جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية

نموذج منظمة السلام الأخضر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص "دراسات سياسية مقارنة".

إعداد الطالبة:

هيبة نامر

إشراف الأستاذ الدكتور:

عمر فرحاتي.

لجنة المناقشة:

د. نصر الدين سمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل	رئيساً.
أ.د. عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقرراً.
أ.د حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضواً مناقشاً.
د. محمد لمين لعجال أعجال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	عضواً مناقشاً.

السنة الجامعية: 2013/2012.

TH-787

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية

نموذج منظمة السلام الأخضر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص "دراسات سياسية مقارنة".

إعداد الطالبة:

هيبة نامر

إشراف الأستاذ الدكتور:

عمر فرحاتي.

لجنة المناقشة:

د. نصر الدين سمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل	رئيساً.
أ.د. عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقرراً.
أ.د حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضواً مناقشاً.
د. محمد لمين لعجال أعجال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	عضواً مناقشاً.

السنة الجامعية: 2013/2012.

يقول تعالى:

(ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ).

صدق الله العظيم

الآية 41 من سورة الروم

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي أعانني ووفقني في انجاز هذا البحث

اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

كما أتوجه بجزيل الشكر وفائق الاحترام والتقدير إلى أستاذي الدكتور عمر فرحاتي على إشرافه في انجاز هذا البحث، ومنحه لي الكثير من النصح والتوجيه فكان بذلك نعم الموجه ونعم الأستاذ.

كما أتوجه بشكري إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا البحث: الأستاذ الدكتور حسين قادري ، الأستاذ الدكتور نصر الدين سمار، الدكتور محمد لمين لعجال أعجال.

كما أتوجه بشكري لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعتي باتنة وجيجل.

الطالبة هيبة نامر

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

أمي الحبيبة رمز المحبة والحنان

أبي الغالي رمز التضحية والعطاء

إلى رفيق حياتي زوجي رؤوف لدعمه الدائم لي

إلى سندي المتين أخواتي هدى ومريم و إخوتي رياض وأسامة وأيمن

إلى الكتاكيت رنا حنين وياسين وإلياس

إلى صديقاتي نصيرة، فيروز، هدى، نادية.

إلى دفعة ماجستير جامعة جيجل تخصص دراسات سياسية مقارنة 2009 خاصة

صديقاتي حورية، مريامة، لامية، سعاد.

إلى كل من ساندني في انجاز هذا العمل

الطالبة هيبة نامر

خطة البحث

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمنظمات غير الحكومية والمسألة البيئية.

المبحث الأول: ماهية المنظمات غير الحكومية

المطلب الأول: تعريف المنظمات غير الحكومية وأهم خصائصها.

المطلب الثاني: علاقة المنظمات غير الحكومية بالفواعل الدولية الأخرى.

المطلب الثالث: مجال نشاط وتأثير المنظمات غير الحكومية

المبحث الثاني: التهديدات البيئية العالمية.

المطلب الأول: مفهوم البيئة والنظام البيئي.

المطلب الثاني: تعريف التهديد والتهديد البيئي

المطلب الثالث: أهم المشاكل والتهديدات البيئية العالمية.

المبحث الثالث: المنظمات غير الحكومية والحوكمة البيئية العالمية: المفهوم والعلاقة.

المطلب الأول: المنظمات غير الحكومية والحوكمة العالمية.

المطلب الثالث: الحوكمة البيئية العالمية.

الفصل الثاني: سياسات وآليات عمل المنظمات غير حكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية.

المبحث الأول: المنظمات غير الحكومية وقضايا البيئة.

المطلب الأول: تطور المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة.

المطلب الثاني: أهم المنظمات البيئية غير الحكومية ودورها في حماية البيئة.

المبحث الثاني: إستراتيجية المنظمات البيئية غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية.

المطلب الأول: مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة.

المطلب الثاني: المنظمات البيئية غير الحكومية ودورها في بناء قدرات المجتمعات المحلية لمواجهة التهديدات البيئية العالمية.

المطلب الثالث: دور المنظمات البيئية غير الحكومية في توجيه الرأي العام وممارسة الضغوط على الحكومات للحصول على تنازلات من أجل حماية البيئة.

المبحث الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في تجسيد الحوكمة البيئية العالمية.

المطلب الأول: رؤية حول مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية.

المطلب الثاني: أشكال مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية.

المطلب الثالث: أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه المنظمات البيئية غير الحكومية في الحوكمة البيئة العالمية.

الفصل الثالث: دور منظمة السلام الأخضر في مواجهة التهديدات البيئية العالمية.

المبحث الأول: الإطار العام المفاهيمي لمنظمة السلام الأخضر.

المطلب الأول: منظمة السلام الأخضر (التعريف، النشأة والتطور).

المطلب الثاني: البنية التنظيمية لمنظمة السلام الأخضر.

المطلب الثالث: الأهداف والمراحل التي تعتمد عليها منظمة السلام الأخضر في قيادة حملة ما.

المبحث الثاني: آليات عمل منظمة السلام الأخضر في مواجهة التهديدات البيئية العالمية.

المطلب الأول: الاستراتيجيات السياسية لمنظمة السلام الأخضر.

المطلب الثاني: علاقة منظمة السلام الأخضر بالفاعلين في السياسة الدولية.

المطلب الثالث: إسهامات منظمة السلام الأخضر في الحد من استخدام التجارب النووية من أجل حماية البيئة.

المبحث الثالث: تقييم نشاط منظمة السلام الأخضر.

المطلب الأول: أهم انجازات منظمة السلام الأخضر.

المطلب الثاني: ايجابيات وسلبيات منظمة السلام الأخضر.

خاتمة.

مقدمة

مقدمة:

عملت الظروف المصاحبة لنهاية الحرب الباردة إلى إحداث تغير عميق في نمط وطبيعة التهديدات **العالمية** والنتائج المترتبة عنها بل أنها فتحت وعيا جديدا بشأن هذه التهديدات التي تجابه البشرية، حيث كان من المعتاد أن يتم تصور مصادر التهديد وآثاره وسبل مواجهته، فإنه خلافا لمعظم التهديدات الأمنية التقليدية التي تنجم عن كيان واحد يقوم بممارسات محددة على مدى فترة زمنية طويلة، فإن التهديدات البيئية قادرة على إحداث كوارث عديدة ومتزامنة في مختلف أنحاء العالم، من هنا بدأ الاهتمام الدولي بموضوع البيئة، فخصصت لها الكثير من البرامج ووضعت لها العديد من السياسات وعقدت لها المؤتمرات الدولية، ومن تم لاقى هذا الموضوع اهتماما كبيرا من قبل العلماء والباحثين سواء على المستوى العالمي أو المحلي لما له من آثار اجتماعية واقتصادية وايكولوجية، وكذا ارتباطه ارتباطا وثيقا بالحياة اليومية للأفراد، فمستوى التطور والتحضر الإنساني وكذا نمو المدن الكبرى وارتفاع الكثافة السكانية كلها عوامل عملت على التأثير على النظام البيئي فأصبحت مصدر تهديد يواجه العالم اليوم، مما دفع أعضاء المجتمع الدولي إلى الاهتمام بهذا النوع من التهديدات وجعلها من أولويات اهتماماتها.

مع نهاية القرن العشرين وفي ظل حالة من التشابك والتعقد الدوليين وتعدد الفاعلين من غير الدول أصبحت السياسة الدولية تضم العديد من الفاعلين الآخرين مثل المنظمات غير الحكومية، هذه المنظمات أصبحت تحظى باهتمام واسع من قبل الحكومات ووسائل الإعلام في البلدان المتقدمة كما أصبحت تتصدر الاهتمامات العامة، والمجالات السياسية، والاقتصادية، وبذلك شهدت المنظمات غير الحكومية نموا متسارعا فنشاطها أصبح يحتل حيزا مهما في المجتمعات الغربية بما يملكه من أصول وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة، وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة وحقوق الإنسان والبيئة.

في خضم هذه التطورات سارعت المنظمات غير الحكومية إلى إطلاق المبادرات البيئية وهي نتيجة يترتب عليها إدراك الكثير من دول العالم للصلة بين مواجهة التحدي البيئي ومستقبل الأرض وبناءا عليه تنامى الاعتقاد بأنه ليس من حق الدول مهما كانت تموقعها في النظام الدولي أن تختار بشكل منفرد وسيادة مطلقة أسلوبا معيننا في التنمية يخلق الضرر بغيرها، لأن التهديدات البيئية عالمية في طابعها ونطاقها وان كانت محلية في مصادرها فهي لا تعترف بحدود سياسية أو طبيعية إذ تمثل تهديدا لسلم والاستقرار في العالم ونقطة توتر وصراع الأمر الذي يستدعي جهودا دولية مشتركة وحلولا عالمية لا يمكن تحقيقها دون توافر أعلى مستوى من التعاون الدولي.

لذلك ظهرت العديد من المنظمات غير الحكومية التي تعنى بالشؤون البيئية، ومنذ مؤتمر ستوكهولم 1972 قامت هذه المنظمات بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها، وتعتبر منظمة السلام الأخضر (Greenpeace) من أبرز المؤسسات الدولية التي لها تأثير واضح في مجال البيئة.

بذلك أصبح موضوع البيئة موضوعا رئيسيا في العلاقات الدولية حيث أن هذا الاهتمام لم يعد منحصرا في الاهتمام المحلي للدول لأن أثاره غالبا ما تكون إقليمية أو عالمية، وقد أثارت التهديدات البيئية جدلا واسعا حول سبل الحد من هذه التهديدات خاصة مع انتشار فكرة عولمة الخطر البيئي، ومن تم احتلت قضايا البيئة مكانة متميزة ومتنامية في الخطابات السياسية في العالم خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين.

أهمية الموضوع:

تعاظم الاهتمام بالقضايا المرتبطة بالبيئة من طرف المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وذلك لعدة اعتبارات أهمها ما يلي:

- ارتباط البيئة وسلامتها بحياة الإنسان و أمنه.
- تزايد الأخطار البيئية وتعقدها بحيث أصبحت بعدا من الأبعاد الأمنية وأصبحت مصدر خطر وتهديد للبيئة العالمية.
- تعدد التهديدات البيئية، وارتباطاها بعدة عوامل أساسية بعضها مرتبط بالتغير المناخي المتزايد وبعضها الأخر مرتبط بالتلوث البيئي وبالأضرار النووية مما جعل الحاجة ماسة إلى جهد جماعي لحلها.
- تفاعل وحركية المجتمع الدولي من خلال كم هائل من الملتقيات الدولية التي كثرت في العشريتين الأخيرتين وذلك لتزايد وتعاظم هذه التهديدات.
- ظهور منظمات غير حكومية كثيرة تهتم وتركز أساسا على حماية البيئة والحد من أخطارها.
- تزايد مساهمة المنظمات غير الحكومية بصورة فعالة في إثراء العديد من الموضوعات العالمية وفي مقدمتها حماية البيئة.

أسباب اختيار موضوع:

انطلاقا من أهمية الموضوع التي تعتبر المحرك الأول للموضوع فإن هناك عدة أسباب ذاتية وأخرى **موضوعية** دفعتني لاختيار موضوع *دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية نموذج منظمة السلام الأخضر* إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

الأسباب الذاتية: الأسباب الذاتية متعددة وكثيرة يمكن اختصارها في العناصر التالية:

1- الرغبة الملحة في التخصص في المجال البيئي على اعتبار أنه مجال دقيق أصبح محل اهتمام الباحثين والأكاديميين في مختلف المجالات.

2- إظهار التهديدات البيئية وجعلها واضحة ومدرجة قصد تضافر الجهود لحلها.

3- الدور غير الرسمي المتمثل في المنظمات غير الحكومية.

الأسباب الموضوعية: هناك عدة أسباب موضوعية يمكن حصرها فيما يلي:

1- توضيح أبعاد وعلاقة التهديدات البيئية بتخصص العلوم السياسية لأنه محل اهتمام النظم السياسية والمنظمات الدولية في إطارها الرسمي، وكذا المنظمات غير الحكومية في إطارها غير الرسمي.

2- المساهمة بجهد أكاديمي في حصر هذه التهديدات وتحديد سبل مواجهتها.

3- توجيه الدراسات السياسية لمثل هذه المواضيع الدقيقة والمساهمة بالتالي في إثراء هذا التخصص.

4- الرغبة في إثراء المكتبة الجزائرية التي تفتقر نسبيا إلى مثل هذه المواضيع.

إشكالية الدراسة:

مع حلول القرن العشرين كانت القضايا البيئية تحتل موقعا متقدما في جدول أعمال أعضاء المجتمع الدولي سوءا كانوا زعماء سياسيين أو مسؤولين حكوميين أو منظمات حكومية وغير حكومية أو علماء أو صناعيين أو مواطنين عاديين ومنذ الستينيات من هذا القرن ازداد الوعي بمخاطر مجموعة واسعة من التهديدات البيئية، لذلك كان لابد من التركيز على التهديدات البيئية التي أصبحت تطرح أخطار بحجم كارثة عالمية.

ولذا فإن موضوع الدراسة له متغيرين أساسيين هما التهديدات البيئية العالمية والمنظمات غير **الحكومية،** وعليه فإن الإشكالية الرئيسية التي تحاول الدراسة معالجتها تتمثل فيما يلي:

" كيف يمكن للمنظمات غير الحكومية خاصة منظمة السلام الأخضر مواجهة التهديدات البيئية العالمية في ظل غياب قدرة إلزامية لهذه المنظمات؟ "

يندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي آليات (ميكانزمات) المنظمات غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية؟
- ما هي فرص التعاون الدولي لمواجهة التهديدات البيئية؟
- هل للمنظمات غير الحكومية دورا فعالا في الحوكمة البيئية العالمية؟
- ما هي آليات منظمة السلام الأخضر في مواجهة التهديدات البيئية؟
- إلى أي مدى نجحت منظمة السلام الأخضر في تحقيق أهدافها؟

حدود إشكالية الدراسة:

تنحصر حدود الدراسة في المجالين التاليين:

الحدود الزمانية:

ينبغي الإقرار أن اهتمام أعضاء المجتمع الدولي بالتهديدات البيئية بوصفها موضوعا من مواضيع العلاقات الدولية قد جاء بصورة متأخرة نسبية، لذا فإننا لا نجد أي إشارة لقضايا البيئة سواء في ميثاق الأمم المتحدة أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما أن الحركات المدافعة عن قضايا البيئة مثل المنظمات غير الحكومية لم يكن لها تمثيل واسع أو مؤثر أو قبول وطني أو دولي حتى عهد قريب وبالتحديد من مطلع الستينيات من القرن العشرين.

من هذا المنطلق فإن الدراسة ستنحصر في الفترة الزمنية الممتدة من الستينيات كتأصيل لبداية الاهتمام الدولي بالقضايا البيئية والتهديدات الكبيرة التي بدأت تعرفها وصولا إلى أهم التطورات الجديدة والتحديات التي بدأت تواجه المجتمع الدولي.

الحدود المكانية:

تتناول الدراسة منظمة السلام الأخضر باعتبارها نموذجا لدراسة حالة وهذا وفق المناطق التي **شهدت** تدخلها بشتى أشكالها مثل فرنسا، ماليزيا، برازيل والعديد من دول العالم، لاسيما وأن هذه المنظمة هي منظمة عالمية تهتم بالبيئة من خلال الحفاظ على العلاقة الطبيعية المستديمة بين الإنسان والبيئة عن طريق درء المخاطر التي تهدد الحياة البشرية وهي منظمة تشترك فيها أطراف عالمية لطرح المشاكل البيئية في العالم أجمع لوضع خطة إستراتيجية للبيئة بمقياس عالمي.

وتم اختيار هذا الحد المكاني نتيجة لأهمية هذه المنظمة والتي تبرز بشكل كبير على المستوى العالمي، ومن جهة أخرى هناك بعد عالمي للدراسة وهذا بسبب التهديدات البيئية التي تمس كل دول العالم دون استثناء.

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية ننطلق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: كلما كانت المنظمات غير الحكومية تتمتع بآلية إلزامية لمواجهة التهديدات البيئية كلما تحقق أمن المجتمع الدولي.

الفرضية الثانية: كلما ازدادت خطورة التهديدات البيئة التي تهدد العالم ككل كلما ازداد الاقتناع بتكتل وتعاون مختلف الفواعل الدولية الرسمية وغير الرسمية من بينها المنظمات غير الحكومية من أجل مواجهتها.

الفرضية الثالثة: كلما فتح المجال للمنظمات غير الحكومية لمواجهة التهديدات البيئية العالمية من خلال أدوارها كلما تعززت فكرة الحوكمة العالمية.

منهج الدراسة:

إن الهدف من دراسة أي بحث علمي هو الوصول إلى نتائج علمية، وتحقيق الدقة الموضوعية لذلك قمنا باختيار الأدوات التحليلية، المفهومية، المنهجية والنظرية من أجل الإحاطة بالموضوع والانتقال من العام إلى الخاص، حيث تمثل مستويات التحليل الجانب الأكثر صعوبة وتعقيدا في تناولنا لموضوع دراستنا وهذا راجع لأسباب الطبيعة المعقدة لموضوع المنظمات غير الحكومية أولا وثانيا مسألة التهديدات البيئية، لذلك تم الاعتماد على مجموعة من

المقتربات والمناهج من اجل التقرب إلى الموضوع أكثر ومساعدتنا على إثبات أو نفي الفرضيات المقدمة، لذلك اعتمدنا في دراستنا هذه على ما يلي:

مدخل تحليل النظم: أكد "دفيد ايستون" أن النظام في التحليل السياسي عبارة عن نسق أو مجموعة من المتغيرات المعتمدة على بعضها البعض، والمتفاعلة فيما بينها، حيث أن مدخلات النظام متأثرة بالبيئتين الداخلية والخارجية، لذا فإن هذا المدخل يكون مناسبا لتحليل البيئة الداخلية للمنظمات غير الحكومية ودورها إلى جانب الفواعل الأخرى -البيئة الخارجية- وإدخال القضايا البيئية ضمن أجندتها الأمنية.

المنهج الوصفي: يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها أشكالها وعلاقاتها، والعوامل المؤثرة فيها، كما انه يشتمل في كثير من الأحيان بمستقبل الظواهر والأحداث، فالهدف من دراستنا لهذا المنهج هو معرفة دقيقة وتفصيلية عن عناصر موضوع البحث، الواقع البيئي في العالم هذا ما يفيد على التنبؤ أو تصور لسياسات مستقبلية.

المنهج التفكيكي التركيبي: يقوم على تفكيك الظواهر وفق أربعة عناصر وهي الفواعل والمتغيرات والقطاعات والعمليات، فكل حركية مركبة بطبعها، ناتجة عن ادراكات وحسابات وقيم الفاعل في قطاع نشاط عن طريق خيار سلوكي، لذلك قمنا بتفكيك الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية كفاعل أساسي في إطار عملياتي.

منهج دراسة حالة: وهو تلك الطريقة العملية التي يتبعها الباحث معتمدا في ذلك على جمع البيانات العلمية الخاصة بالحالة لدراستها وتحليلها، ومسايرة المراحل والخطوات التي مرت بها الحالة أو النموذج من أجل الوصول إلى نتائج علمية دقيقة بشأن الحالة المدروسة يمكن تعميمها على بقية الحالات المشابهة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

Thomas Princen, Matthias Finger, **Environmental NGOs in World Politics**, Routledge 1994.

اهتمت هذه الدراسة بمدى قدرة المنظمات غير الحكومية على خلق الدبلوماسية البيئية، تتقاطع مع دراستنا من حيث معالجتها للمنظمات البيئية غير الحكومية ودورها في المؤتمرات الدولية، كما تضمنت الدراسة

كيفية تحرك المنظمات البيئية في منطقة البحيرات العظمى، أين خلصت الدراسة إلى أن المنظمات **البيئية غير** الحكومية استطاعت تحقيق روابط عالمية بفضل المرونة والقوة التي أصبحت تتمتع بها.

الدراسة الثانية:

Michele M. Betsillm, Elisabeth Corell, NGO Diplomacy: **The Influence of Nongovernmental Organizations in International Environmental Negotiations**, Edition1, London, Massachusetts Institute of Technology, 2008.

ركز كل من "ميشال بتسليم" و "اليزابث كورال" في دراستهما هذه على تقييم تأثير المنظمات غير الحكومية على دبلوماسيون، كما أنهما اهتما بدور المنظمات البيئية غير الحكومية في المؤتمرات والمعاهدات الدولية المختلفة مثل المفاوضات المتعلقة ببروتوكول كيوتو، وبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، **الاتفاقية الدولية** لمكافحة التصحر، بالإضافة إلى تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسات الدولية حول حفظ الغابات، صيد الحيتان، ليخلص كلاهما على مدى قدرة المنظمات البيئية غير الحكومية في التأثير على المفاوضات البيئية.

الدراسة الثالثة:

وناس يحي، **المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير حكومية والنقابات، وهران،** دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004.

يتناول الدكتور "وناس يحي" في هذا الكتاب تطور الحركة الجمعوية في الجزائر في مجال حماية البيئة، **والدور** الذي تقوم به المنظمات البيئية غير الحكومية على المستوى الدولي والمستوى الداخلي.

الدراسة الرابعة:

محمد بن محمد، **الحماية الجنائية للبيئة: دراسة مقارنة للشريعة والقانون الوضعي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون جنائي، جامعة بسكرة، 2009/2008.

على الرغم من أن هذه هي دراسة قانونية إلى أنها تعتبر دراسة مهمة حيث تناولت موضوع حماية البيئة بنوع من التفصيل عبر العصور خاصة من خلال القوانين الوضعية الحديثة سواء على المستوى الدولي من خلال الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية البيئة أو على المستوى الداخلي، ثم تناول بعد ذلك أهم الأسس والمبادئ

التي تعتمد من أجل حماية البيئة سواء في القانون الوضعي أو في الشريعة الإسلامية، هذه الدراسة تختلف نوعا ما على دراستنا إلا أنها تتقاطع معها في الحماية الدولية للبيئة من خلال القانون الوضعي (الاتفاقيات، المعاهدات الدولية..).

الدراسة الخامسة:

Lequenne Philipe, Dans Les Coulisses de Greenpeace, France, L'Harmattan, 1997.

تعتبر من أهم الدراسات التي تناولت منظمة السلام الأخضر بنوع من التفصيل من حيث النشأة والتطور، الميزانية الخاصة بالمنظمة، بالإضافة إلى أهم الاستراتيجيات والسياسات التي تنتهجاها المنظمة من أجل مواجهة التهديدات البيئية العالمية، خلصت في الأخير إلى تقييم منظمة السلام الأخضر، لذلك تعتبر دراسة "فليب لوكان" قريبة جدا من دراستنا.

تبرير الخطة:

تم تكريس الفصل الأول لضبط تصور عام بخصوص المفاهيم المطروحة في موضوع الدراسة، تم تقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: الأول حول ماهية المنظمات غير الحكومية تتناول التعاريف، والخصائص والنشاطات، وفي المبحث الثاني تم تخصيصه لدراسة التهديدات البيئية العالمية من خلال ضبط مفهوم التهديد والتهديد البيئي، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لدراسة العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والحوكمة البيئية العالمية وقد قمنا بتفكيك المصطلحات حتى نحدد بدقة طبيعة العلاقة بينهما.

في حين تناولنا في الفصل الثاني السياسات والآليات التي تنتهجها المنظمات غير الحكومية من اجل مواجهة التهديدات البيئية العالمية، وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول تطور المنظمات البيئية غير الحكومية وانتشارها الكبير، كما قمنا بدراسة أهم المنظمات الناشطة على المستوى العالمي، وعلى المستوى الإقليمي، كما تطرقنا إلى دور المنظمات غير الحكومية في بناء قدرات المجتمعات المحلية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية، أما في المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة استراتيجيات المنظمات غير الحكومية، تطرقنا في هذا المبحث إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية لكن قبل ذلك تم التطرق لأهم المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة، كما تناولنا في هذا المبحث إلى الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في

ممارسة الضغوط على الحكومات عن طريق تحريك الرأي العام، أما المبحث الثالث حاولنا أن نبرز خلاله الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية تناولنا المراحل التي مرت بها المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في الحوكمة البيئية العالمية.

أما الفصل الثالث والأخير فنسعى من خلاله إلى دراسة منظمة السلام الأخضر والدور الذي تلعبه في حماية البيئة من خلال مواجهة مختلف التهديدات، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، الأول تم تخصيصه لدارسة المنظمة من حيث النشأة والتطور والهيكل التنظيمي، أما المبحث الثاني فيتعلق بدراسة الآليات التي تعتمد عليها منظمة السلام الأخضر في مواجهة التهديدات البيئية العالمية، أما المبحث الثالث فيتمثل في دراسة تقيمية لأداء ودور منظمة السلام الأخضر في حماية البيئة على المستوى العالمي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي- للمنظمات غير الحكومية والمسألة البيئية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمنظمات غير الحكومية والمسألة البيئية.

تقع المنظمات غير الحكومية في مركز اهتمام السياسية العالمية، إذ يمثل ازديادها أحد أبرز أوجه العلاقات الدولية المعاصرة والذي يعتبر محصلة لتطورات عديدة تأتي في مقدمتها الثورة العلمية والتكنولوجية وبالتحديد الترابط المتزايد جزئيا بالتحسينات في مجالي الاتصالات والنقل، هذه الثورة العلمية والتكنولوجية ساهمت في إنشاء آلاف المنظمات والوكالات والمجموعات المتخصصة، كما ساهم النظام الدولي الجديد أحادي القطبية ذي الطابع الرأسمالي وظهور العولمة إلى توسيع نشاط المنظمات غير الحكومية.

المنظمات غير الحكومية تلعب دورا كبيرا لا يمكن إغفاله إذ تقيم شبكة معقدة بين الأفراد في العالم أجمع، هؤلاء الأفراد يلتزمون بطائفة واسعة من الموضوعات من بينها: حماية حقوق الإنسان، تعزيز قضية المرأة، تأمين الغذاء والدواء في المناطق التي تشتعل فيها نيران الحرب، حماية البيئة.

من خلال ما تقدم سنحاول في هذا الفصل تحديد المفاهيم المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية والتهديدات البيئية وذلك في ثلاثة مباحث، حيث نخصص الأول لتعريف المنظمات غير الحكومية وخصائصها ونشاطاتها، في حين نخصص المبحث الثاني لدراسة أهم المشاكل والتهديدات البيئية العالمية، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لدراسة الحوكمة البيئية العالمية وعلاقتها بالمنظمات غير الحكومية.

المبحث الأول: ماهية المنظمات غير الحكومية.

كانت السمة الأساسية المميزة للمجتمع الدولي اليوم هي انتشار المنظمات غير الحكومية وشمول نشاطاتها لأغلب ميادين الحياة الدولية، فظهورها يعود إلى القرون الوسطى حيث ظهرت جمعيات دينية عادية كرد فعل على المجتمع العلماني وذلك للدفاع عن المفاهيم الدينية للمجتمع العلماني آنذاك، وفي القرن الثاني عشر ظهرت منظمات ذات طابع تجاري حيث تم فتح الخطوط التجارية وظهور مدن تجارية أوروبية، من هنا بدأت ظاهرة الجمعيات التجارية للمدن الكبرى ومن أهمها جمعية "توطونيك".

نظرا للتحول الذي مر به المجتمع من النظام الإقطاعي إلى النظام الصناعي وظهور الآلة، بدأت تظهر حركات تحررية ضد الرق حيث تكونت اتحادات وجماعات وهيئات لمناهضة الرق في مختلف المستعمرات البريطانية وكانت مؤسسة الأصدقاء "الكويكرز"* Religious Society of Friends Quakers عام 1648 وهي أول منظمة غير حكومية ذات طابع ديني تقوم على تقديم المساعدات الإنسانية.[1]

في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عرفت المنظمات غير الحكومية تطورا ملحوظا في أوروبا وأمريكا الشمالية فأصبحت موضوع اهتمام الهيئات الأممية والحكومات والملاحظين ووسائل الإعلام.

مع ظهور منظمة الأمم المتحدة عام 1945 ظهرت ما يقارب 1300 منظمة غير حكومية ليساهم عدد منها في إدارة الأمم المتحدة بالمعلومات الهامة وطبقا للإحصائيات المنشورة في الكتاب السنوي للمنظمات الدولية عام 1987 كان يوجد حوالي 10 ألاف منظمة معظمها منظمات غير حكومية، كما يشير نفس المصدر لسنة 1992-1993 على تزايد مستمر لهذه المنظمات حيث وصل عددها لما يقارب 12458 منظمة تضم أكثر من 160.000 عضوا من جميع أنحاء العالم وتعمل في 40 ألف من الأنشطة والمجالات المختلفة.[2]

---

* - الكويكرز هي أول منظمة غير حكومية عرفت بنضالها ضد العبودية، حيث نظمت أول تظاهرة ضد العبودية في فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وكانت قد وضعت حدا لتجارة السود في بنسلفانيا سنة 1761.

[1] - سعيد سالم جويلي، المنظمات غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، ط1(القاهرة: دار النهضة العربية، 2003)، ص 54.

[2] - المرجع نفسه، ص 54.

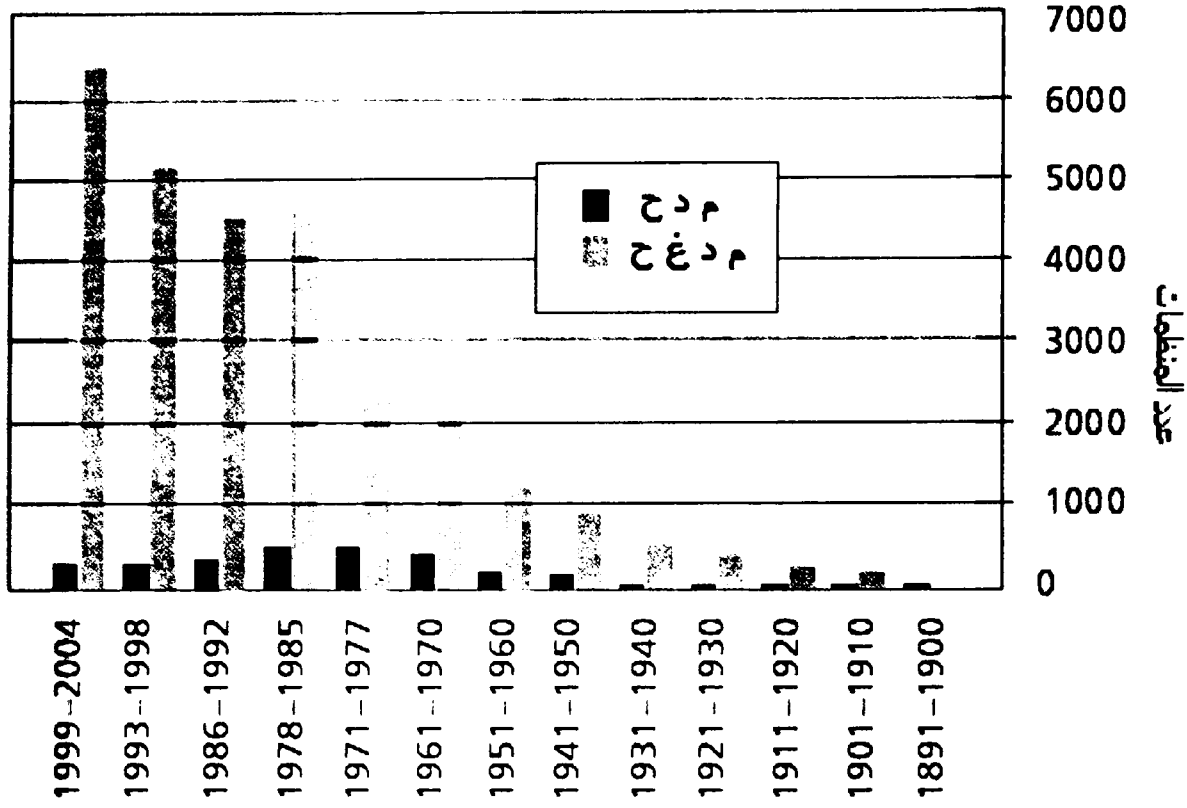

تطور عدد المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية

المصدر:

***Year**book of International Organizations 1985–1986, 1992–1993, **1998**–1999, 2003–2004* (Brussels: Union of International Associations)

تمثيل بياني رقم 01: يوضح تطور عدد المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية منذ سنة 1990 إلى غاية 2004.

يتضح حسب هذا الشكل التزايد الكبير للمنظمات غير الحكومية مقارنة بنظيرتها المنظمات الدولية الحكومية من سنة 1990 إلى غاية 2004.

ومن خلال التطرق لنشأة المنظمات غير الحكومية لابد من تحديد التعاريف المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية وخصائصها ونشاطاتها.

المطلب الأول: تعريف المنظمات غير الحكومية (Nongovernmental organization) وأهم خصائصها.

الفرع الأول: تعريف المنظمات غير الحكومية.

هناك تعريفات كثيرة للمنظمات غير الحكومية، ولكن الأكثر تعبيرا عنها هو التعريف الوارد في **التقرير** الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا* (ESCWA) حول دور المنظمات غير الحكومية **العربية** في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها فهي كما عرفها التقرير: "إحدى مؤسسات المجتمع الدولي المدني، تتكون من جمعيات ومؤسسات متنوعة الاهتمام، تطوعية وحرة، مستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومة، وهي تتناول القضايا والمصالح العامة، وتتسم بالعمل الإنساني والإنمائي المتبادل، وهي لا تهدف في أعمالها إلى الربح المادي، بل تهدف إلى خدمة المجتمع وتحسين أوضاع الفئات المحتاجة، ومن ثم إلى تنمية **المجتمع** من خلال تقديم الخدمات الصحية والرعاية والتوعية والرفاهية والتنموية".[1]

كما ظهرت المنظمات غير الحكومية في المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحديد الإطار القانوني الذي ينظم العلاقات بين النظام الأممي والحركة الجمعوية في العالم، وتنص هذه المادة على ما يلي: "يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يأخذ كل الترتيبات الضرورية لاستشارة المنظمات غير الحكومية المهتمة بالمسائل المتعلقة باختصاصاته"[2]، غير أن هذه المادة تتميز بنوع من الغموض حيث لم تعطي تعريف دقيق للمنظمات غير الحكومية، كما أنها لم تحدد الشروط التي يجب أن تتوفر فيها لكي تتميز عن الكيانات غير الحكومية الأخرى كالنقابات العمالية ومختلف النوادي.

---

*- أسست **الإسكوا** في 9 أوت 1973: بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لتحل محل مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت. وقد سميت آنذاك" اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإكو)، وفي 26جويلية 1985 أعيدت تسميتها فأصبحت "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (الإسكوا)، وذلك بهدف الإقرار بالجانب الاجتماعي من عملها.

[1]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للغربي آسيا، **دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعةث المتكاملة لها**، (E/ESCWA/SD-WOM/99/4)، نيويورك: الأمم المتحدة، 2000.

[2]- L'ONU, **Le système institutionnel**, document d'étude n°3.02, La documentation française, p.22.

أيضا من بين التعاريف الواردة حول المنظمات غير الحكومية نجد تعريف "مارسل مارل"، " Marcel Merle" والذي يعرفها بأنها "كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص ينتمون لدول مختلفة لمتابعة أهداف غير الربح والكسب".[1]

في هذا التعريف أضاف "مارسل مارل" صفة الديمومة التي يجب أن تتوفر عند مختلف المنظمات، وتحدث عن صفة العمل على المستوى الدولي المحدد من خلال انتماء أعضائها لدول مختلفة.

ويعرفها "غويلوديز"، "JF Guilhaudis" بأنها "تجمع أو مؤسسة لم تنشأ باتفاق بين دول ولكن بمبادرة فردية، فهي تجمع بين أشخاص طبيعيين أو معنويين ينتمون إلى القطاع الخاص أو العام، من جنسيات مختلفة وذلك للقيام بنشاط دولي ذو هدف غير مادي".[2]

في حين ترى "باملا أل"، "Pamela All " أن "المنظمة غير الحكومية هي منظمة خاصة، مستقلة، هدفها غير مادي والتي تحاول التقليل من المعاناة الإنسانية، وفي هذا الإطار فهي تقوم بتدعيم التربية والصحة، والتنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان، حل النزاعات، تشجيع الديمقراطية واحترام المجتمع المدني".[3]

أما الأستاذ "محمد عوض الهزايمة" فيرى أن المنظمات غير الحكومية هي تلك المنظمات التي يشكلها الأفراد أو الجماعات، دون أن تفرض الحكومات نفسها في عضويتها وتتناول في أغلب الأحيان أنشطة إنسانية تهتم بالعالم ومثالها: الصليب الأحمر، التجارة الدولية، منظمات حقوق الإنسان"[4]

من جهة أخرى نجد أن المنظمات غير الحكومية تنشأ بموجب اتفاقية بين فاعلين غير حكوميين، بحيث تبقى عضويتها مفتوحة لمنظمات وهيئات غير رسمية، وفاعلين مجتمعيين من دول عدة، يتقاسمون اهتمامات مشتركة في مجالات معينة، ومثال هذا النوع من المنظمات: "منظمة العفو الدولية" Amnesty International، "منظمة السلام الأخضر" Green Peace، و"منظمة الشفافية الدولية" international Transparency، و"اللجنة الأولمبية الدولية" International Olympic

[1]- Marcel Merle, **Sociologie des Relations Internationales**, (Paris: Dalloz, 1983), p.388.
[2]- J.F. Guilhaudis, **Relations internationales contemporaines**, (Paris: LITEC, 2003), p.339.
[3]- Jacques Fontanel, **Les organisations non gouvernementales**, (Alger: OPU, 2005), p.9.
[4] - محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية تركت قرن مضى وحصولة قرن أتي. ط1(عمان: المكتبة الوطنية، 2004)، ص 24.

Commitee، ورغم أن هذا التصنيف شاملا وواضحا إلا أنه يعتبره "آرشرّ جامدا، ولا يستوعب التعقيدات التي طرأت على عضوية المنظمات الدولية.[1]

كما يرى كلا من الأستاذينّ كولار" و"منصور ميلاد": "أن المنظمات غير الحكومية لا تتكون من الدول، وإنما من تجمعات وجمعيات وحركات بدون هدف ربحي، تشكلت عفويا وبشكل حر من قبل أفراد لتعبر عن تضامن غير وطني"[2]، إلا أن هذا التعريف ينطوي على تداخل في المعاني والوظائف مع مصطلحات أخرى منها: المنظمات المرتكزة على الجماعة، الشبكات، الحركات الاجتماعية، لذا سنحاول الوقوف عند هذه المفاهيم حتى نستطيع أن نفرق بين مفهوم المنظمات غير الحكومية والبعض المفاهيم الأخرى فنجد: [3]

- **المنظمات المرتكزة على الجماعة Community-Based Organizations**: وهي منظمات غير حكومية محلية، تتكون من أفراد منظمين في مدن أو قرى للمطالبة بمصالح مشتركة وعادة ما ينظر إليها على أنها أكثر راديكالية.
- **الشبكات Networks**: تعبر عن نسق الاتصالات بين الأفراد أو المنظمات لتبادل المعلومات والاستفادة من الخبرات ومناقشة الأهداف، وبذلك فهي ليست دائمة ولا تضم أعضاء رسميين ولا قادة معينين، ولا مقرات دائمة مثل حركة مناهضة العولمة الاقتصادية*.
- **الحركات الاجتماعية Social Movement**: جماعة أفراد يملكون حسا مشتركا بالجماعة والهوية والتضامن، وتقاسم الأهداف التي تقود إلى سلوك موحد، وبهذا يكون المفهوم أشمل من المنظمات غير الحكومية والشبكات فهي تضم الحركات النسائية، البيئة، منظمات حقوق الإنسان، المنظمات الدينية.

أما بالنسبة للمنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة نجد أن مصطلح المنظمات غير الحكومية ينحصر في المنظمات الدولية التي تعترف بها، وطبقا للمادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة فقد وضع المجلس

---

[1]- Archer Clive, International Organizations, third edition(London: Routledge,2001), p 95.

[2]- مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، ط1(باتنة: باتنيت للتحهيز المكتبي، 2005)، ص251.

[3]- John Baylis, Steve Smith, Globalization of world politics, third edition(Network, Oxford university press,2001), p 435.

*- نتيجة لسياسات العولمة الاقتصادية الليبرالية التي تسببت في الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية العالمية هذا ما أثار ردة فعل عالمية منظمة من الشعوب ضد سياسات العولمة ومؤسساتها من هنا أصبحت الحركة العالمية المناهضة للعولمة والممثلة أساسا بمنظمات المجتمع المدني والنقابات والجمعيات البيئية مظهرا رئيسيا من مظاهر ما يسمى ب "العولمة المضادة" أي عولمة الشعوب في الدفاع عن مصالحها وحقوقها ضد النخبة الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد العالمي.

الاقتصادي والاجتماعي تعريفا للمنظمات غير الحكومية والذي يتمثل فيما يلي: "المنظمات غير الحكومية هي منظمات دولية لم تنشا من خلال اتفاقيات بين الحكومات، بما في ذلك المنظمات التي تقبل أعضاء معينين ومختارين من طرف سلطات حكوماتهم، شريطة أن لا يعرقل الأعضاء المنتمين لهذا الصنف حرية التعبير داخل هذه المنظمة"[1]

وقد وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجموعة من الشروط التي يجب توفرها في المنظمات غير الحكومية وتتمثل في ستة أهداف وهي:[2]

1- يجب على المنظمة غير الحكومية أن تدعم أهداف وأعمال الأمم المتحدة غير أن هذا المبدأ يضع قيودا على المنظمات غير الحكومية ويحرمها من حق انتقاد برنامج الأمم المتحدة.

2- المنظمة غير الحكومية يجب أن تتوفر على هيئة تمثيلية، ومقرات محددة، وموظفون إداريون دائمون.

3- المنظمة غير الحكومية يجب أن لا تكون هيئة تسعى إلى تحقيق الربح فمثلا الشركات الخاصة لا يمكنها أن تحصل على وضع قانوني استشاري إلا أن ذلك لا يقصيها عن نظام الأمم المتحدة، في حين أن الاتحادات التجارية العالمية يمكن الاعتراف بها كمنظمات غير حكومية.

4- لا يمكن للمنظمة غير الحكومية استعمال العنف أو الدعوة إليه، فعلى الرغم من قبول بعض جماعات حرب العصابات كحركات تحرر وطني، لكن ذلك يعتبر أمرا مختلفا عن كونها منظمات غير حكومية.

5- يترتب على المنظمات غير الحكومية احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بمعنى لا يمكن للمنظمة غير الحكومية تكوين حزب سياسي، وفي عام 1968 تم توسيع هذا المبدأ بإضافة بند آخر يتعلق بالمنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان فهذا النوع من المنظمات غير الحكومية يجب أن لا يقتصر نشاطها في خدمة فئة معينة دون الأخرى، أو جنسية معينة أو دولة محددة ذلك يعني أن تكون أهدافها عالمية تعنى بجميع البشر إلا أنها تستثني بذلك الجماعات المناهضة للفصل العنصري.[3]

6- أن المنظمات غير الحكومية هي منظمة لا تؤسس بموجب اتفاقية بين الحكومات.

بذلك نجد أن مصطلح المنظمات غير الحكومية يحمل عدة أسماء بحسب المنطق الثقافي والبيئي منها: قطاع تطوعي أو غير حكومي، قطاع غير هادف للربح، منظمات التضامن الدولية، منظمات خاصة، تلك هي

---

[1]- Jacques Fontanel, Op.cit, p12.

[2]- John Baylis,Steve Smith, Op. cit, p 436, 437.

[3]- C.M.EYA NCHAMA. Le rôle des ONG dans la promotion et la protection des droit de l'homme. (New York: Nation Unies, 1992), p 55.

مجموعة من المصطلحات التي تعبر عن نفس الظاهرة، وأكثر هذه التعبيرات شيوعا واستخداما في الأدبيات ومن طرف المنظمات الدولية هي "المنظمات غير الحكومية"*.

من خلال ما تقدم يمكن أن نتوصل إلى تعريف إجرائي للمنظمات غير الحكومية وهي تلك المنظمات التي يشكلها أو يقودها مجموعة من الأشخاص لديهم نفس الاهتمام والأهداف المشتركة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، حيث يعملون بصفة تطوعية وبدون هدف للربح المادي والمنظمات غير الحكومية تؤدي مجموعة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية وتقوم بدور المحامي في نقل انشغالات المواطنين إلى الحكومات وتعمل على رصد وتشجيع المتطوعين من خلال جمع و توفير المعلومات، ويرتكز عمل بعض التنظيمات حول قضايا محددة مثل حقوق الإنسان والبيئة والصحة حيث توفر الدراسات والتحليلات والخبرات وتكون بمثابة آليات للإنذار المبكر وتساعد على رصد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية .

الفرع الثاني: الخصائص المميزة للمنظمات غير الحكومية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نتوصل إلى مجموعة من الخصائص:

- أن المنظمات غير الحكومية تكتسب الصفة الدولية في تركيبتها وأهدافها فمن جهة ينتمي أعضائها إلى دول مختلفة أي عدم انتمائهم لجنسيات معينة، ومن جهة أخرى لا يجب أن يرتكز نشاطها في دولة واحدة بمعنى إضفاء الصفة الدولية يأتي من توسع نشاطاتها عبر العالم أي أنها تمارس نشاط دولي من أجل تحقيق المصلحة العامة خارج أي اهتمام وطني[1]، مثل منظمة أطباء بلا حدود والتي تقدم مساعدات طبية وإنسانية للشعوب التي تتعرض إلى أزمات مختلفة مثل: النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، كالفيضانات والزلازل والأوبئة والمجاعات.
- أن المنظمات غير الحكومية تنشأ من قبل أفراد أو هيئات خاصة ينتمون إلى عدة دول، مما يضمن عدم انحياز المنظمة غير الحكومية في عملها لدولة دون لأخرى، ومع ذلك فقد كان هناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية احتفظت بطابعها المحلي من حيث التكوين أو التمويل وهي تمارس أنشطة وتسعى إلى تحقيق أهداف تعود بالفائدة على الإنسانية جمعاء أدت إلى اعتراف دولي بها وإقرار وضعها كمنظمات دولية غير حكومية فمثلا هناك 400 منظمة غير حكومية لها حق الملاحظة

---

*- تجدر بنا الإشارة إلى التمييز بين مصطلحي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية حيث يرى الأستاذ "س .م ايا نتشاما" (C.M.EYA NCHEMA) أن هذا الأخير يوظف في أيامنا هذه للدلالة على المنظمات الدولية التي لم تنشأ عن طريق اتفاقات بين حكومية

[1]- تونسي بن عامر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993)، ص170.

(Observateur)، ونظام استشاري (Consultatif) أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.[1]

- أن المنظمات غير الحكومية تسعى إلى تحقيق أهداف غير تجارية (لا تحقق الربح) مما يجعلها تعبر عن تضامن بين أعضائها[2]، هؤلاء الأعضاء يتطوعون في الغالب للانضمام إليها نتيجة إيمانهم بالأهداف التي تسعى لتحقيقها ويتمحور اختصاصها التطوعي حول قضايا محددة من قبيل الدفاع عن حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة، أو المرأة...[3]
- أن المنظمات غير الحكومية تعمل في إطار المبادرات الخاصة مما يضمن الاستقلالية داخليا وخارجيا، فهذه المنظمات تتكون من مجموعة من الأشخاص أو المجموعات التي لا تتلقى أية توجهات سواء من الحكومة أو المنظمة الدولية، ومع ذلك توجد بعض الحالات الاستثنائية حيث أن هناك عدد من المنظمات غير الحكومية قامت بعد بمبادرة أو حتى بدعم من هذه المنظمة الدولية أو تلك، وهناك نوع آخر من المنظمات غير الحكومية التي تبرز إلى الوجود من وحي بعض الحكومات أو تلك التي تتكفل الحكومات بالإنفاق على أنشطتها، ورغم ذلك تبقى حالات استثنائية فالمنظمات غير حكومية لا تتلقى أي نوع من التوجيه سواء من السلطات المحلية أو الدولية.[4]
- أن المنظمات غير الحكومية لها كيان دائم مثل باقي المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، فهي تمتلك إدارات ومقرات دائمة تسمح بوجود نوع من التنظيم، هذا التنظيم يحصل من خلال التنسيق بين مختلف الفروع التابعة للمنظمة، لكن تجدر الإشارة أن المقر الذي تقيمه هذه المنظمات يكون في دولة معينة وبالتالي فهي تخضع للقانون الداخلي للدولة التي أنشأة فيها وبذلك فهي لا تنشأ في ظل القانون الدولي.
- أن المنظمات غير الحكومية لا تعاني من الثقل البيروقراطي أو التعقيد الإداري فبنيتها الداخلية أكثر مرونة من المنظمات الدولية.

---

[1]- Mario Bettati, Pierre-marie Dupuy, **Les O.N.G et le droit international**. (Paris: Economia, 1986), p278.

[2]- عبد الرحمن لحرش، **المجتمع الدولي –التطور والأشخاص–**، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص 169.

[3]- John Casey, **Non-Government Organizations as Policy Actors: The Case of Immigration Policies in Spain**, (Universitat Autònoma de Barcelona, 1998), p 53.

[4]- مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، تر حسن نافعة، ط1(القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص 383.

- أن المنظمات غير الحكومية لا تباشر أي نوع من النشاطات السياسية، فلا يجب أن تنتمي إلى أي نوع من الأحزاب السياسية ولا يكون لها تحالفات مع هذه الأحزاب وبإمكانها فقط تقديم مواقف بشأن بعض القضايا السياسية.
- أن المنظمات غير الحكومية تعتمد في تمويلها بشكل أساسي على اشتراكات الأعضاء والتبرعات التي تحصل عليها سواء من الأفراد أو هيئات رسمية وغير رسمية.
- أن أساس العضوية داخل المنظمات غير الحكومية يستند إلى المواطنة العالمية دون اعتبار لجنسية أو هوية.

المطلب الثاني: علاقة المنظمات غير الحكومية بالفواعل الدولية الأخرى.

في سياق تركيزنا على المنظمات غير الحكومية والتي هي موضوع دراستنا هناك فواعل دولية أخرى وهي الدول والمنظمات الدولية الحكومية التي تلعب أدوار كبرى في المجتمع الدولي، إلا أن التطور الذي عرفه هذا الأخير جعل من الضرورة أن تكون هناك علاقات متبادلة ومتداخلة بين المنظمات غير الحكومية والأطراف الدولية الأخرى لذلك سنحاول تحديد طبيعة العلاقة بين هذه الأطراف:

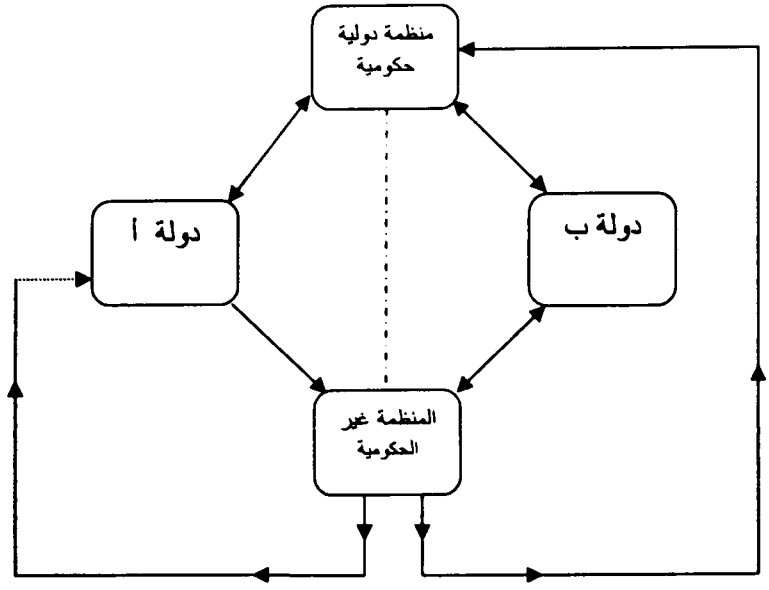

الشكل رقم 01: يوضح دائرة العلاقات والتفاعلات بين المنظمات غير حكومية والمنظمات الحكومية والدول.[1]

يتضح من خلال هذا الشكل مدى تداخل الكبير في العلاقات والأدوار بين المنظمات غير الحكومية والدول والمنظمات الدولية الحكومية.

الفرع الأول: العلاقة مع الدول.

لقد غيرت العولمة دور الدولة فلم تعد هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية على خلاف ما جاء في مؤتمر واستفاليا، وخلافا كذلك لما توقعه أصحاب النظرية الواقعية والواقعية الجديدة، فالدول اليوم أضحت مجبورة على التنازل عن بعض أدوارها وأنشطتها وسلطاتها للفاعلين الجدد، من هنا ظهر اهتمام عالمي ونزعة نحو تقوية المنظمات والمؤسسات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية، وإنمائها وإعطائها أدوارا مؤثرة على مراكز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية حتى شمل نفوذها القرى والمدن والأحياء متخطية سيادة الدولة وفي هذا الصدد يذكر وزير الخارجية الأمريكي للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل "باري لوينكرون" خلال شهادة أدلى بها في جلسة استماع عقدتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ يوم 2006/07/08 أين أكد فيها أن المشاكل التي تواجهها الدول في العالم اليوم بالغة التعقيد لدرجة أنه حتى الدول الكبرى لا تستطيع التصدي لها بمفردها

[1] - المرجع نفسه، ص 396.

فلابد من منظمات غير حكومية تشاركها في حل هذه المشاكل وإزالة العوائق، وهكذا أصبح للمنظمات غير الحكومية مكانة متميزة تنافس مكانة الدولة.

رغم النفوذ والأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية وما أفرزته ظاهرة العولمة من تحولات دولية إلا أن الدول هي من يمكن أن يعطي المنظمات غير الحكومية الوضع القانوني المناسب لطبيعتها ووظائفها، فالدولة غير مجبرة بالاعتراف بهذا النوع من التنظيم خاصة في ظل غياب اتفاق دولي يعترف بحق هذه المنظمات في الوجود ويخول لها حرية العمل على أرض دولة المقر، من هنا فالمنظمات غير الحكومية مجبرة على الانضواء تحت لواء التشريع المعمول به في دولة المقر، ومثل هذا النوع من التشريعات لا يخاطب في الواقع سوى الجماعات الوطنية أو المحلية.[1]

غير أن افتقار المنظمات غير الحكومية لآلية قانونية داخل الدولة جعلها تتمتع بامتياز، فالوضع القانوني يعني بالضرورة تشريعات ورقابة هذا ما يزيد من تفاقم الوضع الناجم عن تدخل الدولة في شؤون المنظمات غير الحكومية، حيث أن التوسع في فرض الإجراءات الرقابية من قبل الدولة على المنظمات غير الحكومية يكون له أثر سلبي على استقلالية تلك المنظمات وهو المتطلب الضروري لكفاءة عملياتها.

مع ذلك لا يمكن أن ننفي الدور الكبير الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية داخل الدول، حيث تتمتع بأهمية كبيرة ونفوذ أجبر الدول أن تتنازل أحياننا عن بعض أنشطتها لصالح هذه الأطراف، فهذه المنظمات تستطيع التحرك بسهولة ويسر متخطية الحواجز البيروقراطية، وبزيادة الانفتاح والتنسيق بين الدول والمنظمات غير الحكومية تزداد قدرة هذه الأخيرة على العطاء أكثر فأكثر، ذلك من خلال ما تتلقاه من دعم مالي من قبل دولة المقر، غير أن هذا الدعم يطرح مشكلة عدم تكافؤ العلاقة وبالتالي تصبح علاقة تبعية، ومن أجل استمرار دعم الدولة قد تكيف هذه المنظمات مصالحها وفقا لما تراه الدولة الممولة، من هنا يمكن التوصل إلى مجموعة من التحديات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في هذه العلاقة الغير متكافئة منها:[2]

- أن المنظمات غير الحكومية تصبح جزء من الآلة السياسية تبتعد عن أهدافها الحقيقية وتدعم الدولة.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 394.

[2]- كمال منصوري، **المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي**، تم تصفح الموقع يوم: 2012/02/07.
http://search.softonic.com/CT 3031774/tb_v1?q=2002

- أن المنظمات غير الحكومية قد تنقسم إلى مجموعة من المعسكرات السياسية، وجماعات الضغط المتنافسة كل منها تحاول الحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع.
- أن المنظمات غير الحكومية قد تتحول إلى دمى في أيدي هذه الدول لتحقيق أهداف تتعارض وتتناقض مع مهامها وأهدافها.
- أن المنظمات غير الحكومية في بعض البلدان النامية تجد صعوبة في التعامل مع الدول، حيث تنظر هذه الأخيرة إلى هذه المؤسسات على أنها مؤسسات منافسة ومزاحمة لسيادة الدولة، وخوفا من الظهور بمظهر المتحدي تلجأ المنظمات غير الحكومية إلى التخفيف من حدة هذا التوتر في علاقاتها مع الدول فتساندها في بعض القضايا العالمية، فتشارك المنظمات غير الحكومية كجزء من الوفد الحكومي في الاجتماعات الدولية من أجل صياغة الرؤى المشتركة وتوحيد المواقف.

رغم أن الدول لا تقر في نصوصها القانونية بالمنظمات غير الحكومية إلا أنها تقيم معها علاقات تعاون، وفي أحياننا أخرى تتنازل هذه الدول عن جزء من نشاطاتها لهذه المنظمات، فهذه الأخيرة لا تعاني من الثقل البيروقراطي وتتمتع بمرونة أكثر في أداء مهامها، وفي أحياننا أخرى تكون مجرد وسيلة تستخدمها الدول لتمرير أهدافها، وفي هذا الصدد حدد الأستاذ "ميشيل برانتون" أربع مجموعات من الآليات التي تستخدمها الحكومات الإفريقية للسيطرة على المنظمات غير الحكومية تراوحت بين محاولات التسييس والاحتواء وصولا إلى محاولات الإكراه والقهر وتتمثل هذه الآليات الأربع فيما يلي:[1]

1- **التسجيل والرقابة**: هذه الآلية تسعى الحكومة من خلالها للتدخل في أعمال المنظمة خاصة فيما يتعلق بمسألة التمويل الأجنبي، حيث يصبح من الضرورة الحصول بشكل دائم ومبالغ فيه على الموفقات الحكومية مما يعيق عمل المنظمة.

2- **التنسيق**: بعض الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية مثلا تتطلب التنسيق مع الحكومات، الأمر الذي يؤكد أن أنشطة التنمية ليست سوى احتكارا للدولة.

3- **الاختيار**: أحياننا يكون من صالح المنظمة غير الحكومية في بعض الدول أن تحصل على عضوية الكيان الدائم القائم على تنسيق المعونات، وفي بعض الحالات يكون هذا الكيان مسجلا باعتباره منظمة غير

[1]- سلوى الشعراوي جمعة، إيهاب الدسوقي، وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، (القاهرة: مركز واستشارات الإدارة العامة، 2001)، ص ص 26، 27.

حكومية غير أنه عادة ما يكون حكوميا وبرئاسة مسؤول حكومي، هذا الكيان الحكومي الذي تصبح له السلطة في المراجعة والموافقة وبالتالي عملية الاختيار سلطوية بحتة.

4- إعادة التنظيم والحل والمصادرة: تسعى الحكومات من خلال هذه الآلية إلى ممارسة قهر منظم في مواجهة المنظمات غير الحكومية سواء كان ذلك عن طريق إعادة التنظيم من خلال تغيير القيادة أو نظام العمل والتمويل أو عن طريق الحل والمصادرة أو حتى اعتقال قادة تلك المنظمات.

لذلك اقترح الباحثون أربعة نماذج للعلاقة بين الدول والمنظمات غير الحكومية على النحو التالي:

- **النموذج الأول:** نموذج سيادة الحكومة، هنا الدولة تلعب الدور الرئيسي في عملية التمويل وتقديم الخدمات.
- **النموذج الثاني:** نموذج سيادة القطاع الثالث (المنظمات غير الحكومية)، هنا تحدث العملية العكسية ويصبح القطاع الثالث هو من يقوم بعملية التمويل وتقديم الخدمات.
- **النموذج الثالث:** في هذه الحالة يتم تقاسم المسؤولية حسب مجال تخصص كلا منهما.
- **النموذج الرابع:** هو النموذج التعاوني، فلا يقوم هذا المبدأ على تقاسم المسؤوليات وإنما تكون حسب استطاعة وقدرة كلا منهما.

الفرع الثاني: العلاقة مع المنظمات الدولية الحكومية (اكتساب الشرعية الدولية).

إذا كانت الدول لا تعترف بالمنظمات غير الحكومية في نظامها القانوني، فإن المنظمات الدولية الحكومية تعترف وتقر بوجودها وتنسق معها، يتجسد هذا الاعتراف القانوني بهذه المنظمات من خلال النصوص والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية الحكومية[1]، حيث تستمد تلك العلاقة من المادة 24 من العهد بالنسبة لعصبة الأمم، بينما تستمدها اليوم من ميثاق الأمم المتحدة التي تقر وتعترف بهذا النوع من التنظيم، يتأكد ذلك في نص المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة وطبقا لهذه المادة تتضح العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وحده دون الأجهزة الرئيسية الأخرى، هذه العلاقة تقتصر على التشاور والتنسيق والتعاون الفني في إعداد وتنفيذ كل المسائل التي تدخل في اختصاصات هذه المجلس فقط، وقد نصت على ما يلي:

[1]- عبد الرحمن لحرش، مرجع سابق، ص 170.

"للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه، وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائماً مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو "الأمم المتحدة" ذي الشأن"[1]

فالمنظمات غير الحكومية لها علاقة وثيقة مع المنظمات الدولية الحكومية كالتعاون القائم بين منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبين منظمة الطيران المدني واتحاد شركات الطيران، ويمكن أن تتطور هذه العلاقة فتجعل من المنظمة غير الحكومية منظمة دولية حكومية، مثل الاتحاد الدولي للمؤسسات السياحية إذ تحول بموجب قرار اتخذته الجمعية العامة المنعقدة في طوكيو سنة 1968 إلى منظمة دولية حكومية للسياحة.[2]

بالإضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخذت بعض المنظمات الدولية المتخصصة ترتيبات مشابهة ونذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:[3]

- منظمة العمل الدولية.
- منظمة الأغذية والزراعة.
- اليونسكو.
- منظمة الطيران المدني الدولية.
- منظمة الصحة العالمية.
- منظمة الأرصاد الدولية.
- الاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية.
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

نجد أيضا عدد من الأجهزة أو الفروع الملحقة بالأمم المتحدة منها:

---

[1]- انظر، ميثاق الأمم المتحدة، المادة 71، تم تصفح الموقع يوم: 2012/02/09.
http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter r10.shtml

[2]- صلاح هريدي، العلاقات الدولية: مفهومها وتطورها، ط1(الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007)، ص 113.

[3]- مارسيل ميرل، مرجع سابق، ص 395.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- منظمة اليونيسيف.

بالإضافة إلى ذلك نجد العديد من المنظمات الإقليمية نذكر منها:

- المجلس الأوروبي.
- منظمة الدول الأمريكية.
- منظمة الاتحاد الإفريقي.

كان محصلة هذا كله أن تمتعت ما يقارب 3000 منظمة غير حكومية بوضع استشاري لدى هذه الهيئات الدولية المتخصصة [1]، هذا الوضع سمح بإقامة نوع من التعاون، هذا التعاون يرتكز على دائرة من الاتصالات والمعلومات من قبل المنظمات غير الحكومية تساهم بطريقة فعالة في إثراء برنامج وأعمال المنظمات الدولية المتخصصة، من خلال مناقشة المسائل المطروحة داخل المنظمة أو القيام بالمهام الميدانية التي تقوم بها المنظمات الحكومية، وفي نفس الوقت تمكين المنظمات غير الحكومية والتي تمثل قطاعات هامة من الرأي العام من أن تعبر عن وجهات نظر أعضائها، وهكذا تقوم المنظمات غير الحكومية في إثراء برنامج التنمية الخاص بالمنظمات الدولية المتخصصة وعلى سبيل المثال منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه الصفة لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية للمساهمة في أعمال لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التابعة للمجلس، وفي اللجنة الفرعية الخاصة بمنع التمييز وحماية الأقليات[2].

غير أن ما يشوب هذه العلاقة من التحديات تتمثل بالدرجة الأولى في الوضع الاستشاري فقد تفقد المنظمات الحكومية الثقة في بعض المنظمات غير الحكومية وذلك بسبب النفوذ الذي تمارسه بعض الدول على نشاط المنظمات غير الحكومية التابعة لها، ونتيجة لذلك فرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي ترتيبات جديدة تحد من سيطرة الدول على المنظمات التابعة لها حددها في التوصية رقم 1296 لسنة 1968 والتي تنص على ضرورة تنظيم عملية التشاور مع المنظمات غير الحكومية وفرض رقابة متزايدة لنشاطات المنظمات غير الحكومية

[1]- يوسف صوفان عاكف، **المنظمات الإقليمية والدولية**، (القاهرة: دار الاحمدي للنشر، 2008)، ص 329.

[2]- عبد الله علي عبو، **المنظمات الدولية-الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة-، ط1(عمان: دار قنديل للنشر والتوزيع، 2011)**، ص 47.

وعلى تعدد بعض المعايير التي بدونها لا يمكن أن تحصل على وضع المراقب في المجلس خصوصا فيما يتعلق بمصدر الأموال التي تحصل عليها المنظمات غير الحكومية.[1]

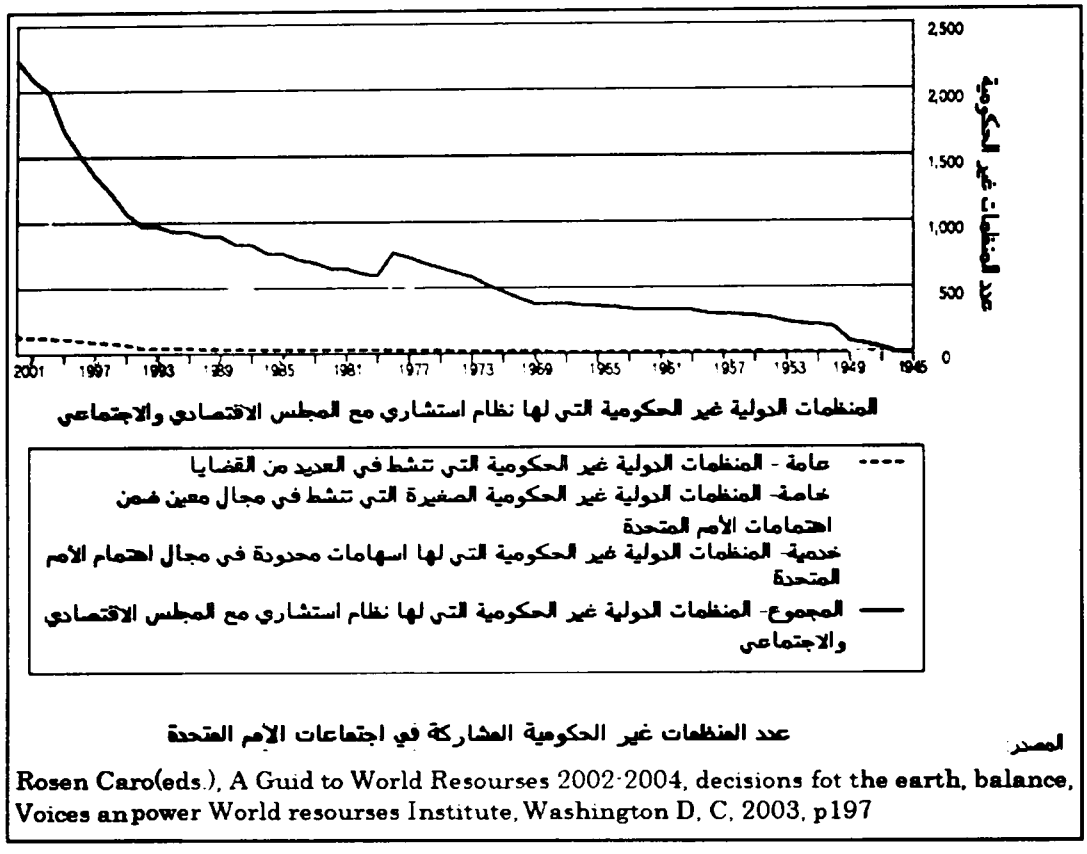

تمثيل بياني رقم 02: يوضح عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة.

الفرع الثالث: علاقات المنظمات غير الحكومية فيما بينها.

لعل من أهم الأسباب التي ساهمت في نمو وتطور المنظمات غير الحكومية يعتمد في جانب رئيسي منه على العلاقات بين هذه المنظمات مع بعضها البعض، ويشكل مستوى الثقة بينها عاملا هاما فيها أي في هذه العلاقات، هذه الثقة يمكن قياسها بمدى التعاون والتفاعل والتنسيق ويمكن قياسها بمدى قدرة هذه المؤسسات على التشبيك Net working*، وقدرتها على التضامن والتكاثف معا لتأثير في السياسات.[2]

[1]- بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 173.

*- **Net working**: هو مصطلح يعبر عن علاقات التفاعل والتعاون وتبادل المنافع والتنسيق بين مجموعات من المنظمات غير الحكومية سواء جمع بينها طبيعة النشاط بغض النظر عن الحدود الجغرافية أو جمع بينها الانتماء إلى منطقة جغرافية بغض النظر عن النشاط النوعي لها

[2]- سلوى الشعراوي جمعة، مرجع سابق، ص 41.

من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى التعاون والتنسيق والتفاعل هي تقاطع نشاطات المنظمات غير الحكومية فيما بينها، خاصة المنظمات ذات النشاط المتشابه و قد يقوم تنسيق فيما بينها في اتجاهات متعددة، حيث تقوم المنظمات غير الحكومية من الدول المتطورة بمساعدة مثيلاتها في دول العالم النامي بإعداد الطاقم البشري المسير من خلال دورات تدريبية تقيمها لذلك وتساعدها أيضا من خلال تزويدها بالمعلومات، والوثائق والمنشورات، غير أن هذه العلاقة تشوبها العديد من التحديات تذكر منها:

- أن التعاون والتفاعل بين المنظمات غير الحكومية مازال في بدايته.
- أن بعض المنظمات غير الحكومية لم تنجح في التعاون والتحالف فيما بينها خاصة المنظمات ذات النشاط المتشابه، ومن تم فإن التنافس والصراع هو النمط الرئيسي الذي يفرض نفسه في مثل هذه العلاقات، فالتنافس قد يصل إلى حد التوتر في بعض الأحيان وبالتالي ينتج عن ذلك انخفاض فرص التعاون وهو ما ينعكس سلبا على أداءها.
- أن قدرات بعض المنظمات غير الحكومية على التحالف هي قدرات محدودة، مما يطرح مشكلة عدم القدرة على التأثير في السياسات والقوانين.

المطلب الثالث: مجال نشاط وتأثير المنظمات غير الحكومية.

ازداد الحديث في السنوات الأخيرة عن النشاطات والأدوار التي يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية وتختلف بمجالات نشاط عملها باختلاف أهدافها ووسائلها واهتماماتها, ذلك أنها تركز على عدد كبير من الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والصحية والبيئية والإنسانية والإعلامية على اختلاف أنواعها، فمنها من يتوزع نشاطها محليا ومنها من يتوسع نشاطها خارج الحدود الوطنية، ومنها من يكون نشاطها عالميا.

لذلك تعتبر هذه المنظمات قوة فعالة على المستوى الدولي حيث عادلت مواردها وخبراتها الحكومات والمنظمات الدولية الرسمية، واتسع مجال نشاطها وأعمالها، فهي تنتج الأفكار الجديدة وتقدم الخدمات، تدافع، تحتج وتحرك الرأي العام المحلي والعالمي من خلال قدرتها على مباشرة حملات تحسيسية وتتبعها للأحداث ونشرها لتقارير حولها، وتفعيل دور الإعلام عبر مختلف أنحاء العالم.

كما تقوم بعمل تحليلات قانونية، علمية وفنية، وأحيانا تحليل للسياسات وتشكل وتكيف، وتراقب وتنفذ الالتزامات الوطنية والدولية، وتغيير من المؤسسات والمعايير المجتمعية السائدة، بل تعدى تأثيرها على الحكومات الوطنية إلى الشركات المتعددة الجنسيات، فالأمم المتحدة تقر وتؤكد دور المنظمات غير الحكومية في الشؤون العالمية، هذا وقد استغلت المنظمات غير الحكومية انحصار سلطة الدولة وعجز الحكومات على احتواء أثر التغيرات العالمية على الأفراد، وحاجات الناس المتزايدة، حيث ازداد الدعم الدولي للمشاريع الموجهة لفئات المتدنية الدخل والفقراء عبر المنظمات غير الحكومية، على اعتبار أن هذه المنظمات أدوات قادرة على التعامل مع الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادية التي باشرها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العديد من دول العالم الثالث، هذه السياسات التي كانت وطئتها شديدة أثرت بشكل مباشر على الفئات الفقيرة.[1]

من خلال ضغوط مارستها هذه المنظمات، دفعت البنك الدولي عام 1994 إلى إعادة النظر في أهدافه وطرق أعماله، حيث أصبح البنك الدولي يضم منظمات غير حكومية مثل OXFAM* الدولي إلى مناقشاته فيما يتعلق بمديونة الديون، فحوالي نصف مشروعات الإقراض خاص للبنك الدولي تتضمن بنودا وتدابير خاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية، إذا أصبح الحوار مع هذه المنظمات جزءا أساسيا من عمل البنك الدولي، وفي أحيان كثيرة تؤثر المنظمات غير الحكومية على سياساته.[2]

كما تشارك المنظمات غير الحكومية بكثافة في نشاطات وبرامج المؤتمرات العالمية نذكر منها:

- بروتوكول مونتريال 1987 المتعلق بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون (Montreal Protocol Regulating Ozon Emission).
- مؤتمر الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو سنة 1992 حول البيئة والتنمية.

---

[1]- Jacques Fontanel, Op.cit, p14.

*- OXFAM هي منظمة خيرية تأسست سنة 1942 في مدينة أكسفورد بانجلترا، وتعتبر أكبر منظمة خيرية عالمية تظم تحت مظلتها 13 منظمة خيرية، تعمل مع قرابة ثلاثة آلاف جمعية محلية في أكثر من 100 دولة حول العالم، وقد بلغت ميزانية أعمالها الخيرية لعام 2007 أكثر من 700 مليون دولار، تم تصفح الموقع يوم: 2012/02/24.

http://www.aleqt.com/2010/01/24/article_338393.html

[2]- حلمي الشعراوي، عزة خليل – ما يتعلق بمصر والسودان-، حنان رمضان –ما يتعلق بالجزائر والمغرب- **دور المجتمع المدني وتنظيماته في التنمية والحكم الموسع حاله الشمال الإفريقي**. تم تصفح الموقع يوم: 2012/02/24.

http.www.humanitarianibh.net/index.htm

- مؤتمر القاهرة السكاني عام 1994 لعبت فيه المنظمات غير الحكومية دورا كبيرا في مداولات هذا المؤتمر، حيث حضر ما يقارب 1200 منظمة غير حكومية، وإن لم يحظ بتغطية إعلامية تتكافأ مع أهميته فقد عزز هذا الحضور من وزن وقيمة تلك المنظمات دوليا باعتبارها تجسيدا حيا للمجتمع المدني العالمي، وباعتبار أن وجودها وفاعليتها كذلك جزء لا يتجزأ من العملية الديمقراطية.
- مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة سنة 1995 ببكين، وفي هذا المؤتمر تمكنت المنظمات النسائية غير الحكومية من لفت النظر إلى الانتهاكات الخطيرة التي تتعرض إليها المرأة، وخلال هذا المؤتمر غير الحكومي حضرت أكثر من 30.000 امرأة.
- مؤتمر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين سنة 2000 بحضور 800 منظمة غير حكومية وضعت أكثر من 130 توصية بشأن التعاون في حماية اللاجئين.
- مؤتمر دوربان لمناهضة العنصرية عام 2001 والذي عقدت بموازاته 3500 منظمة غير حكومية وخلال جلساتها أصدرت بيانا ختاميا أدانت فيه إسرائيل واعتبرتها دولة عنصرية تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني.
- مؤتمر منظمات المجتمع المدني الذي عقد في نيويورك سنة 2002 لمساندة الشعب الفلسطيني والذي صدر عنه بيان المنظمات غير الحكومية بعنوان "انهوا الاحتلال".
- منتدى المنظمات غير الحكومية الذي انعقد على هامش قمة الأرض للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ 2002 وطالب بتخفيف الديون على الدول النامية وتعزيز وصول منتجات هذه الدول إلى أسواق الدول المتقدمة بشروط سهلة ودعم المنتجين والمزارعين.
- مشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما سنة 2002 ومساهمتها في متابعة تحقيق أهداف منظمة الأغذية والزراعة الفاو، فمنذ حضور 500 منظمة عام 1996 وتعاونها للتحضير والأعداد، بعد مرور 5 سنوات عام 2002 وعقدها مؤتمرا موازيا بحضور 1300 منظمة نجح في إقامة شبكة الأمن الغذائي وإنشاء مدونة سلوك بشأن الحق في الغذاء، كما وشارك 20000 شخص يوم 8 جويلية 2002 في مسيرة سلمية جابت شوارع روما تحت شعار "الأرض والكرامة" وخرج المؤتمر حدد الوسائل التي يتم فيها التعاون مع المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والمياه والغابات.

إضافة إلى هذا، امتلاكها لكم هائل من المعلومات عن الدول التي تنشط فيها، إذ تعتبر مصدرا هاما لجمع المعلومات واستطلاع الرأي العام العالمي، فمنظمة العفو الدولية مثلا، والتي تعمل في 162 دولة، تمتلك

معلومات عن هذه الدول، وهي جاهزة لمن يطلبها[1]، أما مجموعة الأزمة الدولية International Crisis Group والشاهد العالمي GLOBAL WITNESS تنشر تقارير مفصلة تحمل أراء ذات وجهات نظر مختلفة من أماكن تسودها الحروب والكوارث الطبيعية.[2]

هذا وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا متناميا في التنمية[3] سواء كانت تلك المنظمات ذات طبيعة وطنية أو دولية فهي تؤدي نفس الأدوار والوظائف أو وظائف متشابهة حيث تناصر الفقراء والمهمشين، وتسعى للتغيير الاجتماعي كما توفر الخدمات الاجتماعية، وفي بعض المجتمعات تشارك هذه المنظمات مشاركة واضحة في عملية التنمية المجتمعية الشاملة، خاصة داخل الدول الآخذة في النمو والتي تسعى إلى فتح المجال أمام تلك المنظمات للمشاركة بفعالية في عملية التنمية، لذلك فقد أشار تقرير التنمية العالمية 1999-2000 الصادر عن البنك الدولي إلى أن التنمية مرهونة بالمؤسسات الفاعلة والمتطورة والتي سوف تقع عليها مسؤولية تهيئة البيئة العالمية الملائمة لتطبيق إجراءات العولمة، حيث أنيطت هذه المسؤولية بالمنظمات غير الحكومية، مما يعني حدوث تغيرات هامة في التوجهات الإستراتيجية لهذه المنظمات، واقتحام مجالات حيوية كانت من احتكار الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية الرسمية، ففي دراسة أجريت في بريطانيا من قبل Henley Centre تبين أن الثقة العامة في الخدمات المدنية الحكومية تراجعت من 46 % عام 1983 إلى 22 % عام 2000 ، والثقة في البرلمان تدنت من 54 % عام 2000 إلى 14 % في الفترتين نفسها ومن ناحية ثانية فإن ثقة المواطن ازدادت في المنظمات غير الحكومية، ففي دراسة أجرتها أيضا "National Council for Voluntary Organization " في لندن وجد أن 91 % من المواطنين يثقون بالمنظمات غير الحكومية، وازداد العمل التطوعي كثافة من ساعتين ونصف يوميا عام 1991 إلى أربع ساعات يوميا عام 1997.[4]

إضافة إلى تبني قضايا واهتمامات نوعية كالبيئة وحقوق الإنسان والحريات السياسية والأسرة والمرأة ونشر القيم الديمقراطية وغيرها.

---

[1]- Jean-Paul Besset, Amnesty International: La conspiration de l'espoir – Trente ans au service des droits de l'homme, (Paris: Edition du Félin, 1991), p45.

[2]- حلمي الشعراوي، مرجع سابق.

[3]- Lynn Lawry, Guide to Nongovernmental Organizations for the Military, (2009), p 30.visited November, 06, 2011.
http://www.fas.org/irp/doddir/dod/ngo-guide.pdf

[4]- UNDP, Public sector in developing countries: issues, lessons and future directions: Ottawa Institute on Governance, (December 2000),p 6.

في الحقيقة يمكن القول أن مجال نشاط وتأثير المنظمات غير الحكومية مرتبط بالمراحل التي كانت تعمل في ظلها، فنجد أن المنظمات غير الحكومية التي ظهرت خلال الحربين العالميتين عملت على تقديم المساعدات للشعوب الأوروبية، وترافقت مع عملية إزالة الاستعمار وتوجه هذه المنظمات نحو دعم الاستقلال السياسي لدول العالم الثالث، كما نشطت خلال الحرب الباردة في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية، ومناهضة التمييز العنصري، وحماية البيئة، مكافحة انتشار الأسلحة النووية، الدفاع عن حقوق اللاجئين وحقوق الإنسان في دول المعسكر الاشتراكي، وعلى هذا الأساس فقد كان من الطبيعي أن تفرض مرحلة ما بعد الحرب الباردة تكيفا لطبيعة ووظائف هذه المنظمات بما يتماشى والتحولات العالمية، وهي المرحلة التي عرفت انتشارا واسعا لجمعيات ومنظمات انتقل مجال نشاطها من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، وتشكّلت من ثلاثة روافد رئيسة هي:

- تيار ليبرالي يدافع عن معاني حقوق الإنسان وحرية الإعلام ونشر قيم الديمقراطية.
- تيار يضم أعضاء نقابات يسارية سابقة في أوروبا، من أجل ترسيخ البعد الاجتماعي للعولمة الرأسمالية.
- تيار إنساني يضم الناشطين في مجال البيئة، الإغاثة والاهتمام باللاجئين.

ونظرا لتوسع الكبير في مجال نشاط المنظمات غير الحكومية، تتمتع هذه الأخيرة بمجموعة من المبادئ التي شكلت محور نشاطها وهي:[1]

- لا يجب على الدول استعمال القوة أو التهديد باستخدامها في مواجهة دول أخرى، ووفقا لهذه القاعدة يعتبر العدوان جريمة في حق المجتمع الدولي وانتهاكا صارخا للأمن والسلم الدوليين.
- أن المنازعات الدولية يجب أن يتم تسويتها بالطرق السلمية أي بالتفاوض أو الوساطة أو التحكيم دون اللجوء للعدوان العسكري.
- عدم التدخل في شؤون الدولة سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولا يقتصر التدخل في الشق العسكري فقط وإنما يشمل كل أشكال الضغط الاقتصادي أو السياسي.
- ضرورة التعاون الدولي وهذا من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتحقيق التقدم والاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال المساواة والتكافؤ وعدم التدخل، واحترام حقوق الإنسان ومقاومة التمييز العنصري، والاضطهاد الديني.

[1]- عمر سعد الله، احمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ط5(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)، ص ص 224، 225.

- حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- السيادة المتساوية لكل الدول، فالدول متساوية أمام القانون الدولي ولها الحق في ممارسة سيادتها كاملة غير منقوصة على أراضيها.

مع ذلك يمكن التمييز بين نوعين من النشاطات للمنظمات غير الحكومية فهناك منظمات غير حكومية لها تطلعات حيادية عالمية من وراء نشاطاتها مثل منظمة الصليب الأحمر، منظمة العفو الدولية، أوكسفام، منظمة السلام الأخضر، منظمة أطباء بلا حدود فالهدف الرئيسي من وراء نشاطاتها هو تحسين أوضاع البشرية بصفتها كيانا واحدا، في حين أن هناك نوع آخر من المنظمات غير الحكومية لها مصالح وطموحات من وراء نشاطاتها أنشأتها الدول بغية الترويج لمصالحها، وتنطبق هذه الصفة على الشركات المتعددة الجنسيات والكثير من المنظمات الخاصة.

المبحث الثاني: التهديدات البيئية العالمية.

إذا كانت الحرب الباردة قد شغلت بال الحكام والشعوب بمخاطرها التي غالبا ما تمركزت حول التهديدات العسكرية، فإن هذه النهاية شكلت مرحلة من مراحل تطور المجتمع الدولي وبوابة جديدة للالتفاف إلى قضايا دولية مشتركة غير عسكرية لها مخاطرها على الأمن والسلم الدوليين، كتلك القضايا الناجمة عن التلوث البيئي، ونتيجة لذلك التحول ظهر البعد البيئي في العلاقات الدولية كأحد أهم المواضيع والقضايا الدولية المعاصرة، فالاهتمام بهذا الموضوع لم يعد منحصرا في الاهتمام المحلي للدول فقط بل أن أثاره غالبا ما تكون إقليمية وعالمية، لذلك أثارت التهديدات البيئية العالمية جدلا واسعا حول سبل الحد من هذه التهديدات خاصة في ظل انتشار فكرة عولمة الخطر البيئي.

من هنا دفع الوعي العالمي بفداحة التدهور البيئي وخطورة التهديدات البيئية العالمية المجتمع الدولي بمختلف شرائحه إلى توجيه المزيد من العناية إلى قضايا البيئة ومشكلاتها التي كانت مصنفة ضمن هامش القضايا العالمية وذلك حفاظا على الكوكب الذي ناهله.

المطلب الأول: مفهوم البيئة والنظام البيئي.

تعتبر البيئة الإطار الطبيعي الذي يتفاعل معه الإنسان ويعيش فيه، فحين يوضع في طليعة الاهتمامات الشأن البيئي للحفاظ على موارد الطبيعة فهذا يعني الحفاظ على استمرار حياة الإنسانية، فالهدف عدم الإخلال بتوازن الطبيعية والإبقاء على مقومات الوجود للأجيال المقبلة.

الفرع الأول: مفهوم البيئة.

التعريف اللغوي للبيئة: مشتقة من الفعل "بوأ" أو "تبوأ" بمعنى نزل أو حل أو أقام ومنها قول الله تعالى: "وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُوراً وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً فَاذْكُرُوا آلاءَ اللَّهِ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ "[1] أي أنزلكم في الأرض، وجعل لكم فيها مساكن وأزواجا[2]

وقوله تعالى: "وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ "[3] أي سكنوا المدينة من قبلكم.

وفي الحديث النبوي الشريف: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[4]، أي لينزل منزلة من النار، وهذا أن التبوء هو الحلول والنزول والسكن، ويمكن أن يأخذ منه أن البيئة هي المحل والمنزل والسكن، وهي مسكن الإنسان.

فالبيئة في اللغة ذات معاني عدة أهمها: المنزل، وبيت النحل في الجبل، ومنزل الإبل حين تناخ في الموارد، ومنزل القوم في كل موضع، كل هذه المعاني تتفق في شيء واحد وهو: مكان العيش والإقامة.[5]

التعريف الاصطلاحي للبيئة: البيئة كلمة مأخوذة من المصطلح اليوناني Oikos والذي يعني بيت أو منزل، وكثيراً ما يحدث الخلط بين علم البيئة Ecology والبيئة المحيطة أو ما تسمى أحياناً بعلم البيئة الإنساني

---

[1]- سورة الأعراف، الآية 74.

[2]- أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري: جامع البيان عن تفسير آي القرآن، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، بدون سنة نشر)، ص 545.

[3]- سورة الحشر، الآية 9.

[4]- ابن منظور، لسان العرب، ج1(دون بلد نشر:دار التراب العربي، 1999)، ص 532.

[5]- عبد القادر الشيخلي، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام، ط1(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص 27.

Environment ، ذلك أن علم البيئة (الايكولوجيا) يشمل دراسة كل الكائنات أينما تعيش، بينما يقتصر علم البيئة المحيطة أو علم البيئة الإنسانية Environment على دراسة علاقة الإنسان الطبيعية دون سواها[1]، لذا سنحاول توضيح الفرق بينهما:

فالبيئة هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وهو يشمل ما فيه من تربة- ماء- هواء- مكونات جمادية- مظاهر كونية.[2]

وفي تعريف آخر البيئة هي مجموعة الظروف والعوامل الفيزيائية والعضوية وغير العضوية، التي تساعد الإنسان، والكائنات الحية الأخرى، على البقاء ودوام الحياة، فهي الوسط والمكان الذي يعيش فيه الإنسان وغيره من الكائنات الحية وغير الحية.[3]

كما عرف مؤتمر البيئة البشرية في ستوكهولم سنة 1972 البيئة بأنها "مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها أنشطتهم".[4]

عناصر البيئة: يمكن تقسيم البيئة وفق توصيات مؤتمر ستوكهولم إلى ثلاثة عناصر هي:

1- **البيئة الطبيعية:** وتتكون من أربعة نظم مترابطة وثيقا هي الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، المحيط الجوي، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء وهواء وتربة ومعادن، ومصادر للطاقة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات.

2- **البيئة البيولوجية:** وتشمل الإنسان "الفرد" وأسرته ومجتمعه، وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي وتعد البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية.

---

[1]- عبد الله عبد القادر نصير، "البيئة والتنمية المستدامة"، التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري، مجلة أبحاث ودراسات، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، عدد 7، (29 جويلية 2002) ، تم تصفح الموقع يوم: 2011/11/06.
http://search.softonic.com/ CT3031774/tb_v1?q=

[2]- ابراهيم عصمت مطاوع، التربية البيئية، ط1(القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2005)، ص 231.

[3]- أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1997)، ص 1.

[4]- عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص 27، ص 28.

3- **البيئة الاجتماعية:** ويقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره، ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معا وحضارة في بيئات متباعدة، وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية، واستحدث الإنسان خلال رحلة حياته الطويلة بيئة حضارية لكي تساعده في حياته فعمر الأرض واخترق الأجواء لغزو الفضاء.

أما تعريف علم البيئة (الايكولوجيا) فإن أول من صاغ هذا المصطلح هو العالم "هنري ثورو H-Othoreaux لكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها، حتى جاء العالم الألماني المتخصص في علم الأحياء "أرنست هيكل" Ernest Haeckel ووضع كلمة ايكولوجي من خلال دمجها من كلمتين يونانيتين وهما Oikos أي المنزل أو مكان الوجود، و Loges أي العلم أو الدراسة بمعنى علم المسكن أو علم شروط الحياة[1]، وفي سنة 1868 عرفت أهدافها بدراسة العلاقة بين الكائن والوسط الذي يعيش فيه.

وبذلك فالايكولوجيا أو علم البيئة هو العلم الذي ينادي بضرورة الاهتمام بالعلاقات المتداخلة بين الكائنات الحية بما فيها الإنسان والوسط الذي تقطنه ومدى التأثير المتبادل فيما بين الكائنات الحية وذلك الوسط، ولذا فإن علم البيئة (الايكولوجيا) يركز على ضرورة وجود التوازن والتلاؤم ما بين الوسط والكائنات الحية وإذا تواجدت حالة اللاتوازن ظهر الاختلال البيئي المتمثل في كثير من الظواهر, مثل التلوث والانقراض والجفاف والتصحر وغيره. [2]

لكن بالتوسع تشير كلمة ايكولوجيا إلى السياسة التي يتبعها الحكام لحماية البيئة ونوعية الحياة من جهة، وإلى الجمعيات التي تشتهر بالإشراف وتنذر بنضوب الموارد الطبيعية بفعل الحضارة الصناعية والتقنية، وتناضل لصالح احترام المحيط الطبيعي[3]، من هنا فإن علم الايكولوجيا علم ذو مجالات واسعة يحتاج فيها إلى الارتكاز على علوم أخرى متنوعة مثل علم المناخ (Climatology) وعلم المياه (Hydrology)، وعلم المحيطات (Oceanography)، والكيمياء والجوجيولوجيا والرياضيات والفيزياء وعلم الوراثة، لتتلاقى اهتمامات هؤلاء

---

[1]- كمال رزيق، **دور الدولة في حماية البيئة**، تم تصفح الموقع يوم: 2011/12/10.
http://search.softonic.com /CT3031774/tb_v1?q=pdf

[2]- عبد الله عبد القادر نصير، مرجع سابق.

[3]- أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، ط1(لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 2004)، ص 65.

الايكولوجيين مع اهتمامات الباحثين المهتمين بالتهديدات البيئية مثل علماء التغذية، وعلماء النفس، والجغرافيون والاقتصاديون والسياسيون وغيرهم حيث تمس الايكولوجيا ميادين واسعة جدا.[1]

عناصر علم البيئة: يمكن تقسيم عناصر علم البيئة إلى:

1- **علم البيئة الذاتي Autecology**: ويهتم بالكائنات الحية التابعة لنوع تقسيمي واحد أو لأنواع قليلة شديدة القرابة ومدى تأثيرها علي البيئة أو تأثرها بها، أي ما تحدثه تلك الكائنات من تأثير في البيئة وكذلك درجة تأثرها هي بضغوط البيئة وبذلك يمكن القول بأنه دراسة المجموع Population Study.

2- **علم البيئة الجماعي Synecology :** ويهتم بدراسة المجتمعات التي تضم مختلف صور الحياة الشائعة لكل النباتات والحيوانات وما يرتبط بهما من عناصر بيئة غير حية، وعليه يمكن القول بأنه علم دراسة المجتمعات Community Study.[2]

ورغم الاختلاف في تعريف والتقسيمات إلا أن هناك من ينظر إلى المفهومين **Ecology** و **Environment** أي علم البيئة وعلم البيئة الإنساني إلى أنهما مرادفان لكلمة بيئة، ومع ذلك فقد تبين أن البيئة الإنسانية هي جزء من علم البيئة.

الفرع الثاني: مفهوم النظام البيئي Ecosystem.

هو عبارة عن التوازن بين مكوناته المختلفة لضمان استمراره في أفضل حالاته لتكون مكوناته كل بمقدار لا يؤثر أحدها على الآخر ولا البعض على الكل ولا الكل على البعض الآخر، فمكونات النظام البيئي بما فيها الجزء والكل في حالة تفاعل مستمر أي تأثر وتأثير مستمر ليحافظ النظام البيئي على اتزانه وتوازنه.[3]

كما يمكن تعريفه بأنه عبارة عن تفاعل بين عناصر البيئة وفق نظام يطلق عليه النظام البيئي وهذه العناصر هي ما يحتويه أي مجتمع من موارد وكائنات حية وغير حية*، ولذلك فإن اختلال التوازن بين هذه العناصر يؤدي

---

[1]- عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، ط1(الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008)، ص84.

[2]- حسام الجبالي، **علم البيئة**، تم تصفح الموقع يوم: 06 مارس 2012.
http://www.alkherat.com/vb/showthread.php ?1289

[3]- عماد محمد ذياب الحفيظ، **البيئة: حمايتها- تلوثها – مخاطرها**، ط1(عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2009)، ص18.

إلى اختلال النظام البيئي مما يؤدي إلى المشكلات المجتمعية والطبيعية مثل تلوث الأنهار والبحار والمحيطات واختلال طبقة الأوزون.[1]

بذلك أصبح البعد البيئي يحتل مكانة مميزة ومتقدمة بين دول العالم خاصة العالم المتقدم، بالمقابل أخذت الدول النامية تستيقظ من عدم الوعي الذي أدى إلى تطورات بيئية خطيرة كانت نتاجا للتقدم العلمي والصناعي والتكاثر السكاني نتج عن ذلك تفاقم حدة المشاكل والتهديدات البيئية.

المطلب الثاني: تعريف التهديد والتهديد البيئي.

الفرع الأول: تعريف التهديد:

التهديد لغة: هو إعلان أو وجود نية أو عزم على إلحاق الضرر والأذى، والإصابة، وما إلى ذلك، ردا على، أو مشروط عليه، بعض الإجراءات وهو الخطر: اعترف تحت تهديد السجن.[2]

التهديد في مفهومه الاستراتيجي: هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية في مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قدرتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر.[3]

إن تحليل مفهوم التهديدات ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية والعالمية، تلك التحولات قد أدت إلى تحولات مماثلة لمصادر التهديد، بمعنى الانتقال من القوة العسكرية التي كانت تشكل في مرحلة من المراحل مصدر التهديد الوحيد في الساحة الدولية، لتعرف هذه التحولات مرحلة جديدة ومصادر تهديد جديدة

---

* - **الكائنات الحية** تتكون من: عناصر الإنتاج وهي النبات والأشجار، عناصر الاستهلاك وهي الحيوانات والإنسان، عناصر التحلل وهي البكتيريا والفطريات وبعض الحشرات.

أما **الكائنات غير الحية** فهي الماء والهواء وضوء الشمس والتربة وبعض الأجسام المتحللة في التربة وهي تدخل في عمليات التوازن البيئي.

عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص ص39، 40.

[1] - خالد مصطفى كامل، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص 20.

[2]- Ammer Christine, The American Heritage Dictionary of the English language, visited in March, 03, 2012.
http://www.ahdictionary.com/word/search.html?q=THREAT

[3] - سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته، صيغه، تحديداته- دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (صيف 2008)، ص 27.

تتعدى التهديد العسكري لتشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة بما في ذلك التهديدات الاقتصادية والبيئية، وفي هذا الصدد يذكر "كين بوث" Ken Both، في مقالة بعنوان Security and Emancipation: "أن التهديدات التي تضغط وتثقل كاهل حياة وممتلكات معظم شعوب العالم لم تعد القوة العسكرية للدول المجاورة ولكن الركود الاقتصادي، القهر السياسي، ندرة الموارد، الاضطهاد العرقي، تدمير البيئة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، أسلحة الدمار الشامل"[1].

هذا ما دفع بالدول إلى الاهتمام بكافة مستويات التهديد من تهديد الأمن الإنساني وصولا إلى تهديد الأمن العالمي.

في هذا السياق تبرز لدينا إشكالية التفريق بين مفهومي "التهديدات" و "التحديات"، فالتحديات هي: "المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد أو تعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها"، وقد تبدأ أو تنتهي بزوال أسباب بلوغ المفروض عليه التحدي مستوى التحدي نفسه دون الوصول إلى مستوى التهديدات، حيث يصبح هناك توازن بين الطرفين بيد أن الوصول إلى مرحلة التوازن تستغرق وقتا زمنيا أكبر من ذلك الوقت الذي يستغرقه التهديد، والتهديدات في واقع الأمر صعبة التحديد وذلك لسببين رئيسيين هما:[2]

أولا: مسألة الذاتية/الموضوعية في التهديد، أي استحالة قياس هذا الأخير فالسؤال هو إلى أي مدى وكيف لشيء ما أن يعتبر تهديد؟ ، كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري.

ثانيا: صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيه الكافية لتشكل تهديدا للأمن القومي، وتلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية.

وتختلف درجة التهديدات وصورها، حيث يمكن أن تتخذ التهديدات عدة أنواع:[3]

---

[1] - Dario Batistella, Théories Des Relations Internationales, 2eme édition (France, Corelet Imprimeur, 2006), P 485.

[2] - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائر: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص ص 17، 18.

[3] - المرجع نفسه، ص 29.

1- **التهديدات الفعلية**: وهي تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الحاد باستخدامها.

2- **التهديدات المحتملة**: وهي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة لتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة لحل النزاع.

3- **التهديدات الكامنة**: وهي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.

4- **التهديدات المتصورة**: وهي تلك التهديدات التي لا يوجد لها أي مظاهر في المرحلة الآنية، بيد أن النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية والعالمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة.

ووفقا لتلك المفاهيم السابقة لأشكال أو صور التهديدات فإنه يمكن تحديد القدرات المطلوبة وحجمها لكل نوع من أنواع تلك التهديدات وطبيعة المتطلبات الواجب استعمالها.

إن دراسة أبعاد ومصادر وأنواع التهديدات ضرورة لابد منها وذلك من اجل تحديد العمل الاستراتيجي لدرء تلك التهديدات وإدراك أبعادها ومصادرها لصياغة رؤية مشتركة لمواجهتها أو التقليل من مخاطرها، فتعدد التهديدات وتنوع مصادرها وتشابك نتائجها وتوسع رقعة تأثيرها حولت العالم فعلا إلى مجتمع المخاطر كما يسميه المفكر "ألريك بيك": "مجتمع يزداد تهديدا بفعل وجود رغبة دولية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والتفنن في مستوياتها التدميرية بقدرات تدميرية لا تتحملها الأرض"، فمثلا التهديدات التي توجهها النظم الإقليمية يمكن أن تكون دافعا إلى تطوير هذه النظم نحو درجة عالية من التكامل في المقابل قد تؤدي إلى المزيد من التفكك الإقليمي وهذا يتوقف على ثلاث عوامل وهي:

- مدى قوة التهديدات وفعاليتها.
- مدى استجابة النظام لهذا التهديد.
- وجود قوة خارجية تقوم بالمساعدة.

بشكل عام فإن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العام منها:

- **طبيعة التهديد:** ويقصد به نوعه، أبعاده، سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الجغرافية أو البيئية.
- **مكان التهديد:** اتجاهاته، ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي سواء كان مباشرا أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول أو محدد في دولة معينة.
- **زمان التهديد:** تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى استمراريته (مؤقت- مستمر)، وهل هو ثابت أو متغير.
- **درجة التهديد:** قوته، خطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للحد من تأثيره.
- **تعبئة الموارد:** ترتبط بحجم وخطورة التهديد ومدى كثافته الأمر الذي يتم في ضوئه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثيره وأبعاده.

الفرع الثاني:تعريف التهديد البيئي:

التهديد البيئي له متغيران وهما التهديد والبيئة، والتهديد البيئي يأخذ شكلين مباشر أو غير مباشر بمعنى إمكانية البيئة إلحاق الأذى والضرر بالبشر وباقي الكائنات الحية.[1]

التهديدات البيئية نوعان: تهديد بيئي مباشر يمس الإنسان وأمنه ويمكن تحديد ذلك في الكوارث الطبيعية المفاجئة والسريعة كالأعاصير والفيضانات والبراكين والرياح، وتهديد بيئي غير مباشر يظهر في التغيرات المناخية كالاحتباس الحراري واستنفاذ طبقة الأوزون.

إن التهديدات البيئية ليست وليدة اليوم وإنما تضرب بجذورها إلى أزمنة بعيدة، غير أنها لم تكن تشكل قضية تستدعي الانتباه لعدم الشعور بمخاطرها، ومع تطور وسائل الاستقرار البشري تزايدت فرص استغلال الموارد الطبيعية، من هنا ظهرت انعكاسات تلك التدخلات غير المحدودة للإنسان في مختلف البيئات الجغرافية، واستغلاله الجائر لمواردها الطبيعية، بالإضافة إلى حضوره البشري الطاغي، وبذلك أصبحنا نتكلم عن تهديدات بيئية عالمية، إذ أصبح ينظر إلى البيئة كمجال تهديدي جديد، هذا النوع من التهديدات خلق انقسامات بين

[1]- اسماء درغوم، البعد البيئي في الأمن الإنساني: مقاربة معرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009، ص 116.

دول فقيرة ودول غنية أي من المتسبب الرئيسي في خلق هذا النوع من التهديدات؟ هل هو الشمال المتقدم أم أنه الجنوب المتخلف؟ ومن يساهم في زيادة حركيتها لتمس بالإنسان، وبالنظام الدولي من جهة أخرى؟

لذلك يرى "برايت وايت" و"ريتشارد ليتل" و"مايكل سميث" أن التغير البيئي العالمي ومجموعة من المسائل المتصلة به، وتشمل الفقر والزيادة السكانية وعدم المساواة، تشكل المشكلة الأمنية الجديدة، وينبغي معالجتها بالعجالة نفسها التي يعالج بها الدفاع الوطني، وعلى أية حال إذا كان تعريف الأمن هو عدم وجود تهديد، عندئذ تكون أشد التهديدات، إن لم يكن أشدها لبقاء المجتمعات هي التهديدات البيئية.[1]

فالتهديد البيئي يعتبر بمثابة العدو لا يمكن تحديده، فالتهديدات في الدفاع الوطني يمكن فهمها بسهولة عادة ويمكن تحديد الأطراف المهددة له، ومن تم يمكن اتخاذ تدابير عسكرية لمجابهته، لكن ليس هو الحال بالنسبة للتهديدات البيئية على المدى الطويل.

المطلب الثالث: أهم المشاكل والتهديدات البيئية العالمية.

أصبحت القضايا المتصلة بالبيئة سواء كانت قضايا تتعلق باستنزاف الموارد الطبيعية أو القضايا المتعلقة بالتغيرات المناخية من القضايا الحيوية التي تشغل تفكير المهتمين بالشؤون البيئية في جميع أنحاء العالم وذلك لما لهذه القضايا من انعكاسات سلبية على الأنظمة البيئية العالمية.

الفرع الأول: التهديدات البيئية العالمية المتعلقة باستنزاف الموارد الطبيعية.

يقصد باستنزاف الموارد الطبيعية التقليل من قيمتها أو اختفائها عن أداء دورها العادي المحدد لها في منظومة الحياة وتختلف أسباب استنفاذ واستنزاف الموارد الطبيعية فبعضها مرتبط بالنشاط البشري كصناعة والتعدين، والبعض الآخر مرتبط بالظروف المناخية المتمثلة بشحة الأمطار أو زيادة درجة الحرارة في منطقة معينة، كما قد تكون مرتبطة بالظروف والكوارث الطبيعية كزلازل والبراكين التي تؤدي إلى تدهور وانهيار النظم البيئية العالمية[2]، وتؤثر الزيادة السكانية الهائلة والنمو الاقتصادي المتزايد والمتعاظم والمترافق مع التدهور البيئي، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الرهيب وجهل الإنسان وتخلفه الحضاري تأثيرا عميقا وشاملا على جوانب البيئة حيث

[1]- برايان وايت، ريتشارد ليتل، مايكل سميث، **قضايا في السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1(الإمارات: دار نشر بالغراف ماكملان، 2004)، ص 275.

[2]- محمد إبراهيم محمد شرف، **المشكلات البيئية المعاصرة: الأسباب، الآثار، الحلول**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007)، ص 28.

يؤدي تأثير هذه العوامل بالإخلال بتوازن البيئي لفترة زمنية طويلة، لذلك تعتبر مسألة أو قضية استنزاف الموارد الطبيعية من أهم المشاكل البيئية المطروحة في أجندة القضايا الدولية، ذلك لما اقترنت به من أثار عالمية قياسا على كافة المعايير، هذا النوع من التهديدات البيئية يحوي في طياته العديد من المشاكل التي تمثل ميراثا عالميا مشتركا Global Commons وجب هنا تحديد أهم هذه المشاكل والتهديدات:

1-إزالة الغابات Deforestation: تعتبر الغابات نظام بيئي شديد الصلة بالإنسان، وتشمل الغابات ما يقرب 28% من القارات ولذلك فإن تدهورها أو إزالتها يحدث انعكاسات خطيرة في النظام البيئي وخصوصا في التوازن المطلوب بين نسبتي الأكسجين O_2 وثاني أكسيد الكربون CO_2 في الهواء، كما تعتبر الغابات مصدات للرياح والتصحر، وتمثل ملجئ للتنوع الإحيائي العالمي، بالإضافة إلى احتوائها على موارد ذات قيمة عالمية مثل الخشب والذهب ومعادن أخرى.

مع ذلك في كل عام هناك نحو 13 مليون هكتار من الغابات التي تفقد في العالم، بسبب النشاطات البشرية مثل قطع الأشجار للحصول على الوقود والحرق والزراعة، وتطهير الأراضي لرعي الماشية، وعمليات التعدين واستخراج النفط وبناء السدود، والامتداد أو أنواع أخرى من التنمية والتوسع السكاني، وتعتبر إزالة الغابات من أكثر المخاطر التي تهدد الإنسان مما يعطل النظم البيئية ويؤدي إلى انقراض العديد من الأنواع المحتملة، بما في ذلك أنواع لا يمكن تعويضها والتي يمكن استخدامها لصنع الأدوية، كما تسهم إزالة الغابات أيضا في زيادة الاحترار العالمي لنحو 20% من جميع الغازات الدفيئة [1]، ولها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي .

وعليه تعتبر إزالة الغابات واحدة من اخطر المشاكل التي تمثل استنزافا للموارد الطبيعية في العالم وذلك بسبب الاستخدام الجائر من قبل الإنسان، فقد خسر العالم ما يقارب 80% من الغابات الطبيعية التي كانت موجودة، وما هو باقي اليوم فهو مهدد بالفناء خلال السنوات القادمة ويرجع السبب في تراجع هذه الثروة إلى عدة أسباب نذكر منها:

- قيام الدول والحكومات خاصة الدول النامية بمنح استخدام الغابات للتحطيب للشركات العابرة للقوميات بأسعار جد منخفضة من اجل جلب وجذب الاستثمار الأجنبي، حيث تتنافس الدول مثل

[1]- Paulo Moutinho, Tropical Deforestation and Climate Chang, (Brazil: Amazon Institute for Environmental Research, 2005), p8.

البيرو والكونغو الديمقراطية وزامبيا على جذب هذا النوع من الشركات، وفي هذا الصدد يشير الدكتور "زيغلر" إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال الخشب تخرب هذه الغابات تخريبا جنونيا.

- تشجيع السياسات الحكومية على اقتلاع الغابات لصالح زرع الأخشاب ونباتات مطلوبة تجاريا مما يهدد اختفاء أنواع أشجار قديمة من عصر ما قبل التاريخ.

هذه الأسباب تبين أن الكثير من صانعي القرارات من مستويات عليا عالميا لا يزالون ينظرون إلى الغابات على أنها مقادير كبيرة غير ضرورية وهذا يعود بالأساس إلى جهل هؤلاء بمدى خطورة استنزاف الموارد الطبيعية والذي نتج عنه تسيير غير عقلاني في إدارة الغابات من طرف بعض القياديين أو بعض الجماعات الاثنية خاصة في إفريقيا والهند والبرازيل، لذلك فقد أكدت البحوث والدراسات العلمية أن معدل تآكل الغابات في ارتفاع دائم فمثلا الغابات الاستوائية التي لا تغطي سوى 2% من مساحة الأرض والتي تأوي ما يقارب 70% من جميع الأنواع الزراعية والحيوانية تقلصت مساحتها نتيجة الاستغلال المفرط بمقدار 350 مليون هكتار، أما بشان غابة الأمازون التي تعتبر اكبر غابة بكر في العالم والتي تمتد على حوض نهر يغطي 6 ملايين كيلومتر مربع فقد بينت الدراسات أنه خلال عام 1998 وحده تم القضاء على 16838 كيلومتر مربع من الغابة الأمازونية أي ما يعادل نصف مساحة بلجيكا والتدمير يتصاعد[1]، ونتيجة لذلك قرر الاتحاد الأوروبي عام 2001 رفض استيراد منتجات الخشب من البرازيل بسبب عدم التزام الشركات بالمعايير البيئية، واشترطت في حال حصولها على الخشب توضيح رسمي من الحكومة البرازيلية بأن هذه الأخشاب قطعت وفق المعايير المتفق عليها دوليا.

2-المياه: تحتل المياه في القرن الحادي والعشرين نفس المكانة التي احتلها النفط في القرن العشرين، فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، لذلك تعتبر أنظمة المياه العذبة من أنهار وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضا للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية، فإدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئيا هي من أهم التهديدات والمصاعب التي تواجه دول العالم حاليا، وأصبحت القضايا الخاصة بنوعية وكمية المياه في مقدمة الأولويات البيئية[2] ، فقد تحول هذا المورد أو ما يسمى "بالذهب الأزرق" الذي لم يكن يثير اهتمام كبار متخذي القرار حتى وقت قريب إلى موضوع رئيسي لسلسلة من المنتديات الدولية، وتقارير وكالات

[1]- عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 286.

[2]- باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص 216.

الأمم المتحدة والاجتماعات من كافة الأشكال، واليوم يعتبر خطر حدوث أزمة عالمية للمياه أحد التهديدات التي لا يمكن تجاهلها أمام الحكومات والمجتمعات العلمية.[1]

حسب دراسات صدرت حديثا من منظمات عالمية تعنى بشؤون المياه في دول العالم، توصلت إلى أن هناك أزمة مياه عالمية تلوح في الأفق وذلك بسبب التغيرات المناخية التي شهدها العالم مؤخرا، كالاحتباس الحراري والجفاف، وأوضحت الدراسات أن هناك العديد من الأنهار الرئيسية قد تجف خلال الخمسين سنة القادمة، إذ ارتفع الاستهلاك العالمي للمياه بمقدار 6 أمثال ما بين 1900 و1995 مرد ذلك تصاعد أعداد البشر ليصلوا إلى تسعة مليارات في النصف من قرن القادم.[2]

من هنا أظهرت دول العالم نوعا من التخوف من بروز ظاهرة الحروب من اجل المياه، ورغم أن التاريخ لم يذكر أية واقعة حربية تتعلق بالمياه (باستثناء حرب وقعت مابين النهرين قبل أكثر من أربعة آلاف سنة) إلا أن الأزمة ليست بالحجم البسيط، خصوصا وأن العديد من الدول قد أدرجت على لائحة الفقر المائي الذي قد يهدد حياة الإنسان فيها، وتتوقع دراسات الأمم المتحدة أن تعاني 30 دولة من "ندرة المياه"* في سنة 2025، ارتفاعا من 20 في سنة 1990، و18 من هذه الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأضيفت مصر وليبيا إلى القائمة التي أعدت عام 1990 وتضم أيضا إسرائيل والصومال، ويؤكد ذلك الباحثان "هومر ديكسون" و "ستين نوردستروم" أن ندرة المياه تمثل المؤشر الأكثر خطورة والقادر على أن يكون سببا في نشوب نزاعات داخلية ودولية[3] ، ويرجع سبب هذه الندرة إلى عدة أسباب نذكر منها:

---

[1]- سمير أمين، فرنسوا أوتار، مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم، تر: سعد الطويل، ط1(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004)، ص202.

[2]- باسم حسين الزبدي، حروب المياه: ناقوس خطر ينذر بانهيار العالم المتحضر، تم تصفح الموقع يوم: 2012/03/21.
http://www.annabaa.org/malefatalsite/indexqzaya.htm

*- ندرة المياه تعني أن لا يتاح للفرد سوى 1000 متر مكعب أو اقل من المياه سنويا.

[3]- دلال بحري، أثر الندرة المائية في العلاقات الدولية، دراسة منطقة الشرق الأوسط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008/2007، ص 37.

- تحويل هذا المورد إلى مصدرا للربح المادي من خلال الشركات العالمية التي استولت على الكثير من مصادر المياه كشركة مياه "التايمز البريطانية"* فحدود سيطرة هذه الشركة تتعدى أوروبا لتصل إلى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وتخضع دول العالم الثالث لهذه الشركة في كل ما يتعلق بتزويدها بالمياه.
- إساءة التصرف بموارد المياه المتاحة من خلال استخدام الأساليب الخاطئة والقديمة التي تتبعها العديد من الدول في مختلف المجالات خاصة الزراعة التي تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من موارد المياه.
- التلوث الذي يجعل أكثر مصادر المياه غير صالحة للاستخدام البشري، فمصادر التلوث كثيرة وغالبا ما تكون مصادر المياه أحد أهم المتضررين منها، فهناك اليوم ما بين 90- 95% من النفايات في البلدان النامية تلقى في مياه المجاري، ونسبة 70% من النفايات الصناعية تلقى في المياه السطحية دون أن تعالج مما يلوث الإمدادات الصالحة للاستخدام.

وقد سبب تناقص المياه وعدم توزيعها بشكل متساوي على سطح الأرض إلى بروز مشكلة بيئية خطيرة أخرى وهي مشكلة اتساع ظاهرة التصحر.

التصحر: هذه الظاهرة تعتبر مظهرا آخر للتدمير البيئي المكثف، ففي مناطق عديدة من العالم خاصة في سهول إفريقيا أصاب التصحر مساحات كانت فيما مضى أراض خصبة وقد حول التصحر ثلثي مساحة إفريقيا إلى أراض صحراوية أو مناطق جافة، أم في آسيا فقد أصاب التصحر 1.4 مليون هكتار وهو ما دفع بالكثيرين من البشر إلى الهجرة وتغيير المكان وهم الذين يسمون **باللاجئين البيئيين** على غرار اللاجئين السياسيين.

نتيجة لهذا الاستغلال الخاطئ قام المجتمع الدولي سنة 1999 بأكبر جهد لمناقشة مشاكل إدارة موارد المياه العذبة والوصول إلى استراتيجيات دولية للمياه من خلال مشروع "الرؤية العالمية للمياه" World Water وأهم إستراتيجية توصل إليها هذا المشروع بالتعاون مع البنك الدولي هي تسعير المياه، التي لاقت رفضا من الدول العربية، فالهدف من هذا القرار بدرجة الأولى هو خدمة إسرائيل وذلك من أجل إيجاد مخرج للطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات المتعددة الأطراف والخاصة بالتعاون الإقليمي حول قضايا المياه.

---

* - **شركة مياه التايمز البريطانية** هي شركة بريطانية مملوكة لشركة ألمانية، هذه الشركة واجهت الكثير من الانتقادات بسبب تحالفها مع نضال سوهارتو في اندونيسيا وحصولها على أغلب عطاءات إدارة المياه في البلد عن طريق شراكة دائمة مع شركة لابن سوهارتو، وتراجعت حصة الفرد من المياه مما أدى إلى قيام مظاهرات ضد الشركة لكن الحكومة وقفت عاجزة أمامها، وقد تعرضت هذه الشركة للملاحقة قضائيا بسبب تلوث البيئة وتم تصنيفها في 1999 كأسوأ شركة عالمية ملوثة للبيئة.

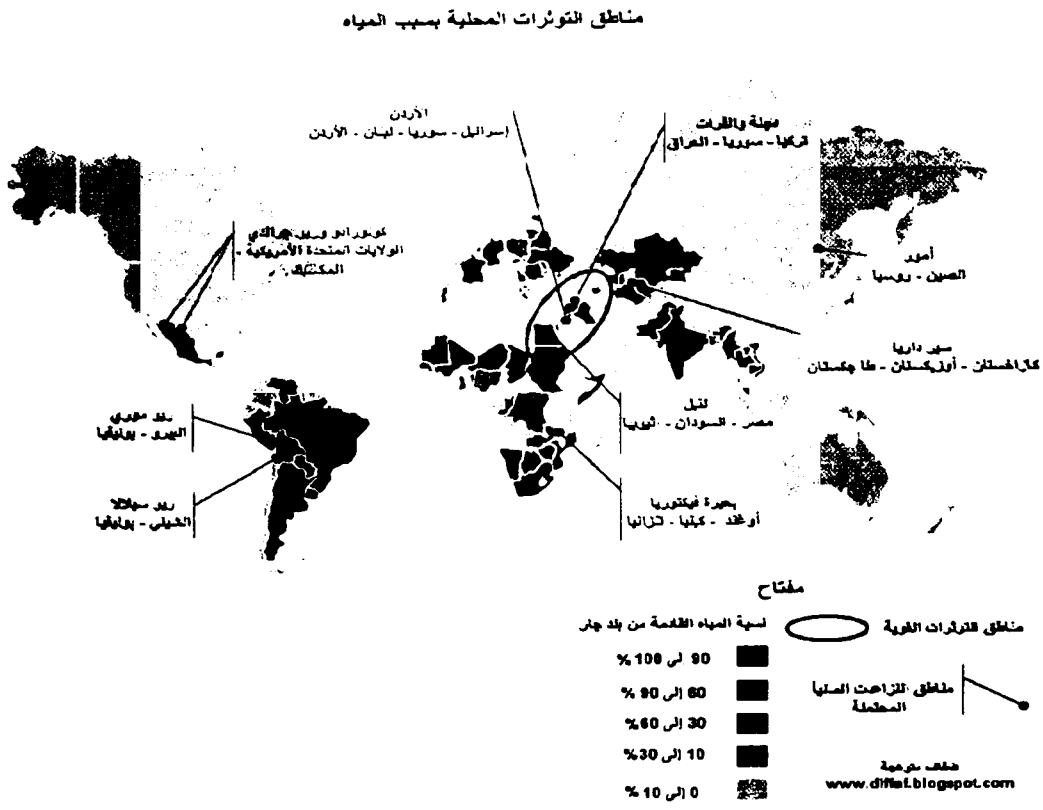

خريطة رقم 01: يوضح مناطق التوترات المحلية في العالم بسبب المياه.

3-مصائد الأسماك: نبه علماء الأحياء المائية إلى خطر انهيار كافة مصائد الأسماك في العالم بحلول عام 2048 جراء عمليات الصيد الجائر خاصة لحساب الدول الغنية، كما حذرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "FAO" من تلاشي التنوع البحري بوتيرة غير مسبوقة، وأن نحو 80 % من مصائد الأسماك في العالم إما مستغلة تماما أو تعاني من الصيد الجائر أو استنفذت بالفعل، كما أصدرت هذه المنظمة تحذيرا حول تأثير تغيير المناخ على الثروات السمكية من خلال حلقة دراسية علمية، هذه الحلقة عقدت في روما بحضور 200 خبير ومسؤول من صناع السياسات حول العالم، وكان الهدف من ذلك تأثير تغيير المناخ على الثروة السمكية وأنشطة الصيد التي يعتمد عليها ملايين السكان كمورد للغذاء والدخل، وحسب مجموعة كبيرة من الدراسات العلمية من المرتقب أن ينتج عن ارتفاع درجات الحرارة وغيرها من التغيرات المناخية والصيد الجائر خلل كبير في أرصدة الثروات السمكية وتربية الأحياء المائية، بالإضافة إلى ذلك يؤثر تغير المناخ بقوة على قدرة الأسماك في

النمو ووتيرة إنتاجها وتكاثرها الموسمي وسهولة تأثرها نتيجة للسموم والمخلفات التي يتم التخلص منها يوميا في البحار بمعدلات كبيرة جدا.[1]

فالصيد الجائر والتغيرات المناخية يعتبران من أكبر التهديدات البيئية العالمية التي تواجه مصائد الأسماك، ونتيجة لهذا الخطر في انهيار مصائد الأسماك دفع بعض القوى الكبرى والحكومات مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بتبني ضوابط أكثر استدامة لعمليات الصيد بما يتماشى والتقدم العلمي والسلامة البيئية.

4-الطاقة: يسبب الاستهلاك المتزايد للطاقة العديد من المخاطر والتهديدات البيئية، ومن مصادرها التقليدية المعروفة الوقود الأحفوري Fossil Fuel كالفحم الحجري، والنفط ومشتقاته والغاز الطبيعي وحتى الوقود النووي الذي يتخلف عنه نفايات مشعة كل هذه الأنواع من مصادر الطاقة تسبب مخاطر ومشاكل بيئية خطيرة سواء في الهواء أو الماء أو التربة.[2]

نتيجة لذلك أصبحت هناك تحركات دائمة تنشط في اتجاه يدعو إلى إيجاد البديل للوقود الأحفوري الملوث للبيئة خاصة تلويثه للهواء فمثلا نجد أن حادثة شيرنوبيل في أوكرانيا عام 1986 أثبت بشكل لا يقبل الجدل أن التلوث الإشعاعي تعدى حدود أوكرانيا فالغبار الذري المشع انتقل بوساطة الهواء لينتشر في أوروبا وحتى أمريكا، ويمكن القول أن نفس الشيء ينطبق على ظاهرة التسخين الحراري للجو وتأثيراتها العالمية سببها الاستهلاك المتزايد للوقود الأحفوري والذي نتج عنه كميات هائلة من غاز ثاني أكسيد الكربون المتسبب الرئيسي لظاهرة التسخين الحراري لجو الأرض ونتائجها الخطيرة على تغير المناخ العالمي يظهر ذلك جليا ما يحدث في مناطق عديدة في العالم من فيضانات وأعاصير وعواصف، إذ يعتبر الاستغلال المتزايد لمصادر الطاقة التقليدية احد الأسباب الرئيسية في استمرار تلوث الهواء.

كما امتد الأثر السلبي للطاقة إلى المياه ليعمل على تلويثها فبعد أن كان معظم التلوث في الغلاف الجوي، انتقل هذا التهديد إلى المياه سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث تتلوث البحار

---

[1]- سلوى القيتدي، **تغيير المناخ يخلخل أنظمة مصائد الأسماك**، تم تصفح الموقع يوم: 2012/03/21.
www. 4shared.com/results?q=+pdf

[2]- نعيم محمد علي الأنصاري، **التلوث البيئي: مخاطر عصرية واستجابة علمية**، ط1(الأردن: دار دجلة، 2009)، ص 203.

والمحيطات بعدد من العوامل منها المخلفات البترولية والنشاط الإشعاعي إضافة إلى التلوث الكيميائي والحراري والتلوث بالمواد الصلبة.[1]

بذلك يبقى الانتقال التدريجي إلى نظام أكثر استدامة لاستخدام الطاقة هو التحدي الرئيسي أمام سياسات صناع القرار في القرن 21، والحل الوحيد حاليا أمام الحكومات والدول هو دعم سياسات الطاقة المتجددة، وحسب التقرير الذي أصدرته الشبكة السياسية لطاقة المتجددة للقرن 21: "يجب أن تلعب الطاقة المتجددة دورا رئيسيا في إمدادات الطاقة العالمية وذلك من أجل مواجهة التهديدات البيئية التي تتزايد خطرا"[2]

5-التنوع الحيوي Biodiversity: شهد اصطلاح التنوع الحيوي صعودا كبيرا في الفترة الأخيرة وأصبح يحظى باهتمام واسع من قبل أعضاء المجتمع الدولي، خاصة حينما يكون الحديث منصبا على حالة الكائنات الحية في النظام البيئي، وعندما يكون الأمر متعلقا بالآثار التي تخلفها الأنشطة البشرية أو الأحداث البشرية فيقدر أنه في كل يوم تدمر أنواع زراعية وحيوانية تدميرا كاملا (أكثر من 50000 نوع بين عامي 1990-2000) ولعل ما أصاب منطقة جنوب شرق آسيا من خسائر وتدهور على المستوى البيولوجي خير شاهد على ذلك، حيث قدر علماء البيولوجيا والايكولوجيا أن مياه المحيط الهندي تحتاج إلى نحو قرن من الزمان حتى تعود إلى حالتها من الثراء والتنوع البيولوجي التي كانت عليها قبل حدوث موجات المد الزلزالية المعروفة باسم "تسونامي".[3]

كما يتعرض التنوع الحيوي يوما بعد يوم لكثير من صور التهديد التي تنذر بخطر الفناء لعديد من الأنواع الإحيائية النباتية والحيوانية، وقد تكون مصادر التهديد من الطبيعة ذاتها أو أن تكون نتيجة الأنشطة والتدخلات البشرية هي مصدر هذه التهديدات.

أما المصدر التهديد الأول فهو الطبيعة وذلك بسبب حدوث تغيرات مناخية شديدة ينتج عن ذلك موت وفناء أنواع بعينها من الأحياء لم تقو على تحمل تلك التغيرات فانقرضت، أو أن تحدث ثورات طبيعية عنيفة كالبراكين والزلازل فموجات التسونامي أثرها التدميري لم يشمل التنوع الحيوي فحسب وإنما امتد أثرها إلى الإنسان حيث فقد نحو 238892 نسمة من سكان اندونيسيا وحدها.

---

[1]- عبد علي الخفاف، ثعبان كاظم خضير، **الطاقة وتلوث البيئة**، ط1(الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007)، ص 61.

[2]- محمد طالبي، "أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة" -عرض تجربة ألمانيا-، مجلة الباحث، العدد 6، (2008)، ص 205.

[3]- خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة**، ط1(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007)، ص 540.

كما يدرج تغير المناخ ضمن الأسباب الطبيعية من ارتفاع درجة الحرارة وظاهرة الاحتباس الحراري، هذه التغيرات وما قد ينتج عنها من ذوبان ثلوج القطبين وتعرض السواحل للغرق واختفاء مئات الجزر، ويعتبر الإنسان مسؤولا عن جزء كبير من هذه التداعيات وذلك بسبب انبعاث غازات أول وثاني أكسيد الكربون الناجمة عن النشاط الصناعي المكثف.

أما المصدر التهديد الثاني فيتمثل في الأنشطة البشرية التي تعتبر من أخطر المشاكل البيئية ومن بين هذه الأنشطة عمليات التدمير التي تتعرض لها مناطق الغابات، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى التلوث بمختلف أنواعه ومصادره.[1]

نتيجة لذلك أصبحت المحافظة على الأحياء من أهم القضايا الدولية التي تتطلب اهتماما سريعا وفوريا، مما استدعي صناع القرار إلى وضع تشريعات للمحافظة على التنوع الحيوي وذلك من خلال توسيع نطاق شبكات المحميات والمنتزهات التي باتت أكبر الانجازات البيئية العالمية.

الفرع الثاني: التهديدات البيئية العالمية المتعلقة بقضايا الغلاف الجوي والتغير المناخي.

تعتبر ظاهرة التغيرات المناخية العالمية من أخطر القضايا البيئية التي تستأثر اهتمام المجتمع الدولي حاليا، هذه الظاهرة تحولت إلى قضية حياتية معاشة ومؤثرة في كل مظهر من مظاهر الحياة فنتائجها العميقة تعادل خطر اندلاع حرب نووية عالمية بل قد تكون نتائجها النهائية أسوء بكثير من كل التوقعات العلمية، وقد ذكر "ديفيد كيند" مستشار الحكومة البريطانية سنة 2004 في مقابلة بمجلة العلوم "أن تهديد تغير المناخ أعظم من الإرهاب الدولي" وأشار "جانيت سوين" ممثل معهد "ورد وتش" Word Watch بأن إمدادات المياه العالمية والأنشطة الزراعية ستكون متأثرة بتغير المناخ، وأضاف أن الجفاف والمجاعة الناتجة عن تغير المناخ تجعل الناس يتجهون نحو المنظمات والجماعات الإرهابية لتزويدهم بالحاجات الأساسية.

فتغير المناخ اليوم يعتبر حقيقة ثابتة علميا رغم أنه ليس من السهل التنبؤ بالأثر المحدد لانبعاث الغازات الدفيئة*، ومع ذلك يمكن إدراك أن هناك مخاطر وتهديدات كبيرة من المحتمل أن تكون كارثية بما في ذلك ذوبان الصفائح الجليدية في غرينلاند وغرب القطب الجنوبي مما سينتج عن ذلك غمر مناطق وبلدان عديدة، أيضا

[1]- المرجع نفسه، ص 541.

* يقصد بتعبير الدفيئة الظاهرة التي يقوم فيها الغلاف الجوي باحتباس الحرارة والأشعة تحت الحمراء.

التغيرات الكبيرة في تيار الخليج الدافئ التي ستؤدي إلى تغيرات مناخية عنيفة، ومن تم فقد بات تغير المناخ تهديدا وجوديا للحاضر والمستقبل فقد أصبح يمثل:

- **تهديدا للاستقرار الإنساني.**
- **تهديدا للأمن الغذائي.**
- **تهديدا للأمن المائي.**
- **تهديدا للأنظمة الايكولوجية والتنوع البيولوجي.**
- **تهديدا للأمن الصحي.**
- **الهجرة البيئية.**

1-ظاهرة الاحترار العالمي (الاحتباس الحراري) Global Warming: لقد أثار التحذير الذي أعلنته هيئة مستشاري تغيرات المناخ IPCC التابعة للأمم المتحدة حول احتمالات زيادة التغيرات المناخية الناتجة عن ظاهرة الاحتباس الحراري* بصورة كبيرة جدا أسرع من المتوقع، هذه الظاهرة التي أثارت جدلا كبيرا في الأوساط العلمية والسياسية.[1]

يرجع العلماء سبب تفاقم هذه الظاهرة بدرجة الأولى إلى تلوث الهواء الناجم عن الأنشطة الإنسانية المختلفة منها تقدم الصناعة ووسائل المواصلات, فمنذ الثورة الصناعية وحتى الآن ونتيجة اعتماد الإنسان على الوقود الاحفوري " فحم، بترول، غاز طبيعي" كمصدر أساسي ورئيسي للطاقة واستخدام غازات الكلوروفلوروكربون في الصناعات بشكل كبير, هذا كله ساعد وبرأي العلماء على زيادة الدفء لسطح الكرة الأرضية وحدوث ما يسمى بـ "ظاهرة الاحتباس الحراري"، ومن مخاطر هذه الظاهرة:

- التغيرات المناخية هذه التغيرات ستؤدي إلى ارتفاع مؤكد في درجة حرارة سطح الأرض، هذا الارتفاع في درجة الحرارة سيخلق حالة من الفوضى المناخية وسيولد مضاعفات بيئية مدمرة بما في ذلك ذوبان القمم الجليدية،

---

* - يعتبر العالم السويدي "سفانتي ارينيوس" أول من أطلق لفظة **الاحتباس الحراري** في سنة **1896** على النتائج المترتبة عن ازدياد كميات غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي الناتجة عن عمليات حرق الوقود، إذ يعتبر هذا الغاز المسؤول الأول عن الاحتباس الحراري، **والاحتباس الحراري هو** الارتفاع التدريجي في درجة حرارة الطبقة السفلى القريبة من سطح الأرض من الغلاف الجوي المحيط بالأرض. وسبب هذا الارتفاع زيادة انبعاث الغازات الدفيئة أو غازات الصوبة الخضراء **green house gases** .

[1] - خليل حسين، مرجع سابق، ص 534.

- وارتفاع مستويات البحار وتوسع المحيطات واندثار آلاف الجزر وتهديد الموانئ والمدن والمنشآت الساحلية وتدفق المياه المالحة إلى عشرات الكيلومترات داخل الأراضي الساحلية مما يؤدي إلى تلوث الأنهار وتسمم إمدادات المياه الجوفية[1]، ففي عام 2002 انهارت قطعة جليدية في المنطقة القطبية الجنوبية تكونت منذ 12 ألف عام وانهارت خلال 35 يوما فقط وكانت تحتوي على 720 مليار طن من الجليد مما أحدث تأثيرا كبيرا في تغيير أنماط الحياة في تلك المنطقة قد يهدد بعض الكائنات الحية بالانقراض مثل حيوان الدب القطبي الذي يعتمد على الجليد في حياته فأصبح يعاني من انصهار الجليد نتيجة ارتفاع معدلات درجة الحرارة.[2]

- إحداث العواصف تتكون عندما تسخن المياه في بقعة معينة من المحيط فيدفأ الغلاف الغازي فوقه أو جزء منه، والذي إذا خف يبدأ بالارتفاع إلى الأعلى لقلة ضغطه، فيجذب الهواء البارد، الذي يبدأ بتغليف هذا العمود من الهواء الساخن، في حركة حلزونية، فيحرك تيار الماء.

- الأعاصير المدمرة، بزيادة درجة حرارة سطح البحر إلى درجات تزيد من قوة وعنف العواصف والأعاصير حيث تنتج عن خلل في توزيع درجة الحرارة على سطح الأرض، فتتحرك الرياح من مناطق الضغط المرتفع، إلى مناطق الضغط المنخفض، فإذا اختل توزيع درجات الحرارة على سطح الأرض، إما بارتفاع الحرارة بدرجات عالية، أو انخفاضها بدرجات كبيرة يختل نظام توزيع الرياح على الأرض.

- التصحر وذلك باختفاء مئات الأنواع من النباتات والأحياء البرية والبحرية، وانخفاض منسوب المياه الجوفية في مناطق، وارتفاعها في مناطق أخرى، وتلف المحاصيل الزراعية والغطاء النباتي.

بذلك تعتبر ظاهرة الاحتباس الحراري من أخطر وأكبر التهديدات البيئية العالمية التي تواجه المجتمع الدولي، إذ أن عالمية مخاطره تستلزم لمواجهتها الكثير من التغيرات في أنماط التنمية خاصة في العالم النامي على الرغم من أن الدول الصناعية الكبرى هي المتسبب الرئيسي في تفاقم حدة هذه الظاهرة فأوروبا واليابان وأمريكا الشمالية تشكل مجتمعة ما يقارب 15% من سكان العالم, إلا أنهم مسؤولون عن ما يقدر بثلثي غاز ثاني أكسيد الكربون 66% المنبعث في الجو حتى يومنا هذا، أما الولايات المتحدة الأمريكية التي لا يزيد عدد سكانها عن

[1]- عبد الخالق عبد الله، "التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 167، (1993)، ص 82.

[2]- عبد النبي الغضبان، "أثر التغير المناخي أو الاحترار العالمي على الدول العربية"، مجلة منظمة المدن العربية، العدد 153، (ديسمبر 2011)، ص 17.

5% من سكان العالم فهي مسؤولة عن ما يقدر بربع 25% من الغازات المنبعثة في الأجواء العالمية أي أن أقل من 20% من سكان العالم يتسببون بإطلاق أكثر من 91% من الغازات المدمرة في الأجواء العالمية، وتنتشر هذه الغازات في الغلاف الجوي بواسطة الرياح ليعاني منها من أطلقها ومن لم يطلقها على حد سواء، إلا أن الدول الأكثر تضررا من هذه الظاهرة هي الدول الأكثر فقرا في العالم حيث ستعاني أكثر من غيرها فهي لا تمتلك القدرات المالية والفنية المطلوبة لمواجهتها رغم أنها غير مسؤولة مسؤولية مباشرة عن إحداثها، إلا أن التغيير المناخي يصيب الدول النامية والفقيرة بأشد الحوادث المناخية ضراوة كالجفاف والتصحر والفيضانات وإمدادات المياه وتوفير الغذاء وبذلك تتحمل هذه الدول الآثار البيئية السلبية لهذه الظاهرة بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية الناجمة عن تقليل استهلاك الوقود النفطي.[1]

2-استنفاذ طبقة الأوزون Ozone Layer Depletion: أصبحت طبقة الأوزون قضية عالمية حيث انصب اهتمام الشعوب في مختلف بلدان العالم عليها للمخاطر التي تنطوي عليها وتنذر بها مختلف الكائنات الحية على سطح الأرض من إنسان ونبات وحيوان.

طبقة الأوزون هي طبقة من طبقات الغلاف الجوي، وسميت بذلك لأنها تحتوي على غاز الأوزون* وتتواجد في الغلاف الستراتوسفير إحدى أهم طبقات الغلاف الجوي[2]، على بعد يتراوح ما بين عشرة وخمسين كيلومتر فوق سطح الكرة الأرضية، وقد ظلت هذه الطبقة حتى عهد قريب بمأمن نسبيا عن كل المركبات الكيماوية التي تصدر عن النشاطات الإنسانية لكن عندما اخترعت البشرية المركبات الحاوية لعناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور الأمر الذي جعل البعض منها ينحرف تدريجيا نحو الأعلى ليصل إلى طبقة الأوزون ولأسباب معقدة تبلغ معدلات ضياع الأوزون حدودها العظمى وبحلول سنة 1995 كانت مستويات الأوزون

---

[1]- سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، **الحماية الدولية للبيئة: من ظاهرة الاحتباس الحراري**، ط1(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص 11.

*- **الأوزون** هو مركب كيميائي يتكون من اتحاد ثلاث ذرات أكسجين O3 له رائحة مميزة وهي رائحة البحر، ويتصف الأوزون بأنه يتفكك بالتسخين وذلك عندما تتجاوز درجة الحرارة مئة درجة مئوية، هذه الطبقة تمتص تقريبا كل الأشعة فوق البنفسجية عالية الطاقة الصادرة عن الشمس لتحمي بذلك جميع الكائنات الحية من أثاره الضارة، وطبقة الأوزون شديدة التأثر بالأضرار التي يسببها الكلورين والفلورين والبرومين وهي مركبات كيميائية شديدة التفاعل.

[2]- سحر أمين كاتوت، **البيئة والمجتمع**، ط1(الأردن: دار دجلة، 2009)، ص96.

في طبقة الستراتوسفير في أوروبا وأمريكا مثلا أدنى بنحو 10% مما كانت عليه خلال سبعينيات القرن العشرين ووصل معدل التدهور في بعض المناطق إلى ما بين 20% و50%. [1]

قد دفع التأكيد العلمي لاستنفاد طبقة الأوزون المجتمع الدولي لإنشاء آلية للتعاون من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية طبقة الأوزون، ففرضت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والسويد والنرويج كطرف واحد حظرا على الاستخدامات غير الأساسية للمركبات الحاوية لعناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور وغيرها من المواد المستنزفة للأوزون.

3-تلوث الهواء: تعتبر مشكلة تلوث الهواء* من اخطر المشاكل والتهديدات البيئية الرئيسية التي تواجه أمم العالم، ويرجع السبب الرئيسي إلى تفاقم حدة هذه الظاهرة إلى تسارع عجلة النمو والتطور الصناعي والمدني على حد سواء أنتج كميات كبيرة وهائلة من المخلفات الضارة والتي تلفظ إلى الجو باستمرار.

وتعتبر الصناعة المحور الأساسي في عملية التلويث البشري للهواء، وتلوث الهواء ناتج عن أمرين وهما:

1- المخلفات الصناعية والنفايات البشرية.
2- احتراق الوقود المستخدم في الصناعة ووسائل النقل والتدفئة.

بذلك يتميز التلوث الهوائي عن غيرة من أشكال التلوث في أنة سريع الانتشار حيث لا يقتصر تأثيره على منطقة المصدر وإنما يمتد إلى المناطق المجاورة والبعيدة، كذلك وبعكس أشكال التلوث الأخرى (المياه والنفايات الصلبة وغيرها)، فإن التلوث الهوائي لا يمكن السيطرة علية بعد خروجه من المصدر لذا يجب التحكم به ومعالجته قبل خروجه إلى الجو, كما أنه غالبا ما يكون لا يرى بالعين المجردة بالإضافة إلى أنه متعدد المصادر. كل هذه الصفات تجعل من تلوث الهواء القضية البيئية الكبرى.

---

[1]- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 683.

*- تلوث الهواء هو وجود أي مواد صلبه أو سائلة أو غازية بالهواء بكميات تؤدي إلى أضرار فسيولوجية واقتصادية وحيوية بالإنسان والحيوان والنباتات والآلات والمعدات، أو تؤثر في طبيعة الأشياء.

المبحث الثالث: المنظمات غير الحكومية والحوكمة البيئية العالمية: المفهوم والعلاقة.

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة جملة من التحولات والتغيرات الكبيرة ساهمت بصورة اكبر في بروز مفهوم الحوكمة، نتيجة لهذا الوضع الجديد ظهرت دعاوي تنادي بضرورة استبدال نموذج السياسة الدولية بنموذج جديد هو نموذج السياسة العالمية، مما دعم مطلب ترسيخ أسس هذا النموذج تزايد مستويات الوعي بالتهديدات ذات الصبغة العالمية وعلى رأسها التهديدات البيئية، أين أصبحت الدولة لوحدها غير قادرة على مواجهتها أو التقليص من حدتها، وفي هذا الصدد ذكر "جوزيف دايس" رئيس الجمعية العامة في حوار مع إذاعة الأمم المتحدة خلال أعمال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الحوكمة العالمية سنة 2010: "أن العالم يتغير إذ نواجه بشكل أكبر مشاكل لا يمكن أن تحلها دولة بمفردها وفي نفس الوقت تتمسك كل الدول بسيادتها، فكيف يمكن أن نجمع بين تلك الدول لحل مشاكل مثل الاحتباس الحراري والقضايا التي تقع في قلب عمل الأمم المتحدة مثل السلام بأنحاء العالم والهجرة والإرهاب والبيئة وغيرهم"[1]، من هنا ظهرت حاجة ملحة لفسح المجال أمام العديد من الفواعل غير الدولاتية الذين أصبحوا شركاء على الصعيد الدولي*، كالمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات وكل منظمات المجتمع المدني وغيرها من الفواعل الأخرى التي أثبتت وجودها كفواعل في العلاقات الدولية، وذلك ضمن عملية تفاعلية شاملة بين النشاطات الرسمية وغير الرسمية بقصد تأسيس مجموعة من القواعد والأدوار التي تساهم في مواجهة العديد من المشكلات العابرة للحدود كالمشكلات البيئية.

المطلب الأول: المنظمات غير الحكومية والحوكمة العالمية.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة العالمية.

استخدم "جيمس روزنو" James Rosenau مصطلح الحوكمة العالمية للدلالة على تنظيم العلاقات في ظل عدم وجود سلطة سياسية شاملة، والحوكمة العالمية حسبه هي: "الحكم من دون سلطة السيادة"، أين تتجاوز وتتخطى العلاقات الحدود الوطنية فهي حسبه تستخدم للتعبير عن نظام حكم في ظل نظام ليس هو نظام الدولة".

---

[1]- -------، **التنمية والحوكمة الدولية**، مركز أنباء الأمم المتحدة، تم تصفح الموقع يوم: 2011/08/15.
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=14210#.ULfVFWfMCAk

*- **الفواعل غير الدولاتية** هي تلك الفواعل غير ممثلة لدول، التي تعمل على المستوى العالمي، فهي كيانات غير سيادية تمارس سلطات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية هامة وتؤثر على مستويات وطنية ودولية.

فالحوكمة العالمية حسب "جيمس روزنو" تعني ببساطة فعل على المستوى العالمي ما تفعله الحكومات على المستوى المحلي[1]، وهو الاتجاه نفسه الذي ذهب إليه "هيدلي بول" Hudley Bull عند حديثه عن الحوكمة العالمية إلى ما يسمى "بالقياس المحلي"، كما يعرفها "توماس ج ويس" Thomas G.Weiss على أنها "تعبر عن الجهود الجماعية لفهم ومعرفة المشاكل، وهي مشاكل يصعب حلها وتذهب لأبعد من قدرات الدول الانفرادية على حلها، فهي تعكس قدرة النظام الدولي في لحظة ما على تعزيز الخدمات الحكومية في غياب الحكومة الدولية"[2]

يرى Weiss أن هناك اختلافا طفيفا بين مجالات الحوكمة الوطنية والحوكمة العالمية، فعلى المستوى الوطني توجد حوكمة إضافة لحكومة Governance plus Government وعلى المستوى الدولي توجد حوكمة أقل من حكومة Governance minus Government والتي تعني عدم القدرة على صون الالتزام بالقرارات الجماعية.[3]

يعرف مجلس الحوكمة العالمية الحوكمة العالمية على أنها: "مجموع العمليات الفردية والمؤسسية العامة والخاصة والتي تسير مصالحها المشتركة، وهي عمليات مستمرة تحمل صراعات واهتمامات مختلفة من الممكن أن تسوى عن طريق الفعل الجماعي "Collective Action" والفعل التعاوني " Cooperative Action"[4]

يختصر "روبرت كيوهان" الحوكمة العالمية في كونها: "صناعة القواعد وممارسة القوة على المستوى العالمي ولكن ليس بالضرورة من طرف وحدات مرخص لها أن تعمل باسم الجميع، فهي يمكن أن تمارس من طرف الدول والمنظمات الدينية والتجمعات التجارية وكذا المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ونتيجة لغياب حكومة عالمية فإن الحوكمة العالمية تتضمن تفاعلات إستراتيجية بين وحدات لا تخضع لتنظيم هرمي، ونتيجة لغياب

---

[1]- Lawrence S. Finkelstein, "what is Global Governance", Global Governance (Winter 1995), p 369. Visited in July, 22, 2012.
http://upeaceap.org/hando_upfiles/GGPD_RM_05-2.pdf

[2]- Tomas G. Weiss, "What happened to the idea of World Governance", International Studies Quarterly, (New York, February, 2009), p 257.

[3]- Ibid

[4]- Commission of Global Governance, **A long the domestic – Foreign Frontier: Exploring Governance in a turbulent world**, (Cambridge: Cambridge University press, 1997), p 37.

دستور عالمي فإن بعض الوحدات التي تمتلك القوة وتصنع القوانين لم تخول لها مجموعة الوحدات الباقية بذلك، ولذا توصف أعمالها بغير الشرعية من طرف أولئك الذين يعانون من تبعات تلك الأفعال.[1]

في الأخير يمكن تبني مفهوم للحوكمة العالمية يرسمها على أنها: "عملية للقيادة التعاونية تجمع معا الحكومات والوكالات العامة متعددة الأطراف والمجتمع المدني، لتحقيق أهداف مقبولة لدى الجميع، وهي توفر توجيها استراتيجيا ثم تحشد الطاقات الجماعية لمواجهة التهديدات العالمية، ولكي تكون فعالة ينبغي أن تكون شاملة وديناميكية وقادرة على تخطي الحدود والمصالح القومية والقطاعية، وينبغي أن تعمل من خلال القوة الناعمة وليس المتصلبة وينبغي أن تكون أكثر ديمقراطية من النظم الاستبدادية وأكثر انفتاحا من الناحية السياسية من النزعة البيروقراطية وتكاملية أكثر منها متخصصة.[2]

الفرع الثاني: تحديات الحوكمة العالمية.

لعل من أبرز التحديات والصعوبات التي تحول دون تحقيق حوكمة عالمية هي النظام الدولي، هذا النظام الذي تلتقي به الحكومات القومية معا للإشراف على القضايا العالمية مجزأ ومتخصص يفتقر دون نظرة عامة واسعة وفعالة فمنظمة التجارة العالمية مثل سابقتها الجات تعالج قضايا التجارة، وتشرف منظمة الصحة العالمية على القضايا الصحية، ويتصدى مجلس الأمن في الأمم المتحدة للأوضاع التي تهدد السلام العالمي، ويوفر البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية التمويل للبلدان النامية، ويشرف صندوق النقد الدولي على أداء النظام المالي العالمي لوظائفه، وعلى الرغم من التعاون والتشاور بين مختلف هذه الوكالات الدائم والمستمر إلا أن كلا منها يعمل بطريقة وصورة مستقلة ومختلفة في ميدانه الخاص.[3]

إن ما يميز العالم اليوم هو التعددية في القوى الفاعلة المستقلة العامة والخاصة على المستوى العالمي، فكل منها يسعى إلى لتحقيق أهدافه وأولوياته، بعملاته والدوائر المناصرة له، وبلغته التقنية وثقافته التنظيمية الخاصة، إلا أن هذه الخصائص لم تعد صالحة على الرغم من أن صلاحيته ارتبطت بفترة زمنية معينة كانت فيها العلاقات الدولية تركز على قضايا منفصلة، وبظهور العولمة وتشابك قطاعات ومكونات الحوكمة أي تشابك ما هو

---

[1]- عبد السلام بخلف، "الرشادة في عصر العولمة بديل ممكن أو يوتوبيا؟"، دراسات إستراتيجية، العدد 06، (2006)، ص 92.

[2]- جيمس م بتون وكولون، أ. براد فور جونيور، "الحوكمة العالمية: قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة "، التمويل والتنمية، (ديسمبر 2007)، ص 11

[3]- المرجع نفسه، ص 13.

سياسي بما هو اقتصادي بما هو بيئي بما هو صحي بما هو مالي، لم يعد من الممكن الإدعاء بأن الإشراف وبالوسائل والآليات الكلاسيكية على العلاقات الدولية الحالية أمرا ملائما للقرن الواحد والعشرين.

إذ تتطلب مشكلات القرن الواحد والعشرين وتحدياتها استيعاب الكثير من التحولات العالمية مثل التغير الديمغرافي، وتخفيض أعداد الفقراء والتوسع في توفير الطاقة الآمنة والنظيفة دون جعل البيئة تضرر أكثر وتقليل المخاطر الصحية، فهذه التحولات تتطلب تعاوننا أكبر مما هو ممكن في هذا النظام، فهذه التحديات حتى وإن عولجت محليا أو إقليميا لديها إمكانية أن تؤثر على حياة الناس على المستوى العالمي، فإن توفير الخبرة التقنية لمعالجتها لن تكون فعالة بالكامل إن لم تسترشد برؤية عالمية كلية وهذا ما توفره الحوكمة العالمية.

المطلب الثالث: الحوكمة البيئية العالمية Global Environmental Governance.

بدا الاهتمام بمفهوم الحوكمة البيئية العالمية في نهاية القرن العشرين، وقد تزامن ذلك مع بداية الاهتمام والتعاون الدولي العالمي بالقضايا البيئية وذلك خلال مؤتمر ستوكهولم 1972، الأمر الذي أدى إلى ظهور الموجة الأولى من الدراسات الأكاديمية حول التعاون البيئي ما بين الحكومات، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسات كل من "كينان" Kennan سنة 1970، "جونسون" Johnson سنة 1972، "كالدويل" Caldwell سنة 1984، واليوم المؤشر الرئيسي لظهور مفهوم الحوكمة البيئية العالمية يرجع إلى بداية النقاش حول مفهوم الأنظمة البيئية العالمية مع "كراسنر" Krasner سنة 1983، "يونغ" Young خلال 1980، 1986، و1989، ليعرف هذا المفهوم تطورات أخرى خلال فترة التسعينيات وذلك من خلال صيانة وحماية النظم البيئية ومدى فعاليتها ومن بين هؤلاء نجد "برنار" Bernauer عام 1995، "براون وايس" و"جاكوبسون" Brown Weiss and Jacobson عام 1998، "هاس"، و"كيوهين ليفي" Haas Keohane and Levy سنة 1993، 1996، "ميتشل" و "برنار" Mitchell and Bernauer سنة 1998.[1]

وقد اهتم هذا النوع من الدراسات بالمنظمات البيئية الحكومية من خلال "بارتليت" Bartlett، و "كوريان" Kurian سنة 1995، وبالمنظمات البيئية غير الدولاتية من خلال "كونكا" Conca سنة

[1]- Frank Biermann, "Global Environmental Governance: Conceptualization and Examples" Global Governance Working Paper, No 12, November2004, p 105.

1995، "وبنر" Wapner سنة 1996، "روستيالا" Raustiala سنة 1997، وقد شكلت هذه الدراسات أساسا هاما للمناقشة الحالية بشأن موضوع الحوكمة البيئية العالمية.[1]

تشير الحوكمة البيئية العالمية إلى تضافر جهود الحكومات والمنظمات البيئية الحكومية وغير الحكومية، لتسير الشؤون البيئية على مستوى عالمي وذلك من خلال وضع سياسات بيئية عالمية مشتركة.[2]

كما تشير الحوكمة البيئية العالمية إلى مجموع المنظمات، وأدوات السياسة العامة، وآليات التمويل، والقواعد والإجراءات التي تنظم عمليات حماية البيئة العالمية.[3]

وقد توصل الاجتماع النهائي لمسار الحوكمة البيئية الدولية المنعقد في قرطاجنة بكولومبيا في أوائل 2002 إلى خمس نقاط رئيسية بشأن هذا المفهوم: [4]

1- تشمل الحوكمة البيئية الدولية كل الجهود والترتيبات الإقليمية والدولية ضمن نظام الأمم المتحدة وهي ليست محددة في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة فقط.
2- أن بعض القضايا البيئية تتجاوز انتداب وزارات البيئة بمعنى أن الفروع الأخرى للحكومة أيضا معنية.
3- أي نظام جديد للحوكمة البيئية الدولية يجب أن يأخذ في الاعتبار احتياجات وقيود الدول النامية في إطار المسؤولية المشتركة.
4- التعقيد المتزايد وتأثير الاتجاهات في التدهور البيئي يتطلب قدرة على التقييم العلمي والمراقبة وإخطار الحكومات بتحذيرات مبكرة.
5- يتطلب تصميم وتطبيق السياسة البيئية ارتباطا واضحا بالتنمية المستديمة، بالإضافة إلى ارتباط كبير بالمنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني والقطاع الخاص على كل المستويات.

إن الحوكمة البيئية العالمية هي عملية تأسيس مجموعة قواعد للتصرف، تحدد الممارسات، تعين الأدوار وتوجه التفاعل لتمكين الدولة والفواعل غير الحكومية لمواجهة المشاكل البيئية الجماعية العابرة لحدود الدول[1] ، إن

---

[1]- Ibid, p 110.

[2]- Peter Dauvergne, Handbook of global Environmental Politics, (UK, Edward Elgar Publishing Limited. 2005), P 9.

[3]- Adil Najam, Mihaela Papa, Global Environmental Governance: A Reform Agenda, (Canada: International Institute for Sustainable Development, 2006), P 3.

[4]- صالح زياني، مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات، ط1(باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 91.

مفهوم العالمية في سياق الحوكمة لا يشير إلى المجالات مابين الحكومية والدولية، فإذا كان المجال الحكومي يعالج القضايا الرسمية ما بين الحكومات، والمجال الدولي بالإضافة إلى اهتمامه بالعلاقات ما بين الحكومية يؤكد أيضا على الاتصالات المشتركة بين مواطني هذه الحكومات، في حين أن تعبير العالمية يذهب إلى أبعد من ذلك فهو يجمع بين النشاطات الرسمية وغير الرسمية لمجموعة كبيرة من المؤسسات تتضمن الحكومات، الهيئات غير الحكومية، والجامعات والمؤسسات ومراكز البحث.

وبذلك فالحوكمة البيئية العالمية هي شبكة معقدة من المؤسسات ذات العلاقة بالبيئة والمعاهدات والاتفاقيات ومجموعة الفواعل التي تكون النظام الواقعي للحوكمة البيئية العالمية.

[1]- المرجع نفسه، ص 93.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر موضوع المنظمات غير الحكومية والتهديدات البيئية العالمية من أهم المواضيع الدولية المعاصرة، خاصة مع تنامي فكرة ظهور فواعل جديدة إلى جانب الدول تساهم في صياغة السياسات على المستوى الدولي وهي المنظمات غير الحكومية، وفي خضم هذه التطورات ظهرت مجموعة كبيرة من التحديات والتهديدات التي تواجه المجتمع الدولي من بينها التهديدات البيئية.

وبذلك تم التوصل إلى مجموعة من النتائج خلال دراسة المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة من بينها:

- أن المنظمات غير الحكومية تعتبر من أهم الفاعلين حضورا على الساحة الدولية، حيث لم يعد المجال الدولي حكرا على الحكومات أو المنظمات الدولية، بل أصبحت فضاءً عمومياً يتدخل فيه جميع الأطراف، فالتهديدات العالمية مسؤولية الجميع ولم تعد وقفاً على دولة أو جهة بذاتها.
- الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية يكشف عن قدرتها في التأثير المباشر على دينامية العلاقات الدولية، يظهر ذلك من خلال الاعتراف المتزايد بهذه المنظمات خاصة الأمم المتحدة من خلال دورها كأداة محركة في دينامية وتطوير وتنظيم المجتمع الدولي.
- نجد أن العلاقة المتبادلة ما بين المنظمات غير الحكومية والدول النامية تختلف في طبيعتها أو بدرجة واسعة عن تلك العلاقات المتبادلة بين هذه المنظمات ذاتها وبين الدول المتقدمة فالعلاقة الأولى هي علاقة غير ديمقراطية تقوم على أساس الشك والريبة وعدم الثقة المتبادلة، فالمنظمات غير الحكومية لا ترى في الحكومات هذه الدول سوى عائق يحول بينها وبين تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، في حين لا تنظر حكومات الدول المعنية إلا تلك المنظمات إلا بمنظار واحد مفاده أن المنظمات غير الحكومية جاءت من اجل خدمة مصالح القوى الكبرى تدعمها لزعزعة استقرارها، في المقابل ذلك تسمح الدول الديمقراطية للمنظمات عير الحكومية الوصول إلى أجهزة صنع القرار والمشاركة في اتخاذه
- استطاعت المنظمات غير الحكومية تبني الكثير من القضايا الدولية كحقوق الإنسان، الحريات السياسية، الأسرة، المرأة، نشر قيم الديمقراطية، البيئة وغيرها من القضايا الدولية المعاصرة.
- انتقلت طبيعة التهديدات التي عرفها العالم خلال الحرب الباردة من تهديدات عسكرية إلى تهديدات جديدة تمس الإنسان وأمنه من بينها التهديدات البيئية سواء تهديدات تتعلق باستنزاف الموارد الطبيعية أو تهديدات تتعلق بتغيرات المناخية.

- أن التهديدات البيئية سواء تعلقت بالتغيرات المناخية أو باستنزاف الموارد أو أي تهديد آخر له عواقب وخيمة على البشرية، وعلى نوعية حياتها وأمنها، وهو يهدد كلا من كوكب الأرض على الاستيعاب، وقدرة البشر على التأقلم.
- ظهور نموذج جديد في السياسة العالمية هو نموذج الحوكمة العالمية وارتباطه الوثيق بالمنظمات غير الحكومية خاصة في ظل تنامي التهديدات البيئية.

الفصل الثاني: سياسات وآليات عمل المنظمات غير حكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية.

الفصل الثاني:سياسات وآليات عمل المنظمات غير حكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية.

تفرض التهديدات البيئية العالمية اليوم دعوات كبيرة للتنسيق العالمي والعمل الجماعي، هذا التنسيق يتم عبر شبكات مختلفة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية، من بينها المنظمات غير الحكومية، وبسبب الضغوطات المتصاعدة للمنظمات غير الحكومية الناشطة في الميدان البيئي، احتلت قضية البيئة مكانة متميزة ومتنامية في النظام الدولي، فالبيئة تعتبر قضية عالمية تستدعي كافة الجهود الدولية من أجل مجابهتها والحد من مخاطرها.

في هذا الفصل سنحاول إبراز الآليات (السياسات) التي تستعملها المنظمات البيئية غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تناولنا المنظمات البيئية غير الحكومية ، أما المبحث الثاني فيدور حول الاستراتجيات التي تنتهجها المنظمات غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية، في حين تم تخصيص المبحث الثالث للمنظمات غير الحكومية ودورها في تجسيد الحوكمة البيئية العالمية.

المبحث الأول: المنظمات غير الحكومية وقضايا البيئة.

إن التعدد المؤسساتي لمساعي الضبط البيئي العالمي يؤكد على الانشغالات الأساسية في أجندة السياسة البيئية المعاصرة، والتي تؤكد أن المنظمات الناشطة في القضايا البيئية منتشرة بشكل كثيف عبر مختلف مناطق العالم، والتي تأخذ طابعا دوليا عالميا يساهم في تشكيل شبكات عالمية من المنظمات البيئية غير الحكومية.

المطلب الأول: تطور المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة.

من أجل مواجهة الكم الكبير من المشكلات البيئية التي تعاني منها أي دولة، كان لابد من العمل على زيادة الأجهزة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، ورفع فعاليتها لتؤدي أدوارها في حماية البيئة وحل مشكلاتها، ولعل مهام المنظمات البيئية غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث ونشر الوعي البيئي تعتبر من أهم الجهود التي تبذلها في هذا الشأن.

هكذا يمكن القول أن المنظمات البيئية غير الحكومية هي منظمات تعمل على تقليل التأثيرات السلبية في كل من البيئة الطبيعية والمجتمعات السكانية من خلال الحفاظ على الحياة البرية، واتخاذ إجراءات فعالة لمنع انتقال مشكلة التلوث من بيئة مستقلة إلى بيئة أخرى (مثلا حرق المخلفات الصلبة التي تؤدي إلى انبعاثات غازية تتسبب في تدني نوعية الهواء المحيط).[1]

إن المنظمات البيئية غير الحكومية جاءت لمعالجة مصادر التلوث وتخفيف أثاره البيئية قدر الإمكان، بالإضافة إلى استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل استمرارية قدراتها الاستيعابية والإنتاجية، وذلك بالتعاون مع أعضاء المجتمع الدولي في حماية البيئة المحلية والدولية، وكذا مواجهة التهديدات البيئية الماثلة والمستقبلية.

انطلاقا من ذلك يمكن القول أن المنظمات البيئية غير الحكومية تسعى إلى محاولة الحد من التدهور البيئي، وذلك بالتوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية من جهة، والاجتماعية من جهة ثانية، وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى.

---

[1]- كمال المنوني، قضايا البيئة في مصر بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ط1(القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003)، ص193.

وبذلك فإن المنظمات البيئية غير الحكومية الأولى ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، مثل الاتحاد الدولي لمنظمات البحث في علم الغابات سنة 1891، والأصدقاء الدوليين للطبيعة سنة 1895، وقد تزايد عددها في القرن الماضي بأشكال تلفت الانتباه فقد أكدت الدراسات أن المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة قد ازدادت من عام 1953 إلى عام 1990 بنحو 90 منظمة أي بنسبة تقارب 14.3%، وحسب دراسة أخرى تم إنشاء 173 منظمة دولية بيئية بين 1882 و1990.

منذ 1972حدثت زيادة كبيرة في عدد، وعضوية، المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات البيئة في معظم دول العالم. فمثلاً، ارتفع عدد أعضاء هذه المنظمات في الولايات المتحدة من أقل من ثلاثة ملايين في 1971 إلى أكثر من عشرة ملايين مع مطلع القرن الحالي، وفي المملكة المتحدة ارتفع العدد من أقل من نصف مليون إلى أكثر من أربعة ملايين خلال الفترة نفسها، كذلك ازداد عدد المنظمات غير الحكومية في الدول النامية ففي الهند، مثلاً، هناك أكثر من 12000 منظمة، وعشرات الآلاف من المجموعات المحلية الصغيرة التابعة لها، وفي بنغلادش هناك نحو عشرة آلاف منظمة، ولكن يجب توخي الحذر في التعامل مع هذه الأرقام ومقارنتها، لأن هناك اختلافات كبيرة في تعريف المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات البيئة بين الدول النامية، مما ينتج عنه أحياناً تضارب في الاحصاءات.

أما في بداية الثمانينات، أصبح اهتمام الكثير من المنظمات البيئية غير الحكومية ينصب على المؤسسات الاقتصادية الدولية، مع الإقرار بأن هذه القوى الاقتصادية العالمية هي المتسببة في التدهور البيئي، وكانت الحملات الأولى لهذه المنظمات موجهة نحو إصلاح ممارسات الإقراض متعددة الأطراف لبنوك التنمية مثل البنك الدولي، أما في التسعينيات، وبعد قضية "حماية الحوت الكبير عبر العالم" (The Campaign to save the great whales of the world)، بدأت المجموعة البيئية الدولية بالدعوة إلى الحماية البيئية في إطار المؤسسات الدولية ذات العلاقة بالتجارة الدولية (مثل منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة)، فمن المطالب الأساسية لهذه المجموعة دعوة الأطراف الدولية ذات الأثر الأكبر في تردي الوضع البيئي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان إلى مراعاة سيادة بنود المعاهدات البيئية على قوانين منظمة التجارة العالمية[1]، وأخيرا فإن عددا من الفواعل العالمية المشاركة في الحركات المضادة للعولمة، أرادت لفت الانتباه للأفكار الاقتصادية

[1]- عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 293.

النيوليبرالية المسيطرة على النظام الدولي، وحشد الدعم ضد المشروع الاقتصادي للعولمة الذي ترعاه المنتديات الاقتصادية العالمية.

المطلب الثاني: أهم المنظمات البيئية غير الحكومية ودورها في حماية البيئة.

تعنى المنظمات غير الحكومية بحماية البيئة في العالم، حيث تقوم بتشكيل وعي بيئي في الهيئات الدولية، وتعمل في مجال التحسيس والتوعية حول التهديدات البيئية، كما تساهم في إعداد الإعلانات والاتفاقيات وتتابع الندوات حول قضايا البيئة، نتيجة لذلك ظهرت العديد من المنظمات البيئية غير الحكومية التي تنشط على المستوى العالمي مثل منظمة السلام الأخضر التي هي موضوع دراستنا، أصدقاء الأرض العالمية ، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية مثل الشبكة العربية للبيئة والتنمية.

الفرع الأول: على المستوى العالمي.

أ- دور منظمة أصدقاء الأرض العالمية Friends of the Earth International:

هي أكبر شبكة بيئية عالمية ممثلة في 71 بلدا تعمل على مواجهة التهديدات البيئية العالمية، ومنظمة أصدقاء الأرض على خلاف معظم المنظمات البيئية غير حكومية الأخرى فهي ذات تركيبة هرمية من الأسفل إلى الأعلى فهي عبارة عن تجمع لمنظمات محلية صغيرة شكلت الشبكة الكبيرة العالمية، هذه الشبكة تعمل على القضايا البيئية والاجتماعية الملحة في عصرنا، وتستمد قوتها من خلال العمل مع الشركاء المحليين، والمجتمعات والسكان المحليين من أجل وضع برامج دولية مستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية العالمية.[1]

تعتمد شبكة الأرض العالمية على مجموعة من البرامج من أجل حماية البيئة:[2]

أ-1- برنامج العدالة والطاقة: تعتمد على هذا البرنامج من اجل تحقيق العدالة لشعوب المتضررة جراء التغيرات المناخية، وتعزيز السيادة والطاقة، وحق المجتمعات المحلية في اختيار نظم مصادر الطاقة المستدامة.

---

[1]- محمد جرعتلي، **أصدقاء الأرض العالمية**، مدونة البيئة والحياة، تم تصفح الموقع يوم: 2012/10/05.
http://theenvironment.maktoobblog.com/%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D9%82%D8% -/friends-of-the-earth-international

[2]- المرجع نفسه.

أ-2- برنامج السيادة الغذائية: يهدف هذا البرنامج إلى حظر الكائنات المعدلة وراثيا، والدفاع عن الشعوب من أجل اختيار النظم الغذائية المناسبة، فالشركات الكبرى تدمر هذه النظم وتغيرها بأنماط أخرى من الأغذية.

أ-3- برنامج التنوع البيولوجي للغابات: جراء الخصخصة، زيادة الصادرات وتحرير التجارة الدولية أدت إلى زيادة كبيرة في المزارع التي تخصص منتجاتها للصناعة وتصدير الأخشاب واللب، نتيجة لذلك عملت منظمة أصدقاء الأرض على القيام بحملات واسعة من أجل مكافحة ظاهرة قطع الأشجار غير المشروع، وإزالة الغابات، وقد دعمت المجتمعات المحلية والسكان المحليين من أجل الحصول على حقوقهم في إدارة غاباتهم، فالغابات تخزن الكربون وتنظم المناخ، وبالتالي تشكل عاملا حاسما في مكافحة ظاهرة التغيرات المناخية.

أ-4- برنامج العدالة الاقتصادية ومقاومة الليبرالية الجديدة: تعمل منظمة أصدقاء الأرض في هذا البرنامج على مقاومة سلطة الشركات العالمية والاستراتيجيات الأوروبية، وعلى مناهضة العولمة والليبرالية الجديدة بكافة أشكالها المؤدية إلى تدمير الأنظمة البيئية، واستغلال أراضي الفلاحين والمزارعين واقتلاعهم منها لصالح مشاريع الشركات الكبرى والعابرة للقارات المتمثلة في زراعات ما يسمى بالوقود الحيوي* أو لتنفيذ مشاريع مدمرة للبيئة والإنسان تحت أغلفة بيئية، كالنشاطات النووية.

كما تركز في هذا البرنامج على مسألة تدخلات البنوك والمؤسسات المالية الدولية المدمرة تنمويا وبيئيا والتي تهدف إلى فتح الأبواب لأرباح الشركات الاحتكارية على حساب الشرائح الشعبية ومواردها ومعيشتها.

لذلك تعتبر منظمة أصدقاء الأرض من أكثر المنظمات البيئية في العالم انتقادا لسياسات الاقتصادية الليبرالية التي تسود العالم حاليا التي تبحث عن الربح بغض النظر عن التهديدات البيئية والمشاكل الاجتماعية والتي تتناقض تماما مع مبادئ التنمية لعدة أسباب منها:[1]

- زيادة نسبة التباين الاقتصادي ما بين الدول وضمن الطبقات الاجتماعية للدولة الواحدة.
- تركيز القوة والثروة بأيدي نخب اقتصادية وسياسية معينة.
- تضاعف مستويات استنزاف الموارد الطبيعية والبيولوجية.

---

*- **الوقود الحيوي** هو احد مصادر الطاقة المتجددة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية، يعتمد إنتاجه في الأساس على تحويل الكتلة الحيوية سواء كانت ممثلة في صورة حبوب أو محاصيل زراعية مثل الذرة وقصب السكر أو في صورة زيوت مثل زيت النخيل إلى ديزل عضوي مما يعني إمكانية استخدامها في الإنارة وتسيير المركبات.

[1]- باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص 241.

- إضعاف المعاهدات البيئية الدولية والاتفاقيات التي تشكل مظلة جهود التنمية المستدامة في العالم.

كما تركز منظمة أصدقاء الأرض العالمية أيضا على مفهوم "المديونية البيئية" Ecological Debt هذا المفهوم يشير إلى أن الدول الصناعية في الشمال قد دأبت دائما على استنزاف واستهلاك الموارد الطبيعية لدول الجنوب بكثافة وبأسعار قليلة جدا ومع ذلك فإن الدول الفقيرة في الجنوب لا تزال تجد نفسها ترزح تحت طائل مديونية مالية كبيرة لدول الشمال ولا تعطي الدول الصناعية ومؤسسات النقد الدولية أية فرصة لدول الجنوب للتحرر من هذه الديون، في نفس الوقت لا تعترف دول الشمال بالديون البيئية التي تراكمت على مدى عقود من الاستغلال المتواصل.

ب- دور الصندوق العالمي للطبيعة World Wide Fund for Nature:

هي منظمة غير حكومية تهتم برعاية وحماية العالم الطبيعي الحي، تأسس هذا الصندوق بمدينة زوريخ Zurich السويسرية عام 1961 واتخذ له من الأهداف محاربة الإضرار بالبيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية وتثبيت التنوع البيولوجي.

ركز الصندوق العالمي للطبيعة في سنواته الأولى على الخطر الذي يهدد بقاء الأنواع الوحيدة مثل السبع الهندي، أو الباندا العملاقة، و الآن يركز الصندوق على الحاجة إلى حماية بيئات متكاملة من السهول القطبية، والأراضي المغمورة بالمياه، وكذلك الغابات في المناطق المدارية الممطرة، كما يهتم بالنباتات، والمزروعات بالإضافة إلى اهتمامه بالحيوانات الثديية، بما فيها المجتمعات الإنسانية البدائية.

إلى جانب ذلك يتولى الصندوق الدولي للطبيعة إنشاء مشاريع للعمل مع السكان المحليين ودعم أهداف المحافظة على البيئة، وتحديد وإدارة المناطق المحمية، ويشجع الشعور بأهمية الحفاظ على البيئة في مجال التربية من خلال العمل مع السكان المحليين والمعلمين وإنتاج سلسلة من المطبوعات ووسائل التدريس، ومن تم تتوزع نشاطاته في نحو 100 دولة.[1]

ومن أمثلة المشاريع المختلفة التي يقوم بها الصندوق الدولي للطبيعة ما يقوم به الصندوق للعمل على ضمان مستقبل الغابات المدارية مثل غابة الكورب في الكاميرون من خلال تشجيع المشاركة المحلية، ومن ناحية

[1] - Jacob Park, The World Wide Fund For Nature: Financing a New Noah's Ark, Visited in November, 09, 2012.
http://www.fni.no/ybiced/97_05_park.pdf

أخرى يقوم الصندوق بحملات لحماية الحيوانات المهددة بالقتل من أجل لحومها أو منتجاتها الأخرى مثل: الفيلة ووحيد القرن والحيتان.[1]

ومن خلال هذه النشاطات ساهم الصندوق العالمي للطبيعة في إلقاء الضوء على العديد من المشاكل البيئية الهامة وذلك من أجل وقف تدهور البيئة وبناء مستقبل يستطيع فيه البشر العيش في وئام مع الطبيعة من بينها:

- المحافظة على التنوع البيولوجي في العالم.
- ضمان استخدام الموارد الطبيعية المجددة بشكل مستدام.
- تشجيع الحد من التلوث والاستهلاك المسرف.
- ارتفاع درجة حرارة الأرض.
- النفايات السامة.
- معالجة الضرر الذي حل بنوعية البيئة الطبيعية.

كما يعمل الصندوق العالمي للطبيعة مع المنظمات الدولية المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة والحكومات والشركات حول العالم من اجل التوصل إلى تحقيق الاعتماد الكامل على الطاقة المتجددة بحلول عام 2050 من أجل تلبية احتياجات سكان العالم خصوصا ممن يعانون من الفقر ومواجهة تحدي التغير المناخي.

[1] - -------، **الصندوق العالمي للطبيعة**، الموسوعة المعرفية الشاملة، تم تصفح الموقع يوم: 2012/11/06.
/http://ency.kacemb.com/page/649

الفرع الثاني: على المستوى الإقليمي:

أ- الشبكة الأوروبية للعمل من اجل المناخ Climate Action Network Europe:

تعتبر أول شبكة رائدة في أوروبا تعمل على قضايا المناخ والطاقة، تضم 129 عضوا في 25 دولة أوروبية، هذه الشبكة تعمل على الوقاية من التغيرات المناخية وتعزيز الطاقة المستدامة وتشجيع السياسات البيئية في أوروبا.[1]

لذلك تعتبر شبكة العمل من اجل المناخ شبكة إقليمية عالمية تتكون من أكثر من 700 منظمة غير حكومية تعمل على دعم وتمكين منظمات المجتمع المدني للتأثير على تصميم وتنفيذ إستراتيجية عالمية فعالة من اجل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وضمان تنفيذها على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي من اجل تعزيز المساواة والتنمية المستدامة.

تهدف شبكة العمل من اجل المناخ إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أجل حماية البيئة وتحقيق العدالة البيئية من بينها:[2]

- مكافحة تغير المناخ من خلال توعية وتنمية المهارات على مستوى الحكومات والمواطنين في جميع أنحاء العالم.
- حماية المناخ العالمي من خطورة التأثيرات البشرية.
- تحكيم الضمير العالمي فيما يتعلق بقضايا التغيرات المناخية.
- تشجيع حماية المناخ من التأثيرات البشرية الخطيرة مما يسهل إحداث تغيرات جذرية في الطريقة التي يستخدم بها الموارد الطبيعية والطاقة.
- إعطاء الأولوية لتنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

[1]- Climate Action Network- Europe, Visited in November, 18, 2012.
http://www.climatenetwork.org/profile/member/climate-action-network-europe
[2]- Climate Action Network Europe, Visited in November, 18, 2012.
http://www.citizensforeurope.eu/org-442_en.html

- محاولة تطوير وفهم التغيرات المناخية والأسباب التي أدت إلى ظهور هذا النوع من التهديد، وتبادل المعلومات فيما يخص هذه القضية بين جميع الأطراف بما في ذلك مختلف أعضاء شبكة العمل من أجل المناخ.
- التنظيم والتنسيق والدعم بين مختلف أعضاء الشبكة وذلك بهدف اتخاذ إجراءات فعالة من أجل حماية المناخ العالمي تعبر عن ذلك كصوت واحد عالمي، أو في المناطق التي تنشط فيها الأعضاء.

وبذلك تعمل شبكة العمل من أجل المناخ جاهدة من أجل مواجهة التهديدات البيئية المتعلقة بالتغيرات المناخية تستخدم في ذلك العديد من الوسائل منها الوسيلة الإعلامية أو عن طريق البحوث العلمية أو من خلال التنسيق مع المنظمات غير الحكومية الأخرى.

ب- الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) Arab Network *for* Environment *and* Development:

ظهرت الشبكة* العربية للبيئة والتنمية نتيجة الحاجة الملحة لإنشاء كيان قوي ومؤثر وفعال في كافة المجالات البيئية والتنموية، حيث لم يكن لها مظلة تجمعها في هذا المجال الهام والحيوي تجعلها قادرة على توحيد الدور والأثر والنشاط العربي وإبرازه على المستويين الإقليمي والدولي.

نشأة الشبكة العربية للبيئة والتنمية خلال التحضير للمؤتمر العالمي حول البيئة والتنمية (ريو) سنة 1996، استطاعت من خلالها أن تجمع العديد من المنظمات غير الحكومية العربية في شكل كيان موحد، هذا ما دفع بجامعة الدول العربية إلى الاعتراف بها وأكسبتها صفة العضو المراقب بمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة[1]، كذلك على المستوى الدولي وافقت الأمم المتحدة على إكساب (رائد) الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمعية العامة للأمم المتحدة.

*- **الشبكة:** تنتمي إلى علم الهندسة الالكترونية وقد تم استخدامها مؤخرا في مجال العمل التنموي، والشبكة هي إطار طوعي أو اختياري تضم أفرادا أو مجموعات أو منظمات، وقد تم تكوينها أساسا بهدف تبادل المعلومات والاتصال بطريقة أفقية غير تراتبية.

[1]- ------، الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)، تم تصفح الموقع يوم: 2012/11/30.
http://kenanaonline.com/users/aoye/posts/105062

تهدف الشبكة العربية للبيئة والتنمية إلى تنمية وتطوير وتنسيق مجالات عمل أعضائها وتوثيق الروابط والإسهام في تحقيق التكامل البيئي والتنموي وذلك على النحو التالي:[1]

- تبادل المعلومات البيئية بين أعضاء الشبكة بما يتيح استفادة الأعضاء من الخبرات المختلفة على المستوى العربي لحل المشاكل البيئية.
- العمل على إيجاد قنوات للاتصال بين المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي من جانب وبين المنظمات غير الحكومية العربية للمشاركة في الشبكة من جانب آخر لضمان التواجد العربي على المستوى الدولي.
- دعم الحوار بين المنظمات الحكومية العربية ومثيلاتها الدولية وكذلك الأجهزة والوزارات المعنية بالبيئة في الوطن العربي وجامعة الدول العربية.
- وضع برامج التدريب والتأهيل لرفع كفاءة العاملين في مجالات أنشطة البيئة.

استطاعت الشبكة العربية للبيئة والتنمية من خلال هذه الأهداف تحقيق العديد من الانجازات في مجال حماية البيئة من مختلف أنواع التهديدات:

- الحصول على الاعتراف من جامعة الدول العربية حيث أكسبتها صفة العضو المراقب بمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.
- الحصول على الصفة الاستشارية كمنظمة عربية داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- شاركت الشبكة العربية للبيئة والتنمية رائد في مؤتمر قمة الأرض ريو +20 في ريو دى جانيرو نظمت خلالها رائد أربع حلقات نقاشية تحت عنوان "النزوح الناجم عن التغيرات المناخية وتأثيره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية"، وقد كان لرائد دور بارز في أعمال قمة الأرض ريو +20 من خلال شراكات عدة مع مختلف الأطياف المدنية والحكومية والإقليمية في خطى ثابتة نحو مواجهة العديد من التهديدات البيئية العربية.

[1] - Arab Network for Environment and Development, Visited in November, 01, 2012. http://www.raednetwork.org/EnglishNew/GetLink.aspx?PageID=2

هكذا استطاعت المنظمات البيئية غير الحكومية سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي تحقيق العديد من الانجازات من أجل حماية البيئة من التهديدات المختلفة، فعلى الرغم من اختلاف السياسات من منظمة إلى أخرى إلى أنها سعت جميعها إلى حماية، وتحليل، ورصد البيئة من التدهور أو إساءة استخدامها.

المبحث الثاني: إستراتيجية المنظمات البيئية غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية.

تعمل المنظمات البيئية غير الحكومية على اتخاذ العديد من الاستراتيجيات والسياسات وآليات التغيير والتطوير وذلك بهدف محاولة التقليل من هذه التهديدات ودفع مختلف الفواعل الدولية إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل حماية البيئة، حيث استطاعت هذه المنظمات على مر العقود تطبيق تلك السياسات سواء من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية أو بناء قدرات المجتمعات المحلية أي تحويل هذه القضية من قضية عالمية إلى قضية محلية، أيضا استطاعت ممارسة الكثير من الضغوط على الحكومات وصانعي القرار من أجل التوصل إلى قرارات تخدم البيئية.

المطلب الأول: مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة.

لقد تنامى دور المنظمات غير الحكومية وأصبح لها قوة دولية لا يستهان بها حيث أصبحت شريكا حقيقيا مؤثرا وفاعلا في جميع المؤتمرات الدولية والإقليمية الخاصة بالبيئة، رغم أن حقها في طرح التدخلات بقي محدودا جدا، إلا انه أصبح أمرا شائعا في عدد من الأنظمة البيئية السماح للمنظمات غير الحكومية المشاركة في مراقبة المفاوضات. وبهذا بدأت هذه الفواعل في تطوير مجموعة من الإستراتيجيات لمسايرة عمليات التفاوض، وإيصال مساهمتها إلى أمانات المنظمات والاتفاقيات الدولية البيئية في شكل اقتراحات مبكرة للمعاهدات.

الفرع الأول: أهم المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة.

أ- مؤتمر ستوكهولم (مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية)1972.

يعتبر مؤتمر ستوكهولم المؤتمر الدولي الأول حول البيئة الإنسانية، هذا المؤتمر دعت إليه الجمعية العامة سنة 1968 تحت عنوان "مؤتمر عالمي حول البيئة الإنسانية" ليكون بذلك بداية لميلاد حقيقي لاهتمام العالم بالبيئة، وقد انعقد هذا المؤتمر في مدينة ستوكهولم بالسويد سنة 1972 بحضور 1200 مندوب من 115 دولة

أو أكثر، تمخض عنه 26 مبدأ، و109 توصية، وقد كانت ولا تزال الأساس والسند الأساسي الذي انطلقت منه كافة البحوث والدراسات والقوانين لمواجهة المشاكل والتهديدات البيئة العالمية وطرق حمايتها، وبذلك مثل هذا المؤتمر أول محاولة من جانب المجتمع الدولي لمعالجة العلاقات ما بين البيئة والتنمية على الصعيد العالمي، ونجح في وضع البيئة على جدول الأعمال العالمي، باعتماده لخطة عمل ستوكهولم، وهي أول خطة عمل عالمية بشأن البيئة استطاعت من خلالها أن تضع إطار لسياسات البيئية المشتركة *، وقد حدد إعلان ستوكهولم الوسائل التي يمكن استخدامها في رسم السياسات البيئية وتشمل تكليف مؤسسات وطنية مناسبة بمهمة تخطيط وإدارة وتنظيم موارد البيئة، واللجوء إلى الوسائل العلمية والتكنولوجية للكشف عن الأخطار التي تهدد البيئة ومحاولة تحديدها أو منعها إن أمكن، والاهتمام بالتدريب والتعليم في مجالات البيئة، وتشجيع البحث العلمي وحرية انتقال المعلومات والخبرات الحديثة.[1]

كما أعطى مؤتمر ستوكهولم فهما موسعا للبيئة، بحيث لم تعد مجرد عناصر طبيعية (ماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر للطاقة وكائنات حية) بل هي رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في زمان ومكان ما لتلبية حاجات الإنسان وتطلعاته بهذا المعنى أصبح ينظر إلى البيئة بمنظار آخر وبمزيد من العناية والاهتمام من طرف أعضاء المجتمع الدولي، وكان لإعلان ستوكهولم دور كبير في تنمية الوعي لطبيعة المشكلات وأساسها، وقد اعتبره البعض منعطفا تاريخيا في تعزيز الفكر البيئي الجديد الذي يدعو إلى فهم البيئة والتعايش معها وعدم استغلالها، حيث جاء في ديباجته: " أن للإنسان حقا أساسيا في الحرية والمساواة وفي ظروف معيشية مرضية في ظل بيئة تتيح له نوعية العيش بكرامة ورفاهية وله واجب صريح في حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية"[2]

خلال هذا المؤتمر قدمت العديد من دول العالم الصناعية تقارير توضح فيها أوضعها البيئية وبرامج عديدة اقترحتها كحلول لمواجهة التهديدات البيئية وللحفاظ على البيئة وحمايتها، فحماية البيئة تعد مسألة أساسية في المجتمعات الحديثة نظرا لزيادة المخاطر التي تهددها نتيجة لتطور الصناعي، في حين شارك في هذا المؤتمر عدد قليل

---

* - السياسات البيئية هي المجالات التي توجه فيها السياسات الحكومية أو الدولية نحو تحسين نوعية البيئة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ولأن هذا المجال يعتبر واسعا فإن التركيز سينصب على استخدام آليات وتقنيات موجهة لتعزيز القدرات التشاركية والمؤسسية لمعالجة قضايا البيئة بصورة فعالة من خلال وضع خطة عمل تضمن تنفيذ تلك السياسة البيئية.

[1] - رياض صالح أبو العطا، **حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام**، (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص 99

[2] - أحمد أبو اليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة : الأبعاد والمنهج**، (الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 30.

من دول النامية لاعتقادها في ذلك الوقت أن السياسات البيئية التي قدمتها وأعلنت عنها الدول المتقدمة ستعطل مسيرتها في التنمية، كما أن هذه السياسات هي سياسات استعمارية جديدة وشكل جديد من أشكال الامبريالية الخضراء التي تحاول أن تعيقها وتحد من تقدمها، وكانت نظرتها لتهديدات والمشاكل البيئية نظرة هامشية وثانوية فسلم الأولويات لديها هو تحقيق التنمية والتخلص من مختلف أنواع التبعية وذلك بهدف بناء دولة قوية مزدهرة تستجيب لطموح شعوبها، مما جعل قضية الموازنة بين البيئة والتنمية إشكالية من الصعب التوفيق بينهما وهي بذلك لم تضع في الحسبان وفي الاعتبار الآثار السلبية للبيئة مستقبلا.

لقد اقتصر مؤتمر ستوكهولم على بعض النتائج البسيطة بسبب الخلافات الناتجة عن الانقسام الدولي آنذاك، وكان بإشراف الأمم المتحدة ونشرت وثائق المؤتمر في 1200 صفحة، صدر عنه كتاب بعنوان **"ليس لنا إلا أرض واحدة"** لـ "بربارة ورد" Barbara Ward و "رينه دو بوا" René Du Bois بمساعدة 22 باحثا واتخذ المؤتمر توصيات على أن الإنسانية لا تتجزأ، وشدد على الحماية والحفاظ على البيئة، كما دعا هذا المؤتمر المؤتمرين وكافة أعضاء المجتمع الدولي إلى السعي للتوصل إلى إيجاد سياسة عالمية ووضع خطوط للعمل العالمي وخلق مؤسسات تهتم بشؤون البيئة ضمن نطاق الأمم المتحدة[1]، كما خرج هذا المؤتمر بضرورة تحقيق مبدأ الشراكة بين الدول من اجل مواجهة هذا النوع من التهديدات، هذه الشراكة لم تقتصر فقط على الحكومات وإنما بإشراك كافة الفواعل الرسمية وغير الرسمية كالمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

كما قامت الأمم المتحدة بعد المؤتمر بنشاطات عدة حيث كلفت العلماء بإعداد برنامج مراقبة مستمرة للبيئة، وأمانة سر للمحيط أو الوسط الذي نعيش فيه ورئيس تنفيذي انتخب من الجمعية العامة بناءا على توصية من الأمين العام للأمم المتحدة.

وبذلك يعتبر مؤتمر ستوكهولم البوابة التي انتشرت من خلالها الجمعيات والهيئات والمنظمات البيئية الحكومية وغير الحكومية التي تدعوا إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة، كما تعددت الأبحاث العلمية في معظم دول العالم من أجل الحفاظ على البيئة وتلاحقت الندوات واللقاءات، فنتج عنه إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) The United Nations Environment Programme هذا البرنامج يعتبر الصوت البيئي لهيئة الأمم المتحدة كان الهدف من إنشائه تأمين منبر للمجتمع الدولي يناقش من خلاله معضلات البيئة ويضع

[1]- عمار طراف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية، ط1(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)، ص 151.

سياسات وخطط عمل لمعالجتها، وينسق العمل البيئي في منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى وبرامجها، كما يعمل مع العديد من الشركاء مثل المنظمات الدولية، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والأعمال التجارية، ووسائل الإعلام والرأي العام.[1]

كما يساعد الدول النامية في تطوير سياسات بيئية سليمة وتنفيذها في إطار التنمية المتوازنة، وقد أراده رئيسه الأول الكندي "موريس سترونغ": "ضميرا بيئيا للمجتمع الدولي ومركزا للتميز، يضيء الطريق لأعمال نموذجية في حماية البيئة، ويقود تنفيذها تاركا للآخرين متابعتها"، ومن أولوياته وأهدافه الرئيسية:

- لدى البرنامج نظام الرصد والتقييم والإنذار المبكر في مجال البيئة حول العالم.
- تشجيع النشاط البيئي حول العالم وزيادة الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية.
- تبادل المعلومات عن التكنولوجيات السليمة بيئيا وإتاحتها للجميع.
- تقديم المشورة التقنية والقانونية والمؤسساتية للحكومات والمنظمات الإقليمية.
- تمويل برامج البيئة وتقديم المساعدة وتشجيع أية جهة، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها.

بذلك اعتبر مؤتمر ستوكهولم المؤتمر الدولي الأول حول البيئة الإنسانية رغم النقائص التي تعرض لها هذا المؤتمر إلا أنه استطاع أن يضع الجانب البيئي في أجندة العمل الدولي وفي السياسات التنموية للدول.

ب- مؤتمر ريو دي جانيرو (مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية) 1992.

بعد مرور عشرون عاما على مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الإنسانية والذي طغى عليه نظام الاستقطاب الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي هذا الاستقطاب الذي عرقل الكثير من الأمور المطروحة والقرارات خلال المؤتمر وذلك بسبب السباق نحو التسلح، بدأ التحضير لعقد قمة أخرى حول البيئة استغرق التحضير لها مدة سنتين في ريو دي جانيرو في البرازيل سنة 1992 وقد جمع هذا المؤتمر بين دول كبرى ودول صغرى وبين دول صناعية متقدمة ودول نامية أو على طريق النمو، فقيرة وغنية، متخلفة صناعياً واقتصادياً بلغ عددها 179 دولة، كما تقرر أن يحضره كل زعماء دول العالم بالإضافة إلى قادة الأحزاب خاصة الأحزاب الناشئة في أوروبا وغيرها من الأحزاب والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تهتم بالبيئة، بالإضافة أيضا إلى

[1] - United Nations Environment Programme, environment for development, Visited in December, 04, 2012.
http://www.unep.org/dtie/

خبراء وعلماء يهتمون بها، واقتصاديين ودبلوماسيين وممثلي معاهد الدراسات المختلفة وقادة الرأي في مناطق تسود فيها الأزمات وذلك لتقريب وجهات النظر تمهيدا لتسوية المشاكل والخلافات لمواجهة التهديدات البيئية العالمية[1]، كما كان هناك حضور إعلامي قوي قدر بـ 800 مراسل، في الوقت نفسه كان هناك المؤتمر الشعبي الموازي للمؤتمر الرسمي حيث قدر المشاركون فيه بـ 30000 فرد من جميع أنحاء العالم.[2]

إن مؤتمر ريو دي جانيرو كان مؤتمرا بالغ الأهمية، وربما يفوق في أهميته مؤتمرات "يالطا وبوتسدام وفرساي" التي أعقبت الحربيين العالميتين، لأنه جمع بين الدول الكبرى المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً في الشمال مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية واليابان وبعض دول شرق آسيا وبين الدول النامية والمتخلفة والفقيرة المتواجدة معظمها في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وجنوب آسيا، فهذا المؤتمر شكل بداية جديدة للتقريب وجهات النظر بين الشمال والجنوب.

يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المعروف بمؤتمر "قمة الأرض" بمثابة نقطة تحول في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة والاعتبارات البيئية من جهة أخرى، ومنذ ذلك الوقت يمكن القول أن الوعي البيئي العالمي صار يدرك أن عملية التنمية لن تقوم ما لم تسترشد بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، كما أن أي مسار لا يأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية فإنه سيأتي بنتائج غير مرغوبة،[3] ولذلك فقد كانت من أهداف هذا المؤتمر هو إيجاد صيغة مناسبة للعدالة بين التنمية والبيئة، من أجل النظر في المأزق التنموي في العالم ومناقشة الخطر البيئي الذي يهدد هذا الكوكب. حيث أكدت هذه القمة أنه من الضروري أن تسير التنمية والبيئة جنبا إلى جنب وأن لا تتم التنمية على حساب البيئة ولا ينبغي في المقابل للبيئة أن تكون عائقا في السعي المشروع إلى تحقيق التنمية، وقد اتضح أن الأنماط التنموية السائدة في الشمال المتقدم والجنوب المتخلف تهدد الحياة واستمرارها يتضمن المزيد من الانهيار في النظام البيئي العالمي، كما أنه إذا كانت التنمية الصناعية الأحادية تستنزف الموارد الطبيعية والتي تتسبب في الجزء الأكبر من التلوث خاصة تلوث الهواء وتزايد كمية غازات الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض فإن غياب التنمية يساهم أيضا بالقدر نفسه من الإجهاد للطبيعة والإضرار بالبيئة.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 152.

[2]- لورين أليوث، "السياسة العالمية للبيئة"، تر: جاسم الحسن، مجلة عالم الفكر، المجلد 30، العدد 01، (سبتمبر 2001)، ص 283.

[3]- عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية: الأسباب، المخاطر، ومستقبل البيئة العالمي، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011)، ص 11.

وقد كان من أهم أسباب انعقاد هذا المؤتمر أيضا هو السعي لحماية البيئة من التلوث من خلال توحيد الرؤية بين دول الشمال الغنية وبين دول الجنوب الفقيرة المتواجدة معظمها في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وجنوب آسيا، حيث أن المشاكل التي تهم دول الشمال الغنية كمكافحة التلوث ستكون ثانوية بالنسبة لدول الجنوب الفقيرة والمتخلفة مقارنة بالجوع والفقر والتضخم السكاني وقلة الموارد والحاجة إلى المال، وبما أن دول الجنوب الفقيرة تساهم في زيادة التلوث في الأجواء والأنهار والبحار لأنها تهدر ثرواتها الطبيعية مثل قطع أشجار الغابات واستعمال الأخشاب في التدفئة والوقود لعدم امتلاكها الوسائل التكنولوجية والعلمية فإنها بذلك تدمر البيئة والمترتبة على الدورة الطبيعية في الحياة اليومية، وسوف يشكل عائقا أمام التخلص منها أو التوقف عن التسبب بها والذي قد يكون هذا التسبب أيضا لدولة ما، مصدر فائدة لها أو الوسيلة الوحيدة المتوفرة لمعالجة حاجة أخرى.

خلال قمة الأرض أظهر الشمال أنه أكثر استعدادا لتحمل المسؤولية تجاه التدهور البيئي العالمي وأنه أكثر إدراكا لعمق الأزمات البيئية وأنه الأسرع في اتخاذ الخطوات العملية المناسبة لوقف الإساءة إلى الأرض، كما أن الرأي العام في الشمال يعيش حالة متقدمة من الوعي البيئي الذي تحول إلى إيديولوجيا مجتمعية سائدة ومؤثرة في القرارات السياسية والاقتصادية، ومن تم تحول الوعي البيئي المتقدم في الشمال إلى تيار سياسي وشعبي ضاغط قادر على وضع البيئة والتهديدات البيئية على رأس قائمة الأولويات الوطنية، لذلك كان الشمال خلال قمة الأرض الطرف الأكثر حديثا عن ظاهرة التحولات المناخية العالمية الطارئة وأكثر إدراكا للأبعاد البيئية الخطيرة.

أما الجنوب فإنه يعيش حالة معاكسة للشمال من الوعي والإدراك والالتزام البيئي، فهذا النوع من التهديدات لم يرتقي بعد إلى مستوى الاهتمامات الوطنية، فحتى الارتفاع المتوقع لدرجة حرارة الأرض والتحولات المناخية هي بالنسبة لها قضايا مفتعلة من الشمال، وحسب تقرير أعدته لجنة الجنوب: " أن الدمار الذي لحق بالبيئة حتى الآن إنما سببته بالدرجة الأولى التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة ومن جهة أخرى فإن الخطر الأكبر على البيئة في الجنوب لا يتأتى من التنمية بل من الافتقار إليها، فالفقر هو في صلب التردي البيئي للأقطار الفقيرة حيث تؤدي ضرورات البقاء إلى اللجوء كرها إلى الاستخدام الجائر للأرض وللموارد الطبيعية..."،

كما تعتقد لجنة الجنوب أن الأمور الضرورية والجوهرية أن تضع الجهود الدولية نصب أعينها إزالة الفقر وأن يجبر الجنوب الآن على الاختيار بين التنمية وحماية البيئة.[1]

وقد اعتمد هذا المؤتمر ثلاث صكوك رئيسية وهي:

- إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.
- جدول أعمال القرن 21.
- البيان الرسمي غير الملزم قانونيا لمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات في العالم وحفظها وتنميتها.

بالإضافة إلى ذلك جرى في هذا المؤتمر فتح باب التوقيع على معاهدتين هما:

- اتفاقية التنوع الحيوي أو البيولوجي.
- الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

أ- إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية The Rio Declaration on Environment and Development: يتضمن هذا الإعلان 27 مبدأ، هذه المبادئ تهدف بصفة عامة إلى حث القوى الدولية على إقامة مشاركة عالمية جديدة وعادلة، من خلال إيجاد مستويات جديدة للتعاون بين الدول والقطاعات الرئيسية في المجتمع ومختلف الشعوب وتعمل على عقد اتفاقيات دولية تخدم مصالح كل دولة وتحمي النظام البيئي العالمي، وقد اتفقت مبادئ هذا الإعلان حول أولوية الإنسان باعتباره المحور الرئيسي للتنمية المستدامة وتكفل له حقه في الحياة الصحية والمنتجة التي تتلاءم مع البيئة البشرية.

هكذا يعتبر إعلان ريو استمرارا لجهود الأمم المتحدة التي انطلقت مع إعلان ستوكهولم حول البيئة الإنسانية، غير أن ما يميز مبادئ هذا الإعلان أنها لا تشكل صكا أو قانونا دوليا ملزما للأعضاء المتفقة عليه لأنه لم يصدر في شكل معاهدة دولية، إلا أنه ليس مجردا من أية قيمة أو معدوم الفائدة فهو في المقابل يدعو إلى الالتزام الأخلاقي على أساس أن الأخلاق الدولية هي تعبير عن مجموعة من المبادئ، كما أن هذا الإعلان ساهم في تكوين عرف دولي في مجال حماية البيئة.

[1]- عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 86.

ب- جدول أعمال القرن 21: وهو مخطط عمل لتحقيق التنمية المستدامة في القرن 21، ويقدم جدول أعمال القرن 21 برنامج تنفيذي شامل لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة القضايا البيئية والإنمائية بطريقة متكاملة على المستويات العالمية والقطرية والمحلية، وتشمل هذه الأجندة ديباجة وأربعة أجزاء يمكن اختصارها فيما يلي:[1]

- **الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية**: وتشمل التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة، مكافحة الفقر، حماية صحة الإنسان وتعزيزه، إدماج البيئة والتنمية في صنع القرار.
- **الحفاظ على الموارد وإدارتها من أجل التنمية**: وتشمل حماية الغلاف الجوي، مكافحة إزالة الغابات، إدارة النظم الإيكولوجية من خلال مكافحة التصحر والجفاف، حفظ التنوع البيولوجي، حماية المحيطات وكل أنواع البحار، حماية نوعية موارد المياه العذبة.
- **تعزيز دور الفئات الرئيسية في التنمية المستدامة**: وتشمل الدور العالمي للنساء، الاعتراف بدور السكان الأصليين، تعزيز دور المنظمات غير الحكومية، مبادرات السلطات المحلية، الأوساط العلمية والتكنولوجية، تعزيز دور العمال والمزارعين.
- **وسائل التنفيذ**: وتتمثل في الموارد والآليات المالية، نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات، تعزيز التعليم والوعي، المعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات.

ج- البيان الرسمي وغير الملزم قانونيا بمبادئ من أجل توافق عالمي: حيث يقر هذا البيان بحق السيادة للدول التي تمتاز بكثافة غاباتها وإدارة مواردها غير أن هناك بنود تؤكد على أن الغابات تشكل مستودعا هاما للكربون وينبغي مراعاة ذلك عند وضع السياسات الوطنية المتعلقة بالغابات.[2]

نتيجة لذلك أصبحت نتائج المؤتمر، ولاسيما جدول أعمال القرن 21 ومبادئ ريو، فعالة التأثير في النهوض بتنمية وتدعيم البنيان المؤسسي لحماية البيئية والتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، في المقابل وجهت انتقادات كبيرة لهذا المؤتمر لأنه لم يضع ارتباطات صارمة للحد من تدهور البيئة ولم يقدم إجابات للكثير من التهديدات البيئية العالمية التي نواجهها الآن.

وقد تم التوقيع على اتفاقيتين مهمتين في مجال تغير المناخ والتنوع البيولوجي:

---

[1]- انظر، جدول أعمال القرن 21 الأمم المتحدة، تم تصفح الموقع يوم 2012/09/03
/http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/agenda21

[2]- عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 277.

1- الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ Convention on Climate Change: ظهرت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ نتيجة للجهود العالمية المبذولة لمواجهة التأثيرات السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية، وقد فتح باب التوقيع عليها خلال مؤتمر قمة الأرض الأولى في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام 1992، لتدخل حيز التنفيذ في 21 مارس 1994، وصادق على الاتفاقية المذكورة 165 دولة من أصل 186 من الأطراف المشاركة لتصل إلى 193 بلداً حتى شهر فيفري من عام 2010، التزمت هذه البلدان بوضع إستراتيجيات وخطط عمل وطنية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري في قطاعاتها المختلفة.

في ديسمبر عام 1997 في مدينة كيوتو اليابانية بحضور ممثلي 160 دولة ، اتفقت الحكومات على صياغة بروتوكول لاتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي، توافق البلدان الصناعية بموجبه على أهداف ملزمة قانونياً تهدف من خلاله إلى وضع إستراتيجية للحد من إنتاج الغازات الدفيئة إلى نسب تقل في متوسطها عن 5% من المستويات التي كان معمول بها عام 1990 وذلك بحلول 2008 إلى غاية 2012 بما أنها تنتج القسم الأكبر منه[1]، واللافت في جدول أعمال هذه القمة أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل شطب تغير المناخ من الاتفاقية على الرغم من أنها تتسبب بنسبة 35% من تصاعد الغازات الملوثة في العالم وطالبت المؤتمرين خلال قمة كيوتو القيام بحملة لتحسين ظروف المناخ بدلا من إدراج اتفاقية تغير المناخ مدعية أن الحد من تصاعد الغازات بحاجة إلى بدائل وهذه البدائل قد تستغرق سنوات عديدة مما يشكل ضررا على إستراتيجية الولايات المتحدة وخطرا على أمنها الاجتماعي والقومي، وقد أثار هذا الموقف جدلا كبيرا ضد الولايات المتحدة الأمريكية وساد جو من التشاؤم في هذا المؤتمر حول الالتزامات والتعهدات بشأن تغير المناخ وإمكانية تطبيق بروتوكول كيوتو وفي هذا الصدد عبر الأمين العام للأمم المتحدة السيد "كوفي عنان": "أن اتفاق كيوتو والبروتوكول التابع له تم بفعل إرادي وحسب النوايا الطيبة، وحث الدول على ضرورة الالتزام نظرا لخطورة الموقف لما يعاني العالم كله من التلوث واستمرار الانبعاثات المتزايدة والتي تشكل خطرا مباشرا على الكرة الأرضية مسببة ارتفاعاً في درجة حرارة الأرض وتغير المناخ والتي تؤديان إلى حدوث الزلازل والفيضانات المدمرة في العالم"[2].

[1]- محمد عبد الباسط الشمنقي، محمد حاجي، " استشراف أولي لآثار تطبيق برونوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 114، (2006)، ص 8.

[2]-عمار طراف، مرجع سابق، ص 165.

وعليه فإن بروتوكول كيوتو يلقي المسؤولية والعبء الأكبر من الالتزامات الواردة فيه على عاتق الدول المتقدمة، حيث يلزمها بتقديم كافة الدعم المالي والفني لإعانة الدول النامية على تنفيذ الالتزامات الناشئة عن السياسات الدولية المشتركة لحماية البيئة ومن تم فالدول النامية تنظر إلى هذه الاتفاقية بكثير من الرضا نظرا لقلة الالتزامات التي ألقيت على عاتقها في مجال حماية البيئة.

وفي الحقيقة تبقى اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي أكثر المعاهدات الموقع عليها في القمة أهمية على الرغم من أن التفاوض عليها لم يجري مباشرة في ريو وإنما تم ذلك عبر سلسلة من الاجتماعات الخاصة التي انعقدت لهذا الغرض من قبل، ورغم أن بنودها المبدئية تبدو ضعيفة تبقى معاهدة ملزمة قانونيا لجميع الأطراف الموقعة عليها.

2-الاتفاقية المتعلقة بالتنوع الإحيائي (البيولوجي) Convention on Biodiversity: دخلت اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي التي طرحت للتوقيع خلال قمة الأرض عام 1992 وصادقت عليها منذ ذلك الحين 183 دولة، حيز التنفيذ في 29 ديسمبر 1993، وتلزم هذه الاتفاقية البلدان بالحفاظ على التنوع الحيوي أو البيولوجي واستخدامه بطرق رشيدة وعملية في الحفاظ على أنواع الكائنات الحية خاصة المهددة بالانقراض.

عند النظر إلى ديباجة الاتفاقية ونصوصها يمكن استخلاص عدد من المبادئ أهمها:

- **حق الدول في استغلال مواردها البيئية**: لعل ابرز مبدأ جاءت به اتفاقية التنوع البيولوجي هو المبدأ الذي يقضي بحق الدولة في السيادة على مواردها البيئية من جهة، وحقها السيادي في استغلال تلك الموارد بالشكل الذي يلاءم سياستها الوطنية والبيئية الخاصة بها دون رقابة من جهة أخرى، كما أبرزت هذه الاتفاقية دور الدول في هذا المجال ومسؤوليتها إذ أكدت: " أن الدول مسؤولة عن صيانة التنوع الإحيائي لديها وعن استخدام مواردها الإحيائية على نحو قابل للاستمرار"[1]
- **الاهتمام المشترك لجميع الشعوب بالتنوع الإحيائي أو البيولوجي**: وتجعل من هذا مبدأ يعكس مدى اهتمام الأطراف الدولية بما فيها الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي أسهمت في صياغة

[1]- انظر، اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع الإحيائي، الملحق رقم 02.
http://www.cbd.int/doc/meetings/bs/mop-01/information/mop-01-inf-15-ar.pdf

نص الاتفاقية على اعتبار أن موضوع التنوع الإحيائي ليس مهماً لتلك الأطراف فحسب بل يشمل جميع شعوب العالم.

- **مراعاة الظروف الخاصة للبلدان النامية وحصولها على الموارد المالية:** حيث اهتمت اتفاقية التنوع الإحيائي بضرورة توفير موارد مالية تستطيع من خلالها الدول النامية تنفيذ البرامج الوطنية اللازمة للحفاظ على التنوع الإحيائي واستخدامه على نحو مستمر، وعلى هذا الأساس سعت الاتفاقية لتلبية احتياجات البلدان النامية ومراعاة ظروف تلك البلدان.

نظرا لتزايد شدة المخاطر التي يتعرض لها التنوع البيولوجي وضرورة أن تكون إجراءات التصدي لها ذات طابع دولي قام المعهد العالمي للموارد والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وبرامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع الصندوق العالمي للحياة البرية والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات الحكومية بوضع إستراتيجية عالمية تتناول جميع جوانب التنوع البيولوجي تهدف من خلالها إلى ما يلي:[1]

- إقامة منظور مشترك ودعم التعاون الدولي وإقرار أولويات العمل على المستوى الدولي.
- دراسة العقبات الرئيسية أمام المتقدم وتحليل الاحتياجات اللازمة للإصلاح السياسي الوطني والدولي.
- تحديد الكيفية التي يمكن بها تحقيق تكامل أكثر فعالية بين الموارد البيولوجية والتنمية وتحديد الروابط مع القضايا الأخرى ذات الصلة التي تواجه البشرية.

وفي سنة 2000 تم التوقيع على "البروتوكول الدولي بشأن السلامة الإحيائية" المعروف باسم بروتوكول قرطاجنة الواقعة في كولومبيا، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 2003. والهدف منها هو حماية التنوع البيولوجي من المخاطر المحتملة للأنواع المعدلة وراثيا المتنقلة عبر الحدود، لذلك تلزم الاتفاقية الدول الموقعة عليها بالإعلان عن صادراتها ووارداتها من الأنواع المعدلة وراثيا، وتشدد القوانين على البذور الحية أكثر من تشديدها على الأعلاف والمواد الغذائية.

وتم التوقيع على بروتوكول قرطاجنة على إثر انعقاد المؤتمر الدولي حول التنوع الإحيائي، وقد صادقت 159 دولة والاتحاد الأوروبي على البروتوكول، أما أكبر الدول المنتجة للبذور والحبوب المعدلة وراثيا وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، فما زالت ترفض التصديق على هذا البروتوكول.

[1]- عبد الرزاق مقري: مرجع سابق، ص 281.

ج- مؤتمر جوهانسبورغ (المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المستدامة) 2002:

انعقد المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المستدامة في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا في 26 سبتمبر 2002 بحضور 191 دولة بالإضافة إلى أحزاب وهيئات وعلماء وباحثين من معظم دول العالم حيث بلغ عدد المسجلين لحضور هذا المؤتمر أكثر من 40 ألف مشارك من رؤساء ودول ووزراء وممثلين عن المنظمات غير الحكومية في العالم قدرت بـ 1200 منظمة، إضافة إلى إعلاميين بلغ عددهم 2932، ورجال الأعمال وممثلي العديد من الشركات العالمية الكبرى البالغ عددها 700 شركة أكثرها تعنى بصناعة النفط والسيارات والكمبيوتر، وقد اعتبر الحضور أن هذا المؤتمر هو القمة الثانية للأرض بعد مؤتمر ريو دي جانيرو، وتضمنت الخطة 152 بندا في 65 صفحة أرادتها الأمم المتحدة لتنفيذ 2500 توصية حول التنمية المستدامة ووردت في أجندة القرن 21 التي تم تبنيها.

كان انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ سنة 2002 فرصة لمراجعة ما تم تنفيذه في مجال تحقيق التنمية المستدامة خلال العقد الفاصل ما بين ريو دي جانيرو 1992 وجوهانسبورغ 2002، وعلى الرغم من أن هذه القمة في جوهرها فشلت في الخروج بوثيقة سياسية وتنفيذية مقنعة تتضمن التزامات محددة ومسؤوليات واضحة عن تحديات التنمية المستدامة في القرن العشرين، إلا أن مراجعة الكثير من المنشورات والتقارير والوثائق التي أصدرتها العديد من المؤسسات المعنية بالتنمية المستدامة قبل مؤتمر جوهانسبورغ وبعده عكست صورة واضحة لما ينبغي على العالم القيام به لمواجهة تحديات التنمية المستدامة في المستقبل، وبذلك يمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين بالنقاط التالية:

- **مكافحة الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية:** فالفقر هو الهاجس الأول للسياسات التنموية في العالم، حيث يبلغ عدد السكان الذين يعيشون في الفقر حوالي بليون شخص حول العالم.[1]

- **حماية المناخ العالمي من خلال تغيير سياسات الطاقة والنقل:** لاشك أن التهديدات البيئية التي تواجه العالم اليوم هي ظاهرة التغير المناخي الناجم عن زيادة معدل درجات الحرارة في العالم، وأهم الخطوات التي يجب اتخاذها هي المصادقة العالمية على بروتوكول كيوتو.

[1]- باتر محمد على وردم، مرجع سابق، ص 226

- **تعديل مسار العولمة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة والعدالة الاجتماعية**: لابد من تعديل مسار العولمة الاقتصادية حتى تصبح أكثر رفقا بالبيئة والتركيبة الاجتماعية للدول النامية.

- **توفير الأمن الغذائي من خلال استدامة القطاع الزراعي**: من أهم القضايا التي تهيمن على القطاع الزراعي اليوم قضية الأغذية المعدلة وراثيا حيث يخشى البيئيون أن تتسبب هذه الأغذية بمشاكل بيئية وصحية على المستهلكين.

- **حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية**: فهذه المسألة تعتبر من أهم القضايا البيئية التي ساهمت في تحريك مسيرة الوعي البيئي، حيث تبقى قضية ذات أهمية قصوى حتى من خلال المعايير الاقتصادية والتنموية لا البيئية فقط.[1]

- **حماية التربة ومكافحة التصحر**: فهذه المشكلة البيئية تتسبب في تدمير القاعدة الإنتاجية للمجتمعات الريفية والمحلية.

- **تعديل أنماط الاستهلاك لتصبح أكثر استدامة**: حيث تبقى سلوكيات الاستهلاك المفرط من قبل مجتمعات العالم الصناعي أحد أهم مسببات التدهور البيئي في الدول النامية، فمن أجل رفاهية المجتمعات الصناعية قامت باستنزاف الموارد الطبيعية للدول المتخلفة بشكل مستمر سواء من خلال الاستعمار العسكري السياسي المباشر أومن خلال السيطرة الاقتصادية والجارية والممثلة حاليا بالشركات المتعددة الجنسيات.

- **الاستخدام المستدام للموارد المائية وتأمين المياه النظيفة في الدول المتخلفة**: فشح الموارد المائية وتلوثها تعتبر من أخطر المشاكل التي تواجه بعض دول العالم.

- **الحوكمة البيئية ومواجهة النزعة العسكرية الدولية**: فالخبراء الدوليون الذين حضروا جوهانسبورغ هاجموا حكومات العالم التي تنفق على التسلح بدلا من دعم التنمية وحماية البيئة.

أخيرا يتضح من ذلك أن مؤتمر القمة في جوهانسبورغ ركز على ترجمة الخطط إلى أعمال، وقام بتقييم العقبات التي عرقلت عملية التقدم والنتائج التي تم انجازها منذ مؤتمر ريو، فمؤتمر جوهانسبورغ وفر فرصة للاستفادة من المعارف المكتسبة خلال العقد الماضي، كما أعطى زخما جديدا في مجال الالتزام وتوفير الموارد واتخاذ

مصلحة الاقتناء

[1]- المرجع نفسه، ص 229.

إجراءات محددة من أجل تحقيق الاستدامة على نطاق عالمي، نتيجة لذلك تم التأكيد مجددا خلال هذا مؤتمر على مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عامة لدعم التنمية للعالم في الألفية الجديدة[1].

د- مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية 2009.

عقد مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية التابع للأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة ما بين 7 ديسمبر إلى غاية 18 ديسمبر 2009 في مدينة كوبنهاجن بالدنمارك بمشاركة 193 دولة، وكان الهدف من هذا المؤتمر هو إبرام اتفاق عالمي جديد لحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية وتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة في محاولة لوضع إطار يترجم بعد ذلك لاتفاقية دولية للمناخ تحل محل بروتوكول كيوتو والذي سينتهي العمل به عام 2012، فهذا المؤتمر جاء كمؤتمر مكمل لاتفاقية كيوتو، وقد تعززت هذه الاتفاقية بانضمام الولايات المتحدة الأمريكية إليها، إذ أن من المفروض أن يمثل هذا التعزيز مصدر انتعاشه لمسار تنفيذ ما جاءت به الاتفاقية من التزامات تعهد بها جل بلدان العالم، كل حسب نسبة مساهمته في انبعاث الغازات المتسببة في تفاقم الاحتباس الحراري بالغلاف الجوي للأرض هذه النسب التي طبقها بروتوكول كيوتو الذي يشكل الإطار العملي لتنفيذ الاتفاقية، هذا البروتوكول صنف بلدان العالم إلى صنفين:[2]

1- البلدان التي لا تتسبب في انبعاثات كبيرة للغازات التي ينجر عنها الاحتباس الحراري نظرا إلى ضعف النفط ومشتقاته تعتمد عليها البلدان سنويا في التنمية مثل البلدان النامية، وكل البلدان العربية دون استثناء.

2- حوالي 39 بلد فقط وهي البلدان التي تستغل وتستعمل النفط ومشتقاته بكثافة والفحم الحجري في ارتفاع نسب تركز الغازات المضرة من أهمها ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي للأرض، مما أدى حسب علماء المناخ إلى اختلال توازن بيئة الغلاف الجوي لكوكب الأرض، مما تسبب في تغيرات مناخية مفاجئة ولعل من أبرز ما أكد هذه التغيرات تواتر الأعاصير الهدامة واشتدادها، ارتفاع نسق تواتر المتناقضات المناخية في عدة بقاع من العالم كأن تعيش المنطقة الواحدة وفي فترة وجيزة ارتفاع منسوب الأمطار ثم جفافا كبيرا وارتفاع غير معتاد لدرجات الحرارة.

---

[1]- كمال رزيق، "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية"، مجلة الجندول، العدد 25،(2005) ، ص 3.

[2]- محمد عادل الهنتاني، "حقيقة التغيرات المناخية: المواقف والإجراءات"، مجلة الإذاعات العربية، العدد 07، ص 20.

لهذا يبدو أن قمة كوبنهاجن بدأت بحالة من التشاؤم خاصة في ظل وجود الكثير من التباين في مواقف الدول المتقدمة والدول النامية وحتى ما بين الدول المتقدمة نفسها (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) على حجم ونطاق المسؤوليات والالتزامات التي يمكن التوصل إليها، أي إلى أي مدى سيبلغه الالتزام بالتخفيض في نسق استغلال النفط وفي حجمه من قبل البلدان خصوصا تلك التي صنفها بروتوكول كيوتو كبلدان تتحمل أكبر مسؤولية في إلحاق الضرر بتوازن بيئة الغلاف الجوي للأرض، فالمطلوب من قمة كوبنهاجن هو التوصل إلى صيغة تعاقدية من الالتزامات في مجال مكافحة تغير المناخ.

كان التحدي المطروح على طاولة المفاوضات في قمة كوبنهاجن صعبا جدا حيث يتمثل في ضرورة قيام الدول الصناعية بالتعهد بخفض الانبعاثات بنسبة 40% في عام 2020 وبنسبة 95% في عام 2050 مقارنة بالانبعاثات المرجعية سنة 1990 من أجل حصر ارتفاع متوسط درجة حرارة الغلاف الجوي على الأمد البعيد في حدود درجتين مئويتين، لكن تحت ضغط التشبث بمستوى رفاه العيش الذي ينعم به سكان الدول الصناعية، انفض الاجتماع بدون الاتفاق على أي مستوى من الالتزامات فالدول الصناعية ربطت التزامها بتحديد مستوى تخفيض نسب انبعاثات الغازات الضارة بالغلاف الجوي بنوعية ونسب التخفيض من انبعاثات هذه الغازات التي تلتزم بها دول نامية كبيرة مثل الصين والهند وهما حاليا أول ورابع الدول في كمية انبعاثات الكربون، في مقابل ذلك تصر الدول النامية ومنها الدول العربية على أن المسؤولية التاريخية عن هذا النوع من التهديدات العالمية إنما سببته الدول الصناعية وأنه لا يمكن أن تلتزم الدول النامية بهذه الاتفاقية بدون الحصول على الدعم المالي والفني من أجل التحول إلى الطاقة المتجددة.

خلال التحضير لمؤتمر كوبنهاجن، كشفت الدنمارك الدولة المستضيفة للمؤتمر عن مسودة اتفاقية تحمل الدول الغنية الصناعية ما نسبه 80 % من عبء مواجهة التغير المناخي، وهذا يستدعي من تلك الدول خفض انبعاثاتها الغازية خلال السنوات القليلة القادمة، وبالرغم من أهمية تلك المسودة، إلا أن عددا من الدول الصناعية وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية يعارضون ذلك، ويأمل المشاركون أن يتمكن الرئيس الحالي "باراك أوباما" في إحداث تغير حقيقي في الموقف الأمريكي الذي رفض سابقا التوقيع على بروتوكول كيوتو بسبب تعارضه مع المصالح الاقتصادية للشركات الصناعية في أمريكا.[1]

[1]- أمجد قاسم، قمة كوبنهاجن تحدد مستقبل الكرة الأرضية، تم تصفح الموقع يوم: 2012/09/24.
http://amjad68.arabblogs.com/archive/2009/12/982060.html

وقد صوبت الأنظار في هذا المؤتمر على الدول العربية لكونها تمتلك قسطا هاما من المخزون العالمي للنفط ولمدى تأثير الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية عليها من جهة أخرى، ورغم التباين في المواقف العربية بما يجب الالتزام به دوليا لمجابهة أسباب التغيرات المناخية، إلا أن إصرار أغلب الأقطار العربية على عدم الابتعاد عن مضمون "الإعلان العربي حول تغير المناخ" الصادر عن مجلس الوزراء العرب لشؤون البيئة في دورته 19 المنعقدة بمقر الأمانة العامة لـ "جامعة الدول العربية" مثل نقلة نوعية في الموقف الرسمي من الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ على الرغم من أنه لم يترجم حتى الآن إلى خطة عمل ملزمة لكنه شكل إعلان عن تطور موقف العرب، وقد طرح هذا الإعلان أفكارا عربية في سياق إجراءات التخفيف والتكيف مبرزا المحاور ذات الأولويات للتفاوض في مؤتمر كوبنهاجن، ومن بينها:[1]

- تبني خطط عمل وطنية وإقليمية للتعامل مع قضايا تغير المناخ لتقويم تأثيراتها المحتملة ووضع برامج التخفيف والتكييف.
- التركيز في برامج التخفيف على إنتاج الوقود الأنظف واستخدامه، والتوسع في استخدام تقنيات الإنتاج الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة.
- دعوة الدول الصناعية إلى تحمل مسؤولياتها المالية في مساعدة البلدان المتضررة لمجابهة انعكاسات التغيرات المناخية على نموها الاقتصادي.

هذه أبرز المواقف العربية لمواجهة أسباب تفاقم التغيرات المناخية، وهي مواقف عبرت عن منطق السياسات التنموية الخاصة بكل دولة.

كما وجد الاتفاق تنديدا فوريا ورفضا من دول العالم النامي، ووصف سفير السودان لدى الأمم المتحدة ورئيس مجموعة الـ 77 التي يقدر عددها 132 دولة "لومومبا ستانيسلوس" الاتفاق بأنه "محرقة لإفريقيا" كما وصفه بأنه يشكل تهديدا لمواثيق وأعراف الأمم المتحدة ويضع الفقراء في حال أسوأ، وأكد أن السودان لن يوقع مطلقا على معاهدة تدمر إفريقيا، مشيرا إلى أن هناك عددا كبيرا من الدول الفقيرة التي ترفض ما تم التوصل إليه في كوبنهاجن.

[1]- محمد عادل الهنتاتي، مرجع سابق، ص 17.

من جهة أخرى أكد الرئيس الأمريكي "باراك اوباما" خلال مؤتمر كوبنهاجن أن الدول المشاركة في هذا المؤتمر قد توصلت إلى اتفاق معقول وغير مسبوق حول التغيرات المناخية، وذكر الرئيس الأمريكي أن الاتفاق قد تضمن تخصيص 30 مليار دولار لدعم الدول الفقيرة خلال السنوات الثلاثة القادمة من اجل مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية على أن يتم رفع قيمة المبلغ المخصص إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2020.[1]

انتهت أعمال مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ في كوبنهاجن دون الالتزام بهدف معين بشأن خفض الإنبعاثات التي تسبب ارتفاع درجة الحرارة خاصة في ظل التباين الكبير في المواقف بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

[1]- أمجد قاسم، نتائج مؤتمر كوبنهاجن هل تنقذ كوكب الأرض من عواقب الاحتباس الحراري؟، تم تصفح الموقع يوم: 2012/09/24.
http://amjad68.arabblogs.com/archive/2009/12/988107.html

الفرع الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية البيئية.

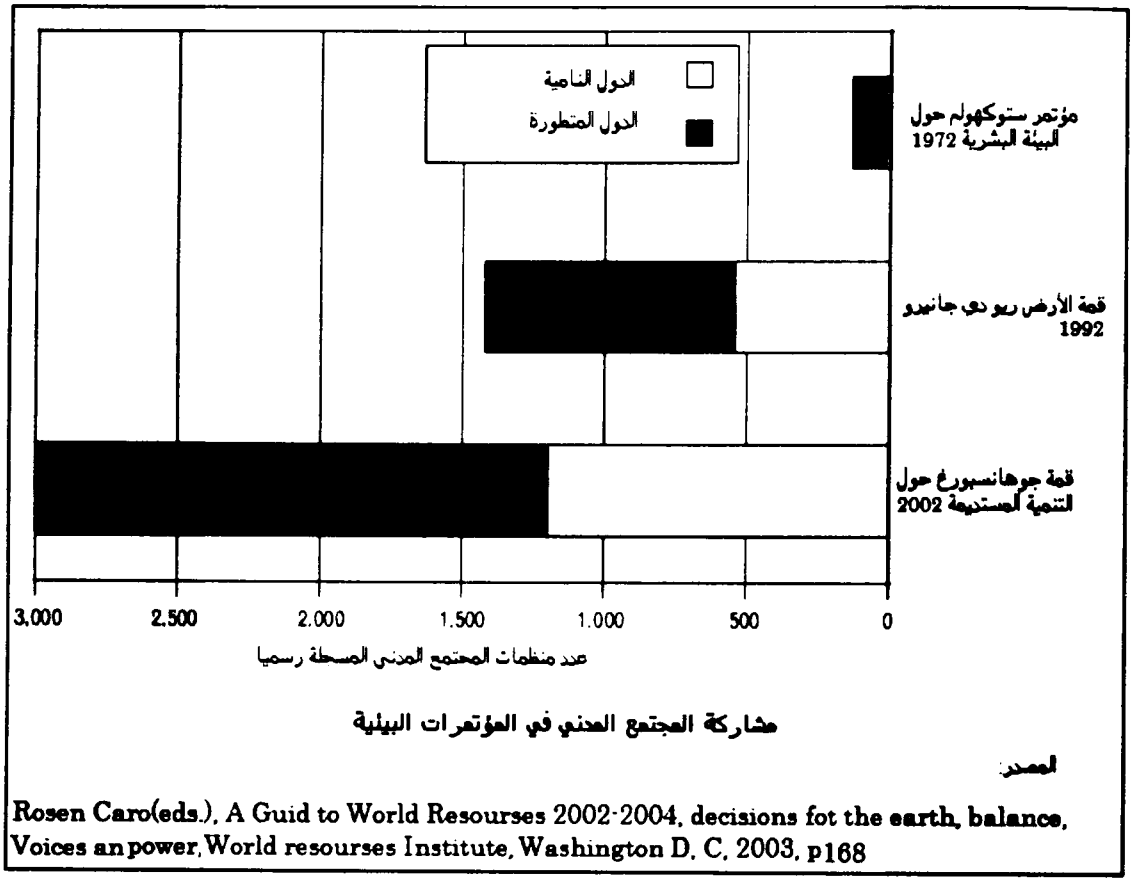

تمثيل بياني رقم 03: يوضح هذا المخطط البياني مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة.

يتضح من خلال هذا الشكل التزايد الكبير للمنظمات غير الحكومية المشاركة في المؤتمرات الدولية البيئية والمسجلة رسميا، وهذا يوضح تزايد التعقيدات الدولية منذ مؤتمر ستوكهولم الذي حضرته 250 منظمة غير الحكومية وبحلول قمة جوهانسبورغ سنة 2002 كان هناك 3200 منظمة غير حكومية معتمدة.

هكذا تصاعد عدد المنظمات البيئية غير الحكومية المشاركة في عملية صنع القرار البيئي منذ مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، حيث قامت المنظمات غير الحكومية خلال هذا المؤتمر بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية، واتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما قامت برصد الاهتمام العام والسياسي بالقضايا البيئية[1]، إلى

[1]- اياد عاشور الطائي، دور منظمات المجتمع المدني في زيادة الوعي البيئي والحفاظ على البيئة، جريدة المؤتمر، العدد 2620، سنة 2012، تم تصفح الموقع يوم:2012/11/06.

http://www.almutamar.com/index.php?id=2005753

جانب ذلك تضطلع بتسهيل عمليات التشاور وتبادل المعلومات بشأن تنفيذ القرارات والالتزامات الدولية، وحشد الضغط على الحكومات والمؤسسات المعنية لتفي بالتزاماتها، فعلى سبيل المثال: قامت العديد من المنظمات غير الحكومية في مختلف أرجاء العالم (شيلي، كولومبيا، الهند، ماليزيا، تركيا، والولايات المتحدة الأمريكية...) بنشر تقارير وطنية عن الحالة البيئية.

كما أصدرت منظمات بيئية غير حكومية أخرى بما فيها المعهد العالمي للمراقبة، والمعهد العالمي للموارد، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية تقارير هامة عن البيئة العالمية، وبعض الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية، مثل: تعليم الجماهير، التربية البيئية*، تحويل المشكلة البيئية من مشكلة علمية إلى مشكلة سياسية، لذا فقد حثت لجنة "بورنتلاند" Brundthland Commission في تقريرها العالمي "مستقبلنا المشترك" Our Common Future الذي أعدته ندوة الأمم المتحدة للبيئة سنة 1988، الحكومات على الاعتراف بحقوق المنظمات البيئية غير الحكومية حيث تعتبر أن التغيير لا يمكن أن يتم أو يتحسن دون المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية، من بينها:[1]

- الحق في المعرفة وإمكانية الحصول على المعلومات بشأن البيئة والموارد الطبيعية.
- حق المنظمات غير الحكومية في أن تستشار وأن تشارك في عملية صنع القرار البيئي.
- الحق في اللجوء إلى القانون والحصول على تعويضات عندما تتعرض بيئتها إلى تأثيرات خطيرة.

يتضح بذلك تبعات هكذا تقارير على المستويين الداخلي (الجماهيري والسلطوي) والخارجي، الأمر الذي يؤكد على دور المنظمات غير الحكومية في بناء القدرات وإدراج القضايا البيئية في السياسات العامة وأجندات المحافل الدولية من خلال زيادة الوعي السياسي بالتهديدات البيئية والمساعدة على صياغة إجماع علمي حول هذه التهديدات وطرق الاستجابة لها وتسهيل التفاوض في مجال إدارة البيئة.

---

* - التربية البيئية Environmental Education هي نمط من التربية تهدف إلى معرفة القيم وتوضيح المفاهيم وتنمية المهارات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات التي تربط بين الإنسان وثقافته وبيئته البيوفيزيائية، كما إنها تعني التمرس على اتخاذ القرارات ووضع قانون للسلوك بشأن المسائل المتعلقة بنوعية البيئة.

[1] - آلن .ل هاموند، موارد العالم دليل البيئة والتنمية المستدامة، ط4(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر والتوزيع، 1995/1994)، ص 285.

أثناء المراحل التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية سنة 1992 قامت بعض المنظمات البيئية غير الحكومية بالاعتصام داخل أروقة الأمم المتحدة لمدة تزيد عن العامين لدفع حكومات العالم لتقديم اقتراحات جدية لحماية البيئة، كما قامت أخرى بالتظاهر لنفس المدة، واستطاعت مد جسور التعاون بين الشمال والجنوب، الشرق والغرب من خلال انتماءاتها المختلفة، كما استطاعت الاتفاق على مواصلة نضالها من أجل عالم تسوده الديمقراطية، العدالة الاجتماعية والبيئة المستديمة، وبذلك ساهمت المنظمات غير الحكومية مساهمات عديدة خلال هذا المؤتمر، قدمت فيها اقتراحات متنوعة، وفُتحت الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمؤتمر أمام المنظمات غير الحكومية بدرجة غير مسبوقة، وقررت إعطاء أية منظمة غير حكومية لديها علاقة في مجال البيئة والتنمية الفرصة للتحدث أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وأن تقدم اقتراحات مكتوبة، وتشارك في مناقشات اللجان العامة.[1]

كانت المنظمات البيئية غير الحكومية المشاركة في "ريو" متباينة من حيث الحجم والصدى ومجالات النشاط أو الأقدمية، إلا أنه يمكن تصنيفها إلى خمسة أنواع هي:

1- **المنظمات غير الحكومية المحلية**: هي مجموعات قاعدية غير معتادة على حضور مثل هذه المناسبات، وقد سبق لبعضها حضور مؤتمر Paris-la Villette الذي عقد سنة من قبل.
ويندرج ضمن هذه الجمعيات أيضا جماعات الأهالي (indigènes) الذين زاد في عزلتهم الإستراتيجية قطاعية المشاكل المطروحة دوليا بينما هم يركزون على حقهم في الوجود كأشخاص بدل الدفاع عن الإنسانية الكونية أي عكس المنطق الشمولي لريو.

2- **المنظمات غير الحكومية التنسيقية**: هي منظمات اعتادت لسنوات العمل من خلال شبكات دولية وكان هدفها تمرير وتوسيع انتشار المعلومات أثناء المؤتمر أو خلق إطار جديد بإمكانه متابعة المشاكل البيئية الشاملة بعد المؤتمر.

3- **المنظمات غير الحكومية ذات الشرعية القوية**: وهي شرعية قوية اكتسبتها من خلال اهتمامها القديم والمتواصل بمشاكل البيئة، وأيضا من خلال امتلاكها لفروع وطنية عديدة منها: "منظمة أصدقاء الأرض العالمية"، "منظمة السلام الأخضر ".

---

[1] - Michele M. Betsillm, Elisabeth Corell, NGO Diplomacy: The Influence of Nongovernmental Organizations in International Environmental Negotiations, Edition 1(London: Massachusetts Institute of Technology, 2008), p 4.

4- **المنظمات غير الحكومية شبه رسمية:** رغم غيابها عن الهياكل التي تجمع المنظمات غير الحكومية إلا أنها تحظى بمؤهلات قوية وتتمتع بمكانة مرموقة منها: الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (UICN)، حيث تتميز بمخططات نشاط مدروسة، كما تتمتع بمساندة مؤسسات دولية كالبنك العالمي ووكالات الأمم المتحدة.

5- **المنظمات غير الحكومية المهتمة أكثر بالتنمية:** وتتنوع من حيث الحجم، البعد الدولي والصدى الواسع، مثل منظمة أوكسفام و منظمة كير العالمية (care-international)، وينصب تركيزها أكثر على المستويات الأخلاقية والسياسية منه في المجالات العلمية.

لقد كان لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ميزة خاصة للمنظمات غير الحكومية تم الاعتراف بها كشركاء في النظام العالمي من أجل تعزيز التنمية المستدامة، حيث أعلنت الأجندة 21 الحاجة إلى أشكال جديدة من المشاركة، فنظام الأمم المتحدة المتضمن الوكالات التنموية والمالية وكل المنظمات الحكومية يجب عليها بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية أن تتخذ إجراءات لإبراز وجود أو في حالة عدم الوجود القيام بإنشاء آليات ورؤى للمنظمات غير الحكومية في وضع السياسات وتصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها.[1]

وقد تم اختيار سنة 1995 كسنة لبعث حوار منظم ومثمر على المستوى الوطني بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وشبكاتها، وتهدف هذه العملية إلى تشجيع الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والحكومات والسلطات المحلية، وإشراكهم في وضع الآليات المعتمدة على المستوى الوطني من اجل تنفيذ توصيات "ريو"، وتستند عملية إشراك المنظمات غير الحكومية إلى قناعة تقضي بأن الحلول الجذرية لا تأتي من الحكام السياسيين، وإنما من خلال ألاف القرارات الحكيمة المستخلصة من وقفة ضمير ملايين الأشخاص الذين يعملون من أجل إنقاذ هذا الكوكب.[2]

وفي سنة 2002 تم اعتماد أكثر من 3200 منظمة غير حكومية خلال المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المستدامة بجوهانسبورغ ، تمكنت خلاله هذه المنظمات من خلق شراكات من أجل التنمية المستدامة.[3]

---

[1]- انظر الملحق رقم 01.

[2] - وناس يحي، **المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات**، (وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004)، ص 158.

[3] - Michele M. Betsillm, Elisabeth Corell, op cit, p 2.

من جهة أخرى، فقد أصبحت المنظمات البيئية غير الحكومية أكثر تأثيرا في مفاوضات المعاهدات الدولية:

- شبكة العمل الدولية للبقايا السامة وشبكة العالم الثالث شكلت مجموعات ضغط رئيسية أثرت ودعمت مفاوضات "اتفاقية بازل" بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها في المناطق العابرة للحدود لعام 1989.[1]

- عمليات الإسناد والدعم في مفاوضات اتفاقية تغير المناخ كانت ضمن شبكة نشاط المناخ العالمية وأعضائها حول العالم.

- شبكة نشاط التنوع البيولوجي أثرت في مفاوضات اتفاقية التنوع البيولوجي.

- شبكة المنظمات غير الحكومية في مجال التصحر والجفاف أثرت بنفس الطريقة في مفاوضات اتفاقية مكافحة التصحر.

- تشارك المنظمات البيئية غير الحكومية ضمن المركز الدولي للاتصال البيئي للتعاون مع المنظمات ومفاوضات المعاهدة الدولية.

- منظمات الصناعة والأعمال تشارك أيضا على نحو متزايد في المفاوضات.

- المفاوضات المتعلقة ببروتوكول مونتريال حول المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، فقد حضرت ثماني منظمات غير حكومية للصناعة والأعمال للجلسة الأولى لمؤتمر الأطراف، وبحلول الجلسة الثامنة، ارتفع عدد المجموعات إلى 3230 مراقب في مفاوضات حركة ملوثات الهواء العابرة للحدود البعيدة المدى، وهو ما يضم إتحاد الصناعيين وأرباب العمل، كونفدرالية أوروبا، جمعية الوقود الصلبة الأوروبية.. الخ. وهذا ما يدل على انشغال المجموعات الصناعية بمصالحها المهددة في مفاوضات تغير المناخ، حسب أولويات متفاوتة تتراوح بين من صناعات الفحم والنفط إلى قطاعات الطاقات المتجددة والصناعات النووية.[2]

---

[1]- صالح زياني، مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 118.

[2]- المرجع نفسه، ص 118.

هكذا قامت المنظمات غير الحكومية بدور متزايد الأهمية في وضع المعاهدات البيئية على مدى العشرين عاما الماضية، وما تزال مساهمتها في حاجة إلى الاعتراف بها وتأكيدها رسميا خاصة من جانب الأمم المتحدة، ويحتاج تأكيد اشتراك المنظمات غير الحكومية إلى توسيع أكبر خلال المراحل المبكرة لمفاوضات المعاهدات والمؤتمرات الدولية البيئية، تقوم المنظمات غير الحكومية بتوسيع مجال وجهات النظر التي تبدي خلالها تحليل الأدلة العلمية والفنية والقانونية المستخدمة لتشخيص مدى خطورة التهديدات البيئية.

من جهة أخرى، فإن حق المنظمات غير الحكومية في الجلوس إلى مائدة المفاوضات له تأثير كبير على العملية السياسية، حتى وإن لم يكن لها حقوق رسمية في التصويت، إلا أنها لها أدوار حاسمة ومتعددة تقوم بها، فيمكنها العمل كمستشار علمي أو جامعة للمعلومات عند تحديد المخاطر أو تشخيص المشاكل والتهديدات البيئية العالمية، يمكنها أيضا أن تجعل المفاوضات أكثر ديمقراطية من خلال مناقشتها لاهتمامات المواطنين، وتعزيز مداخل سياسية جديدة، وكذلك القيام بمهمة الرصد بتقديم مراجعة مستقلة هامة للمعلومات التي تقدمها المصادر الحكومية.

المطلب الثاني: المنظمات البيئية غير الحكومية ودورها في بناء قدرات المجتمعات المحلية لمواجهة التهديدات البيئية العالمية.

يتجه مفهوم بناء القدرات إلى تطوير الأداء الجماعي للمؤسسات المدنية وهو مفهوم قد أفرزه اقتصاد السوق ومختلف المتغيرات الدولية التي تتطلب كفاءة عالية لمؤسسات المجتمع المدني بغاية لعب دورها التنموي والديمقراطي، وقد ترافق بروز هذا المصطلح مع ظهور أنظمة صارمة في مجال صوغ المشاريع والبحث عن التمويل، بالإضافة إلى حاجة الجمعيات إلى تملك أساليب إدارة محكمة تقيها من خطر الحل.[1]

[1]- عماد الدين عدلي، بناء قدرات المجتمعات المهددة في مصر نتيجة لتغير ظاهرة المناخ، شركاء التنمية للبحوث والدراسات والتدريب، تم تصفح الموقع يوم: 2012/06/22.
http://www.pidegypt.org/download/climate%20changes/%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1%20%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%20Emad%20Adly.pdf

كما تشير الدكتورة "أماني قنديل" إلى مفهوم بناء القدرات حيث تعرفه بأنه مجموعة تدخلات منظمة مخطط لها من داخل المنظمة / المنظمات / أو من خارجها، من خلال تيسير تدفق المعلومات، والتدريب، وبناء قواعد بيانات، وتحقيق التواصل والتشبيك، بغرض زيادة الكفاءة والفاعلية هذا التعريف يعني عدة أمور:[1]

- أنه حزمة من التدخلات تستهدف تعظيم قدرات المنظمة وحدود كفاءتها (وليس مجرد التدريب).
- أن المبادرة بناء قدرات مجموعة من منظمات المجتمع المدني قد تكون من داخل المنظمة أو من خارجها.

من خلال بناء القدرات في المجتمعات المحلية قامت بعض المنظمات غير الحكومية بتنظيم المجتمعات على المستوى المحلي، حيث تشرك المواطنين في مشاريع ملموسة مثل المشاريع المتعلقة بالبيئة، وبناء تحالفات أخرى بين المجتمعات وفي مختلف المناطق والدول، وذلك بهدف تعزيز دور المجتمعات المحلية وجعلها أكثر استقلالية عن الهياكل السياسية القائمة، فمثل هذه الجهود التي تركز على المجتمع تمثل نهج استباقي للتحولات الاجتماعية, وتقوم بتطوير قدرات المجتمعات المحلية لتصميم الاقتصادات المعتمدة على الذات ومقاومة تدخل القوى السياسية والاقتصادية، هذا النهج حل محل النهج التقليدي للسياسة التي ترى المجتمع كدائرة انتخابية للتعبئة من اجل إقامة دولة محددة لأغراض سياسية واقتصادية.[2]

نتيجة لذلك أعدت الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) مقترح مشروع حول بناء قدرات المجتمعات العربية المحلية لمواجهة مشكلة التغيرات المناخية، ظهر هذا المشروع نتيجة لتسلم المجتمعات المحلية زمام القيادة بدرجة متزايدة لتطوير أساليب مبتكرة على المستوى الشعبي من خلال تخفيف ومحاربة أسباب وتأثيرات ارتفاع درجة الحرارة في العالم، على الرغم من الحواجز وصعوبة تحويل قضية عالمية إلى محلية، هذا المشروع تنفذه الشبكة وقد تم تقديمه إلى المنسق العام للقمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالكويت سنة 2009 ويتضمن العناصر الأساسية للمشروع:[3]

أهداف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى تحقيق الآتي:

- إيجاد آليات لترسيخ الحوار المحلي في كل دولة بين مختلف قطاعات المجتمع.

---

[1]- أماني قنديل، "المجتمع المدني في مطلع الألفية الثالثة"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، (2000)، ص 165.

[2] - Thomas Princen, Matthias Finger, **Environmental NGOs in World Politics: Linking the local and the global**, (Canada, Routledge, 1994), P 227.

[3]- عماد الدين عدلي، مرجع سابق.

- العمل على بناء القدرات بصورة علمية سليمة لكل عناصر المجتمعات المحلية في الدول العربية.
- المساهمة في وضع وتطبيق نماذج للتكيف مع التهديدات المتوقعة من جراء مشكلة التغيرات المناخية.

مخرجات المشروع: تهدف الشبكة العربية للبيئة والتنمية من خلال هذا المشروع إلى نشر الوعي وثقافة وآليات مواجهة مشكلة التغيرات المناخية في الدول العربية وتتمثل هذه المخرجات من خلال:

- وضع عدة إستراتيجيات وطنية تتضمن الدور المتوقع من المجتمع المدني على المستوى الوطني في كل دولة من الدول العربية.
- وجود عدد من الخطط المحلية عملية وواقعية سيتم تنفيذها في المواقع الساخنة المختارة في الدول العربية، بحيث تشمل هذه الخطط برامج عملية للتكيف المطلوب تنفذها في كل منطقة، بحيث تصبح نماذج عملية قابلة للتكرار والتطبيق يتم الاستفادة بها وتبادل المعلومات بين كافة أنحاء دول العالم العربي.
- تقوية المجتمع المدني داخل الدول العربية لكي يتبوأ دوره المنوط به في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في كافة أنحاء العالم العربي.

مثال آخر على طريقة بناء قدرات المجتمع يمكن العثور عليها في حالة البحيرات العظمى حيث تقوم المنظمات البيئية غير الحكومية مثل الاتحاد الوطني للحياة البرية, مباشرة مع المجتمعات المحلية من خلال بناء قدرتها لوضع استراتيجيات الحد من التلوث، خاصة أن هذه المنطقة تشهد نزاعات بيئية حادة بسبب الموارد. وعلاوة على ذلك، هذه وغيرها من المنظمات البيئية غير الحكومية تشكل تحالفات أفقية وتعزيز بعضها البعض من خلال حشد تأييد الرأي العام، والقيام بالدراسات ورصد الامتثال الخاص والعام، وأخيرا، يعمل الائتلافين عموديا من خلال ربط مجتمعاتهم إلى المستوى الدولي من خلال اللجنة الدولية المشتركة على سبيل المثال.[1]

بذلك يشمل دور المنظمات البيئية غير الحكومية في بناء القدرات للمجتمعات المحلية القيام بالعديد من الأنشطة منها:

- تدريب كوادر متخصصة من منظمات المجتمع المدني، قادرة على تحليل نماذج الإسقاطات والتنبؤات المختلفة لمختلف المشاكل والتهديدات البيئية العالمية كمشكلة التغيرات المناخية يتم من خلال دورات تدريبية متخصصة، تشمل على سبيل المثال (تأثير التغيرات المناخية على قطاعات المياه- الأراضي- التنوع الحيوي-

[1] - Thomas Princen, Matthias Finger, Op ,Cit, P 227.

الزراعة والغابات- قطاع البناء والتشييد- السكان والتجمعات البشرية- الآثار الصحية لتغير المناخ- البحار والمناطق الساحلية- وضع آليات فعالة للتواصل وإتاحة المعلومات) ويقوم هؤلاء الكوادر بالتوعية لمختلف الفئات على المستوى المحلي.

- المساهمة في إقامة الدورات وإعداد الكوادر ورفع الكفاءات- وحضور ممثلي منظمات المجتمع المدني في دورات بناء القدرات.
- المشاركة الفعالة في المؤتمرات والندوات الإقليمية والعالمية المتعلقة بمختلف التهديدات البيئية العالمية.

هكذا تعمل المنظمات البيئية غير الحكومية من اجل إعادة بناء القدرات المجتمعات المحلية المهددة بفعل التأثيرات المناخية واستنزاف الموارد الطبيعية مثلا في المجال الزراعي من خلال زراعة محاصيل تتحمل درجة حرارة عالية أو نسبة ملوحة عالية نتيجة ارتفاع منسوب سطح البحر، وبناء سدود حول المناطق المعرضة للغرق لحماية الأراضي المنخفضة، وفي مجال الصيد تدريب الصيادين على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وتدريبهم على الصيد في أجواء غير طبيعية في حالة حدوث عواصف أو أمطار غزيرة أو رياح.

المطلب الثالث: دور المنظمات البيئية غير الحكومية في توجيه الرأي العام وممارسة الضغوط على الحكومات للحصول على تنازلات من أجل حماية البيئة.

يتميز دور المنظمات البيئية غير الحكومية باختلاف تحركاتها عن تحركات الجهات الرسمية فتحركاتها متحررة من أية قيود أو اعرف دبلوماسية, ويعبر بشكل أساسي عن دفاع عن قضايا البيئة، وثبت هذا في العديد من الدول المتقدمة والدول النامية من أن المنظمات غير الحكومية تلعب دورا هاماً في إبراز هذه القضية والضغط على الدول لتبنيها والتعامل معها بجدية، ففي ظل غياب سلطة مركزية تؤكد على ضرورة مساهمة كل دولة في صنع المعاهدات البيئية العالمية، فإنه يقع على غير الرسميين وخاصة المنظمات غير الحكومية في كل دولة مساءلة حكوماتهم، وبذلك استرعت هذه القضية اهتمامات كبيرة تمكنت من خلالها المنظمات البيئية غير الحكومية من الضغط على الحكومات عن طريق تحريك الرأي العام واستعماله كورقة ضغط على الحكومات من أجل توجيه القرارات بما يخدم البيئة.

بذلك لعبت المنظمات غير الحكومية دور محوري في إبراز هذه القضية والدفع بها في مقدمة الأحداث جنبا إلى جنب مع الأبحاث العلمية التي أثبتت صحة أن للإنسان دورا أساسيا في ظهور هذا النوع من التهديدات، ومن بين الوسائل التي تستخدمها المنظمات البيئية غير الحكومية هي الوسيلة الإعلامية بحيث تحاول توعية

وتحسيس الرأي العام بالواقع البيئي المعاش من خلال الصحف والمجالات والحملات الإعلامية، تنظيم المعارض والمحاضرات والمظاهرات، فقد أكد المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدكتور "حبيب الهبر": "على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في تغيير سلوك الناس تجاه القضايا البيئية ليكونوا قوى ضاغطة على الحكومات لتصويب سياساتهم البيئية"[1]، وذلك بسبب الانجاز الباهر لوسائل الإعلام فهي الكفاءة والحرفية العالية الإتقان التي تعاملت بها مع المعطيات والمعلومات العلمية من حيث تبسيطها وتقديمها للرأي العام حيث استطاعت استقطاب شعور وحس سكان الأرض فأصبح هؤلاء يتصورون الآثار السلبية لتهديدات البيئية كالتغيرات المناخية.

كما تستعين المنظمات البيئية غير الحكومية بالأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، ودور العبادة، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع، لتكوين رأي عام ضاغط داخل كل دولة وعلى النطاق العالمي، من أجل الضغط على زعماء الدول لإعطاء الموضوع أولوية في برنامج العمل السياسي، فأصبحت بذلك المنظمات غير الحكومية تراهن على الرأي العام الذي يشكل قوة سياسية لا يستهان بها في تحديد والتأثير على الاختبارات السياسية في مجال البرامج والمشاريع الايكولوجية.

إن تطور الرأي العام بشأن القضايا البيئية وتزايد الوعي الجماهيري والأنشطة التي تقوم بها مختلف المنظمات البيئية غير الحكومية الوطنية والدولية، قد أعطي دفعة قوية لإجراءات كثيرة اتخذتها الحكومات خلال العقود الثلاثة الماضية لحماية البيئة، فظهرت مبادرات من قبيل استحداث عمليات إنتاجية أنظف، وطرح منتجات تولد نفايات أقل، وابتكار استراتيجيات مأمونة بدرجة أكبر لإزالة الأضرار مثل إعادة تدوير النفايات* وزيادة كفاءة استخدام المياه والطاقة والمواد في عمليات التصنيع، والإنهاء التدريجي لاستخدام مركبات الكربون الكلورية الفلورية والمركبات الأخرى الضالعة في استنفاد طبقة الأوزون.

---

[1]- مؤتمر الرأي العام والبيئة، تم تصفح الموقع يوم: 2012/11/08
http://www.arabrenewal.info/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9.pdf

*- تدوير النفايات (Recycling) هي عملية إعادة تصنيع واستخدام المخلفات، سواء المنزلية أم الصناعية أم الزراعية، وذلك لتقليل تأثير هذه المخلفات وتراكمها على البيئة، تتم هذه العملية عن طريق تصنيف وفصل المخلفات على أساس المواد الخام الموجودة بها ثم إعادة تصنيع كل مادة على حدى.

وقد أثبتت الكثير من التجارب التي تعبر عن مدى قدرة المنظمات غير الحكومية على ممارسة الضغوط على الحكومات من منطق جدلية المجتمع والسلطة ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: استطاعت منظمة العمل من أجل المناخ الأوروبية توجيه الرأي العام الأوروبي حول قضية التغيرات المناخية، حيث يعتقد أن مجابهة الاحتباس الحراري يشكل الأولوية لمواجهة الأزمة الاقتصادية وبذلك يتوجب تمويل الصندوق الأخضر للمناخ الخاص بالاحتباس الحراري، وعلى الدول الأوروبية تخفيض انبعاثاتها بمقدار 30% في أفق 2020 بدل 20% للحد من تسخين الأرض وعدم تجاور درجتين مئويتين، إذ يفترض أن تعالج دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة مشكلة سخونة الهواء، نتيجة لذلك وافقت ألمانيا وبريطانيا والدنمارك وبلجيكا على عدم استعمال حصصها غير المستخدمة من الانبعاثات في بروتوكول "كيوتو" لدعم التوجه المناخي للاتحاد الأوروبي.

المثال الثاني: تبنى الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN) قضية الغابات الاستوائية لأول مرة سنة 1972، في رد فعل على الحكومة البرازيلية الذي يقضي بالإسراع في عملية نشر المستعمرات والمشاريع التنموية في الأمازون، كما تبنت اليونسكو تلك القضية كأولى مشاريع برنامجها حول الإنسان والمحيط الحيوي، تضمنت الرسالة التي توجهت إلى الرئيس البرازيلي "ايميلو غراستازو ميديسي" Emilio Garrastazu Medici والتي حملت توقيعات كل من رئيس الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية "هارولد كوليدج" Horold Coolidge إلى جانب رئيس الصندوق الدولي للحياة البرية الأمير الهولندي "برنارد" إشارة إلى "الحاجة إلى أخد المشكلات البيئية التي تنطوي عليها عملية تنمية الأمازون بعين الاعتبار" وقد أزعجت تلك الرسالة الحكومة البرازيلية وتنامي الاهتمام بتلك القضية بشكل متسارع نتيجة لضغوطات التي مارستها المنظمات البيئية غير الحكومية.[1]

بتشجيع من المنظمات البيئية غير الحكومية قام عدد من وكالات الأمم المتحدة سنة 1973، إلى جانب المنظمات الأمريكية بتقديم رعاية مشتركة للاجتماعات الدولية للعلماء، ممثلي الحكومات، الوكالات الدولية، التي تعقد لمناقشة الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، ومناطق الغابات الاستوائية في جنوب شرق آسيا سنة 1974، كما قامت كل من (IUCN)، و (WWF) بتبني قضية غابات المطر الاستوائية.

[1]- مارغريت كيك، كاثرين سكينك، **نشطاء بلا حدود: شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية، ترجمة: لينا حمدان البلاونة، خالد محمد شحراوي**، (عمان: دار البشير، 2005)، ص 204.

بذلك تسعى المنظمات البيئية غير الحكومية للتأثير في سياسات حكوماتها من أجل الحصول على تنازلات لحماية البيئة، من دون رغبة لديها في الاضطلاع بأي مسؤولية حكومية، على الرغم من إمكانية مشاركتها في مشاريع ذات طابع سياسي مثل: المشاركة في هيئات استشارية حكومية، تنظيم المظاهرات، إنجاز مشاريع بيئية مشتركة مع مؤسسات حكومية، إقامة حملات توعية وإعلام ...إلخ.

والملاحظة أن معظم المنظمات غير الحكومية التي تمارس نشاطات سياسية وقانونية توجد في الدول المتطورة التي لها تقاليد في المشاركة السياسية والاجتماعية للمواطنين، أما في دول الجنوب، وعلى الرغم من الحيز الهام الذي أصبحت تحتله المنظمات غير الحكومية للدفاع عن البيئة، فالواقع أنها لا تزال مكبلة بضغوط كثيرة تمارس عليها من قبل الدول تحول دونها ودون القيام بمهامها، بل أن هذه الضغوط تؤدي في كثير من الأحيان إلى شل أنشطتها.

المبحث الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في تجسيد الحوكمة البيئية العالمية.

لقد أضعفت العولمة بشكل كبير مسارات الحوكمة التقليدية، كما قلص الاندماج الاقتصادي المتزايد قوة الحكومات الوطنية، بينما منح للفواعل السياسية والاقتصادية الأخرى بلوغا إلى مرحلة عالمية، ففي التسعينيات من القرن العشرين شهدت زيادة مفاجئة في اندماج المنظمات غير الحكومية في الحوكمة العالمية، فالمنظمات غير الحكومية ليست فقط ركننا من أركان الحوكمة لكنها أيضا قوة قيادية خلف تعاون دولي أعظم عبر الحركة النشيطة للدعم العام للاتفاقيات الدولية.

المطلب الأول: رؤية حول مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية.

تزايد عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة في الحوكمة البيئية العالمية بشكل متميز، لكن بشكل غير مسبوق، فاستخدام المنظمات غير الحكومية عادة ما ينظر إليها على أنها ظاهرة القرن العشرين لكن في الواقع حدوث هذه الظاهرة كان منذ قرنين، لذلك فإن الحديث عن معدل امتداد المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية مهم، ففي سنة 1948 على سبيل المثال أدرجت الأمم المتحدة المجموعات الاستشارية الـ41 التي كانت معتمدة رسميا للمشاركة في العمليات التشاورية، وفي سنة 1998 كان هناك أكثر من 1500 منظمة مشاركة مع درجات متفاوتة، ساهم في ذلك العديد من العوامل منها تطور تكنولوجيا المعلومات، زيادة الوعي بالترابط العالمي بسبب انتشار الديمقراطية كل هذه العوامل تفسر تعاظم دور المنظمات غير الحكومية.

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم مراحل تطور مشاركة المنظمات البيئية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية إلى أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: اكتسبت المنظمات غير الحكومية الحق في الاستشارة، والأمم المتحدة هي المنظمة الحكومية الدولية التي اعترفت بشكل علني وأيدت ضرورة التعاون مع قطاع المنظمات غير الحكومية، فتاريخيا تتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية كشركاء في المقام الأول في تنفيذ بعض البرامج خاصة في مجالات الاستجابة لحالات الطوارئ، وحقوق الإنسان، ومراقبة الانتخابات، ونظرا لدورها الحيوي في تقديم الخدمات وتنفيذها، تم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية كشركاء في نظام الأمم المتحدة خاصة في المفوضات البيئية.

المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة في السبعينات من القرن الماضي، وبتزايد كمية ونوعية القضايا البيئية، أصبحت المنظمات غير الحكومية ذات أهمية أكبر في التحضير للمؤتمرات ما بين الحكومية، رغم أن حقها في طرح التدخلات بقي محدودا جدا، وبهذا بدأت هذه الفواعل في تطوير مجموعة من الإستراتيجيات لمسايرة عمليات التفاوض، وإيصال مساهمتها إلى أمانات المنظمات والاتفاقيات الدولية في شكل اقتراحات مبكرة للمعاهدات.[1]

في هذه المرحلة، بدأت المنظمات غير الحكومية الرائدة في المساهمة بخبرتها ووجهات نظرها في وضع البيانات المشتركة في الاجتماعات المختلفة.

المرحلة الثالثة: بدأت المرحلة الثالثة في التسعينيات، وبعد التسهيلات التي وفرتها ثورة الإنترنت، أصبحت المنظمات غير الحكومية تطالب بأدوار أكثر نشاطا في اتخاذ القرارات الدولية، حيث تم تحديد أدوار جديدة لهذه الفواعل عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ففي مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية لعام 1992 مثلا تم اعتماد 1400 فاعل غير دولاتي، فمن ناحية، اتجهت معظم الاتفاقيات والمعاهدات نحو حماية المنظمات غير الحكومية.[2]

خلال هذه الفترة استمرت المنظمات البيئية غير الحكومية في التركيز على المداولات الرسمية للأمم المتحدة ونطاق السياسة العامة، خاصة في ظل وجود قنوات قامت بخدمة ودعم المنظمات غير الحكومية في تحقيق هدفها

---

[1]- صالح زياني، مراد بن سعيد، **مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي**، مرجع سابق، ص 115.

[2]- المرجع نفسه، ص 116.

المتمثل في المشاركة والتأثير على المداولات الدولية، فأصبح ينظر إليها بكثير من المصداقية في المؤتمرات الدولية وبين الحكومية حيث يمكنها الضغط على مفوضي الحكومات، لتوجيه جلسات كاملة بشكل رسمي.

المرحلة الرابعة: خلال هذه المرحلة أخذت المنظمات غير الحكومية زمام المبادرة في السياسة البيئية العالمية في مختلف مراحلها:

- أولا، الاستياء المتزايد من القمم والمنتديات الاقتصادية والتجارية الدولية من منظور بيئي واجتماعي قد أدى إلى ارتفاع الحركات العالمية التي تهدف إلى إنشاء قوة معارضة بديلة، حركة جوبيلي 2000 مثال على هذه القوة المعارضة.

- الاتجاه الثاني يؤكد على أن العديد من المنظمات غير الحكومية أصبحت غير متكيفة مع بطء القانون الدولي، وتسعى لإيقاف تطوره وتجاوز قوته القانونية.[1]

المطلب الثاني: أشكال مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية.

هناك أشكال جديدة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية غيرت من طبيعة صنع القرار البيئي الدولي، خاصة بعد أن أدركت المجموعة الدولية أن العمل الشامل الفعال يتطلب انخراط شامل لكافة الفواعل الدولية الرسمية وغير الرسمية وذلك من اجل صنع وتنفيذ القرار الدولي، ومن تم فإن مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية تتخذ أشكالا مختلفة:[2]

- **نصائح الخبراء والمحللين:** يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تسهل المفاوضات بإعطاء السياسيين إدراكا للأفكار، وخيارات خارج القنوات البيروقراطية الطبيعية.

- **منافسة الحكومات:** غالبا ما يكون لدى المنظمات غير الحكومية مهارات أكثر وأفضل تحليلا وتقنية، وقدرة على الاستجابة بسرعة أكبر من الرسميين الحكوميين.

- **تعبئة الرأي العام:** حيث يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تؤثر على الرأي العام من خلال حملات توعية واسعة سواء عن طريق الإعلام أو الأحزاب السياسية، أو من خلال البحوث الخارجية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 119.

[2] - Barbara Gemmill, Abimbola Bamidele-Izu, The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental Governance, Visited in March, 20th, 2012.
http://environment.research.yale.edu/documents/downloads/a-g/gemmill.pdf

- **تمثيل من لا صوت لهم**: فالمنظمات غير الحكومية يمكنها أن تساعد على إسماع صوت اهتمامات الأشخاص غير ممثلين في صنع القرار البيئي.

- **توفير الخدمات**: يمكن للمنظمات غير الحكومية أن توزع الخبرات التقنية خاصة المواضيع التي تحتاجها الحكومات الرسمية، وكذلك المشاركة في النشاطات العملياتية.

- **الرصد والتقييم**: يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تساعد على تعزيز الاتفاقيات الدولية، من خلال مراقبة المفاوضات والالتزامات الحكومية.

- **إضفاء الشرعية على آليات صنع القرار على المستوى العالمي**: يمكن للمنظمات غير الحكومية أن توسع قاعدة المعلومات لاتخاذ القرارات، وتحسين نوعية وسلطة وشرعية الخيارات السياسية للمنظمات الدولية.

كما يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تساهم في الحوكمة البيئية العالمية من خلال مشاركة المنظمات الدولية في العمل البيئي عبر القنوات التالية:[1]

- أن ممثلي المنظمات غير الحكومية يمكن أن يكونوا ضمن وفود وطنية للمشاركة في المؤتمرات دولية لتقديم النصائح لمندوبين.
- أن ممثلي المنظمات الحكومية يمكن أن يكونوا ضمن وفود وطنية للمشاركة في مؤتمرات دولية لتمثيل المنظمات غير الحكومية والقيام بالمفاوضات.
- يمكن للمنظمات غير الحكومية أن ترسل المندوبين إلى المؤتمرات الدولية شبه الرسمية (الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية يضم في عضويته 699 منظمة غير حكومية بالإضافة إلى الدول والوكالات الحكومية).
- المنظمات الدولية يمكن أن تكون مجموعات استشارية تتضمن الخبراء من المنظمات غير الحكومية.
- المنظمة الدولية يمكن أن تعطي المنظمات غير الحكومية الفرصة للمشاركة في اللجان التحضيرية للمؤتمرات الدولية (قمة الأرض بريو دي جانيرو في 1992، قمة جوهانسبورغ حول التنمية المستدامة في 2002).

[1]- صالح زياني، مراد بن سعيد، **مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي**، ط1(باتنة: دار قانة، 2010)، ص 133، 134.

يتضح من ذلك أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية قد أثرى هذا المسار وعزز النتائج في عدد الأمكنة وكذلك في عدد الطرق والأساليب، وفي الواقع فإن مشاركة الفئات غير الحكومية هي التي تضع المسار "العالميّ وليس فقط "الدولي.

ومن أجل تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية تعتمد على ما يلي:

1- المعلومات – الواجبات الأساسية: إن أحد أهم الأدوار التي يمكن أن تلعبها المنظمات غير الحكومية للمشاركة في الحوكمة البيئية العالمية هو التوفير الفوري للمعلومات حول القضايا الشائكة، لذلك غالبا ما تعود الحكومات إلى المنظمات غير الحكومية لملأ فراغات البحث التي تقف في طريق صنع القرار البيئي الفعال فمثلا نجد مؤسسة الموارد العالمية (WRI)، والاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (IUCN) هي مجموعات تخصصت في إنتاج البحث في المعلومات الحالية والفورية حول أهم القضايا البيئية، فالبنى الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية غالبا ما تفتقر إلى القدرة التحليلية أو تقيد من طرف العراقيل البيروقراطية وغيرها من الالتزامات، فإن المنظمات غير الحكومية يمكنها التركيز على أجندة البحث الديناميكي، والتحرك بسرعة في القضايا الجديدة.

يتضح من تقرير توقعات البيئة العالمية وتقييم النظام الايكولوجي أن المنظمات غير الحكومية لديها الكثير لتعرضه في مجال جمع المعلومات ونشرها وتحليلها، وبذلك توجد العديد من الأمثلة التي تخدم المنظمات غير الحكومية كدور أساسي ومفتاحي للمعلومات، أحد أهم هذه الأمثلة تتعلق بالمؤتمرات، واللقاءات الأخرى التي تقام بالارتباط والتنسيق مع المعاهدات البيئية متعددة الأطراف مثل اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، ففي كثير من الأحيان، تتميز الاجتماعات خلال الجالسات العامة بثروة من الوثائق والبحوث والسياسات التي تنتجها المنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات المكونة للمجتمع المدني وعلى وجه التحديد خاصة عندما تتزامن مع المناسبات الرسمية، هذه الوثائق والمعلومات غالبا تسلط الضوء على تقاعس الحكومات، ومن تم يمكن اتخاذ بعض التدابير والإجراءات لتحسين فائدة تبادل المعلومات يمكن أن تتضمن ما يلي: [1]

- **قبولا واسعا واستخدام نموذج "اللجنة"**: في كثير من الأحيان تسفر الاستشارات قصيرة المدى عن معلومات أقل صلاحية من التي توفرها اللجان المتعددة المزودة بالاستثمار الكافي للوقت والموارد.
- **المساعدة في تكوين شبكات المعلومات.**

[1] - Barbara Gemmill, Abimbola Bamidele-Izu, Op cit.

- **آليات لدعم "الأخذ والعطاء"**: من خلال تبادل المعلومات بين المسؤولين غير الحكوميين والمنظمات غير الحكومية.
- **الجهود للاتفاق وعدم الاتفاق**: إن السعي للإجماع هو غالبا خطأ، فالإجماع غالبا ما يكون صعب التحقيق مما يؤدي إلى نقاشات طويلة ونتائج بسيطة خلال الاتفاقيات، والفشل في التوصل إلى قرارات سليمة.

2- المدخلات في السياسات التنموية: خلال العقود الماضية قامت المنظمات غير الحكومية بدور أكثر نشاطا في مسار وضع جدول أعمال السياسات التنموية، وقد قامت هذه المنظمات بدور فعال في إعلام الرأي العام والحكومات والمنظمات الدولية حول القضايا الهامة لسنوات عديدة ففي سنة 1945 اندفعت المنظمات غير الحكومية لإدخال لغة حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة، منذ ذلك الحين نشطت في ميدان السياسة فاكتسبت بذلك القضايا البيئية العالمية أهمية كبرى وكنتيجة لنشاطات المنظمات غير الحكومية في الثمانينيات أدمجت القضايا الغابية في أجندة المداولات بين الحكومية تحت ضغط المنظمات غير الحكومية، وفي سنة 1997 لعبت ستة منظمات غير حكومية دورا رئيسيا من خلال اللجنة الدولية لنزع الألغام باتفاق الحكومات لضم هذه المعاهدة.

3- الوظائف التنفيذية: تزايدت أدوار المنظمات غير الحكومية في تنفيذ جهود السياسة العالمية بشكل كبير منذ منتصف الثمانينيات عندما بدأت المنظمات غير الحكومية بسد العجز في تقديم الخدمات بسبب تقليص الأدوار للكثير من الوكالات التنموية، فهذه المنظمات مفيدة على الخصوص في النطاق العملياتي فهي تستطيع أن تجعل المستحيل ممكننا بالقيام بما لا تستطيع الحكومات القيام به فهذا يعتبر صحيحا خاصة فيما يتعلق إدارة الموارد الطبيعية والتي غالبا ما يتم التعامل معها بشكل أفضل من طرف المنظمات المجتمعية، فقد أكدت أجندة القرن 21 على الحاجة للأفراد والجماعات، خاصة على المستوى المحلي للمشاركة في اتخاذ القرارات التي قد تؤثر على المجتمعات التي يعيشون ويعملون فيها، فجزء كبير من المناطق الساخنة في العالم تقع في مناطق ريفية أغلبها فقيرة في الدول النامية، نتيجة لذلك فإن أعباء الخطر الايكولوجي وكذا الأعباء المتصلة بالتحدد الايكولوجي قد نشأت أولا بسبب هذه المجتمعات، ومن تم فإن المنظمات غير الحكومية ومجموعات أخرى في العالم النامي نمطيا هي فقيرة التمويل، غير قادرة على الحصول على المعلومات وغالبا ما تفتقر إلى وجود واضح وإلى صوت مسموع في مسارات الحوكمة العالمية.

إن الوظائف التنفيذية للمنظمات غير الحكومية ضمن نظام الحوكمة البيئية العالمية يمكن تعزيزها من خلال:[1]

- الجهود الموسعة في إدراج الجماعات المحلية مع معرفة القضايا المطروحة.
- بناء القدرات التي تستهدف تعزيز التواصل بين الجماعات المحلية والشركاء الحكوميين الآخرين.
- دعم المبادرات الرامية إلى قياس ورصد وتقديم الخدمات من قبل المنظمات غير الحكومية، واستخدام القياس وتحديد أفضل الممارسات باعتبارها وسيلة لتحسين الأداء.

4- الرصد والتقييم: تقوم المنظمات غير الحكومية بتقييم أداء صناع القرار ومراقبة الأوضاع البيئية خلال المحافل الدولية بهدف اتخاذ قرارات تجعل صناع القرار في النطاق الدولي مسؤولون على قراراتهم لذلك لاحظ "توماس وايس" Thomas Weiss أن: "المنظمات غير الحكومية قادرة على صنع معلومات عامة مهمة حساسة سياسيا".

غير أن هناك ضرورة ملحة توضح سبب احتياجات البلدان النامية، والاعتراف بالقيود التي تواجهها في إجراء أنشطة الرصد والتقييم بخلاف الدول المتقدمة، وتقديم الدعم من أجل تعزيز هذه الوظائف داخل الحكومات والمجتمع المدني على حد سواء، وبذلك فإن التدابير الرئيسية التي يمكن أن تسهل تقييم ورصد دور المنظمات غير الحكومية تتمثل فيما يلي:

- إنشاء قاعدة بيانات شاملة من اجل المعلومات والتحليل في مختلف المستويات الجغرافية والسياسية، تعتمد في ذلك على آلية متماسكة لجمع البيانات وتحليلها من أجل تشجيع وتسهيل هذه المهمة مما يساعد على تدفق المعلومات.
- إشراك الجزء الأكبر من السكان في التقييم ومهام الرصد.

5- الدعوة من أجل العدالة البيئية: على مدى العقود القليلة الماضية كانت المنظمات غير الحكومية في كثير من الدول فعالة بدرجة كبيرة في إظهار التباينات حول من يتحمل الأعباء البيئية ومن يحصل على فوائد الاستثمار البيئي، بعض الفئات أصدرت تقارير، والبعض الآخر فضلت التكفل بنزاع المصلحة العامة على الدفاع عن الحقوق البيئية، وإذا كان نظام إصلاح الحوكمة البيئية العالمية تشمل آلية لتسوية النزاعات فإنه من السهل نرى إمكانية مساهمة المنظمات غير الحكومية على صنع مثل هذه البنية، وفي الواقع فقد أظهرت "اتفاقية

[1] - Ibid.

آرهوس"* Aarhus Convention مسارا يمكن من خلاله للمنظمات غير الحكومية سبلا للانتصاف القضائي ضد الأطراف الأخرى مثل الحكومات الوطنية أو وحدات القطاع الخاص من أجل الأضرار والجرائم البيئية.

*- اعتمدت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بأوروبا "اتفاقية آرهوس" وهي اتفاقية بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية كان ذلك في جوان 1998 في مدينة آرهوس الدنماركية، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في أكتوبر 2001.

الوظائف	أشكال مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية (لائحة توضيحية لنشاطات وقنوات تأثير ها)
إبراز القاعدة المعرفية	• جمع وتصنيف ونشر المعلومات. • توجيه ونشر الدراسات والتقارير. • توزيع المعلومات وتنظيم أحداث جانبية في المؤتمرات الرئيسية.
الدعوة وممارسة الضغط	• اتصالات غير رسمية مع مندوبي الحكومات (ورش العمل، المؤتمرات، في ممرات الاتصالات التكنولوجية الحديثة). • المشاركة الرسمية في المفاوضات الحكومية الدولية (مذكرات خطية رسمية، غير رسمية مكتوبة، وضع أوراق البيانات في اجتماعات). • تقديم المشورة للوفود. • حملات خارج ساحة التفاوض (على سبيل المثال: وسائل الإعلام، معلومات عامة، والاحتجاجات) لتعزيز النفوذ.
عضوية الوفود الوطنية المشاركة	• استلام المعلومات عن المفوضيات الحكومية. • تقديم المشورة للحكومات. • التفاوض نيابة عن الحكومات.
ضمان الشفافية	• التقارير الواردة من المفاوضات. • الاستنكار ضد الدول المتقاعسة. • عمل علاقات عامة (وسائل الإعلام). • تقارير عن فعالية التنفيذ.
دعم السكرتاريات الدولية	• الاطلاع بمهام السكرتاريات. • تقديم المشورة والخبرة لسكرتاريات.
وظائف أوسع للمنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية	• تشكيل آراء الأفراد والجماعات. • التعاون بين الجماعات البيئية وقطاع الأعمال والصناعات. • التشبيك. • عولمة القيم والأفضليات.

الجدول رقم واحد: أشكال مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية (لائحة توضيحية لنشاطات وقنوات تأثير ها).

هكذا يتضح أن المنظمات غير الحكومية تمتلك الكثير من المؤهلات ونقاط القوة مثل الإبداع والمرونة، المبادرة، التفكير على المدى الطويل حيث استطاعت لعب أدوار حاسمة في تجسيد مبادئ الحوكمة البيئية العالمية من خلال وضع جداول الأعمال، توفير المعلومات والبحوث حول المفاوضات، تعبئة الرأي العام، التنفيذ والرقابة على المستوى الوطني، كما تشارك في صياغة الاستراتيجيات الوطنية للضبط البيئي، وتقوم في كثير من الأحيان بأدوار استشارية فنية في المفاوضات حكومية، وقد كانت المنظمات غير الحكومية محفزا رئيسيا في تأسيس العديد من الاتفاقيات

المطلب الثالث: أهم التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئة العالمية.

لقد قامت المنظمات غير الحكومية بإنجاز العديد من الوظائف باستخدام سلسلة من النشاطات وقنوات التأثير من خلال مشاركتها في الحوكمة البيئية العالمية، هذه المشاركة تنشائها كفواعل دولية مهمة، لكن على الرغم من الانجازات التي حققتها المنظمات غير الحكومية في هذا المجال إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات التي تحول بينها وبين أدائها لنشاطاتها من أهمها:

- التحديات القانونية والسياسية.
- التحديات المادية.

الفرع الأول: التحديات القانونية والسياسية.

- نقص التشريعات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية، فليس لها وجود في القانون الدولي أي ليس هناك اعتراف لهم كأشخاص اعتباريين هو أمر تعاني منه معظم المنظمات غير الحكومية، حيث لا يعترف إلا بممثلي الدول ذات السيادة، وغير مسموح للممثلين غير الحكوميين باكتساب هذا الدور القضائي والتفاوض مع الدول والوقوف أمام المحاكم الدولية.
- لا يوجد قانون عالمي لتسجيل المنظمات غير الحكومية في الشؤون الدولية ولا وجود للوائح تنفيذية له.
- عدم وجود هيكل إداري يوضح مكانة المنظمات غير الحكومية ويساهم في تمويل مشاريعها البيئية وهذا المشكل تعاني منه جميع المنظمات غير الحكومية تقريبا فرغم أن لها مركز استشاري لدى منظمة الأمم المتحدة إلا أنه لا يعدو أن يكون إلا مركزا شرفيا إذ أن مقترحات المنظمة لم تؤخذ في الاعتبار إلا نادرا.
- لا تتمتع المنظمات غير الحكومية بحق التصويت، تبقى قراراتها مجرد استشارات.

- جمع المعلومات التي لها علاقة بعملية صياغة السياسات البيئية وخاصة الإحصائيات فمعظم الدول والهيئات الدولية تتعمد إخفاء الأرقام الحقيقية لنشاطاتها وذلك لأهداف إستراتيجية بحتة تسعى من ورائها للحفاظ على مصالحها ينتج عن ذلك نتائج خاطئة لدراسات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.
- بناء قدرات الدول والمجتمع المدني في الوقت الذي يتعين فيه أيضا اتخاذ قرارات صعبة حول كيفية العمل مع الدول تتباين في قدراتها والتزاماتها بالمبادئ الإنسانية.
- بناء قدرة المجتمعات على الصمود حتى تستطيع التأقلم مع التهديدات البيئية مثل الكوارث والتغير المناخي، مع الحفاظ على قدرتها العملياتية.
- سعي العديد من الأطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطة السياسية القائمة على احتواء هذه المنظمات الأمر الذي ينعكس سلبا فيما يتعلق باحتفاظ المنظمات غير الحكومية بشخصيتها والقيام بمهامها.
- لا يمنح للمنظمات غير الحكومية الفضاء المؤسساتي الفعال للعمل وفق إمكانياتها الحقيقية.

الفرع الثاني: التحديات المادية.

يعتبر التمويل بالنسبة للمنظمات غير الحكومية بنوعيها عصب أي نشاط، وبدونه لا يستثنى غير البحوث والدراسات الميدانية الخاصة بالمنظمات الحكومية، فقضية التمويل تعد من أهم التحديات التي تواجه هذه المنظمات سواء في شقها السلبي "قلة مصادر التمويل وضآلته" أو حتى في شقها الايجابي تعدد مصادر التمويل مع ارتباط بعض منها بـ "المشروطية السياسية" وبذلك يمكن التطرق إلى هذه التحديات منها:

- تتحصل المنظمات غير الحكومية على مصادر أموال محدودة وضعيفة وذلك بسبب السياسة التي تنتهجها بما أنها قطاع تطوعي فهي لا تقبل التمويل من أي جهات سياسية سواء كانت الجهات حكومات أو أحزاب سياسية أو شركات وذلك بهدف الحفاظ على استقلاليتها وهذا ما يطرح مشكلة التحديات المالية.
- أن التمويل من قبل المؤسسات المالية الدولية ينظر إليه على أنه شيء غير سليم، حيث يثير العديد من القضايا والتساؤلات مثل قضية الاستقلال الذاتي للمنظمة ومدى قدرتها على إعداد مشروعاتها وبرامجها والقيام بأنشطتها بشكل مستقل عن الجهات المانحة، وإلى أي مدى يمكن بناء الشراكة مع الهيئات المانحة، وهل يمثل تدفق التمويل عاملا ايجابيا أم سلبيا في تطوير الحركة البيئية.

خلاصة الفصل الثاني:

تزايدت مساهمة المنظمات غير الحكومية بصورة فعالة في إثراء العديد من الموضوعات الدولية من بينها موضوع التهديدات البيئية العالمية وطرق حمايتها، وقد ظهرت بوادر مشاركة هذه المنظمات خلال مؤتمر ستوكهولم على الرغم من أن ظهورها يسبق ذلك بكثير، إلا أنها أظهرت قدرة أكبر بعد هذا المؤتمر، وبذلك يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- مؤتمر ستوكهولم يمكن النظر إليه على أنه يمثل الحد الفاصل فيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة العالمية، ويؤشر على بداية بطيئة لكن ثابتة لتحرير مشاركة هذه المنظمات في العقدين اللاحقين.

أما مؤتمر ريو فقد أقر دور الفواعل العالمية كشركاء مع الدول في ترقية التنمية المستديمة. أما مؤخرا، فإن الفواعل العالمية أصبحت تلعب دورا مركزيا في تشكيل الشراكات في إطار التنمية المستديمة، خاصة في قمة جوهانسبورغ عام 2002. وفي إطار هذه المؤتمرات، فقد شاركت المنظمات البيئية غير الحكومية في مفاوضات المعاهدات المختلفة تحت مظلة الأمم المتحدة.

- تسعى المنظمات البيئية غير الحكومية إلى تقديم خدمات عالمية تهدف من خلالها إلى الحفاظ على البيئة العالمية، وتعتبر التهديدات المتعلقة باستنزاف الموارد الطبيعية والتغيرات المناخية أهم القضايا ذات طابع عالمي التي سعت المنظمات غير الحكومية إلى مواجهتها بمختلف السياسيات والاستراتيجيات سواء على مستويات عالمية، أو تحويلها إلى قضايا تعالج على المستوى المحلي من خلال بناء قدرات المجتمعات المحلية.
- استطاعت المنظمات البيئية غير الحكومية الضغط على الحكومات من خلال تحريك الرأي العام، تمكنت خلالها من الوصول إلى قرارات تاريخية في حماية البيئة.
- استفادة الأمم المتحدة بالعديد من مشاريع ساهمت في ذلك المنظمات غير الحكومية من خلال إعداد البرامج، جمع ونشر المعلومات، تنفيذ السياسات وتقويمها، وضع قيمها، وتطوير نظامها.

الفصل الثالث: دور منظمة السلام الأخضر في مواجهة التهديدات البيئية العالمية.

الفصل الثالث: دور منظمة السلام الأخضر في مواجهة التهديدات البيئية العالمية.

إن التعقيد والترابط الكبير الذي يميز العالم المعاصر وكذا التطور التكنولوجي أدى إلى ظهور الكثير من القضايا والمشاكل الجديدة المعاصرة والتي تطورت مع مرور الوقت من مجرد مصدر قلق بسيط إلى تهديد حقيقي يهدد الأمن الإنساني والأمن العالمي، من أمثلة هذه التهديدات نجد التهديدات البيئية وهو ما استدعى تعاون مختلف الفواعل التي يمكن أن يكون لها تأثير واضح في هذا المجال، منها المنظمات البيئة غير الحكومية ومن أهم الناشطين في هذا المجال نجد منظمة السلام الأخضر والتي هي موضوع دراستنا.

لذا سنحاول في هذا الفصل أن نتناول هذه المنظمة بشيء من التفصيل باعتبارها من المنظمات البيئية الأبرز والتي أصبحت أكثر شهرة من غيرها بفضل إنجازاتها، وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم تخصيصه لدراسة الإطار المفاهيمي لمنظمة السلام الأخضر، أما المبحث الثاني يتناول آليات عمل المنظمات غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية، في حين خصصنا المبحث الثالث كدراسة تقييميه لعمل ونشاط منظمة السلام الأخضر.

المبحث الأول: الإطار العام المفاهيمي لمنظمة السلام الأخضر.

تعتبر منظمة السلام الأخضر واحدة من المنظمات غير الحكومية التي استطاعت تحقيق إنجازات مهمة على المستوى العالمي من خلال تدخلاتها المتميزة التي تعتمد على سياسة خاصة بها تضمن لها الاستمرارية والفعالية بأعلى درجاتها، مما يجعلها مؤهلة لتلعب أدوار عديدة تجمع فيها بين مجالات مختلفة، فمنظمة السلام الأخضر هي جزء من الحركة البيئية الحديثة التي ظهرت كاستجابة لتدهور النظام البيئي واتساع ظاهرة التلوث وذلك بسبب التنمية البشرية الصناعية.

المطلب الأول: منظمة السلام الأخضر (التعريف، النشأة والتطور).

الفرع الأول: تعريف منظمة السلام الأخضر Greenpeace.

يعرف الدكتور عمر سعد الله منظمة السلام الأخضر بأنها: "منظمة تطوعية غير حكومية ممثلة في حوالي 40 دولة بأوروبا، أمريكا الجنوبية والشمالية، ويصل أعضائها إلى أكثر من ثلاثة آلاف عضو موزعين بمختلف أرجاء العالم، وتهتم المنظمة بالقضايا البيئية على سطح الأرض حيث تهدف إلى حماية البحار والغابات والمحافظة على الموارد والثروات الطبيعية والحد من الأسلحة النووية والتخلي عن استعمال المبيدات الكيماوية السامة"[1].

تعريف أخر للدكتور خليل حسين يرى بأن: "منظمة السلام الأخضر (غرينبيس) منظمة دولية غير حكومية مستقلة، تعمل على حملات محددة وتستعين بالتحرك السلمي المباشر بهدف تسليط الأضواء على المشاكل البيئية العالمية وحث صانعي القرار على اعتماد حلول جوهرية من اجل ضمان مستقبل اخضر يعمه السلام في العالم"[2].

كما تعرف المنظمة أيضا على أنها: " منظمة لا تتوخى الربح حرصا منها على استقلالية قرارها فهي لا تقبل الهبات من الحكومات والهيئات الدولية ولا الأحزاب السياسية بل تعتمد على مساهمة الأفراد وهبات الجمعيات الخيرية، حيث يتم إجراء البحوث وممارسة الضغوط والدبلوماسية الهادئة لتحقيق الأهداف المسطرة

[1]- عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي: بين النظرية والتطور، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص ص 116، 117.

[2]- خليل حسين، النظرية العامة والمنظمات العالمية: البرامج والوكالات المتخصصة، ط1(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010)، ص 555.

للمنظمة، كما يتم اللجوء إلى المواجهة السليمة المباشرة لرفع وتيرة النقاش العام حول مواضيع الحملات التي يتم تنظيمها، ليس لديها حلفاء أوفياء أو أعداء لدودين أثناء تأدية واجباتها "[1].

تعرف أيضا على أنها: "مؤسسة دولية لها تأثير واضح في مجال الضغوط إذ تقوم بحشد تأييد الموظفين الحكوميين وتجمع المعلومات وتنظم المظاهرات الاحتجاجية وحملات المقاطعة، وتقوم بإنجاز الدراسات والبحوث العلمية، وتسعى إلى تغير قيم ومعايير وأنماط الخطابات السائدة والمشتركة على النطاق الدولي أحياننا"

ينظر إليها أيضا على أنها: "منظمة عالمية مستقلة غير مرتبطة بالأحزاب السياسية، الدينية، الشركات والحكومات، تهتم بالبيئة من خلال الحفاظ علي العلاقة الطبيعية المستديمة بين الإنسان والبيئة عن طريق درء المخاطر التي تهدد الحياة البشرية، الحيوانية والنباتية بفعل التدخل البشري غير المنظم والتي لا تعالج المضاعفات التي تنجم عن نشاطاتهم".

من خلال التعاريف السابقة يمكن التوصل إلى تعريف إجرائي لمنظمة السلام الأخضر فهي منظمة تطوعية غير حكومية مستقلة عن الهيئات الرسمية تتمتع بالشخصية القانونية والمعنوية، ولتدعيم وتعزيز استقلالها وقوة تأثيرها تعتمد غرنبيس على مصادر تمويل ذاتية خاصة بها، ولا تقبل الدعم من أي كان حكومة كانت أو منظمة دولية وذلك حفاظا على نزاهة وشفافية تعاملاتها وفعالية تدخلاتها.

الفرع الثاني: نشأة منظمة السلام الأخضر.

أبحر مجموعة من الناشطين في مجال حماية البيئة من مدينة "فانك وفر" بكندا عام **1971** إلى جزيرة امشتيكا* بألاسكا متسلحين بحسب رؤيتهم لعالم أخضر ومسالم، وقد آمن مؤسسو غرينيس أن بإمكان عدد قليل من الأشخاص أن يحدثوا فرقا، وكان الهدف من هذه الرحلة هو الاعتراض على التجارب النووية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية على الجزيرة، حيث تعتبر هذه الأخيرة موطنا للتنوع الايكولوجي الذي أصبح

[1]- ------، **السفن الخضراء: منظمة السلام الأخضر**، جريدة الشرق الأوسط، تم تصفح الموقع يوم: 2012/10/13.
http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_103680.html

*- امشتيكا **جزيرة صغيرة تقع على الشاطئ الغربي لألاسكا**، كانت هذه الجزيرة ملاذا لثعالب البحر المهددة بالانقراض، وموطنا لنسور الصلعاء وغيرها من الحياة البرية.

مهددا بالزوال نتيجة التجارب النووية، غير أن هذه الحملة لم تمنع الولايات المتحدة في حينها من تفجير القنبلة.[1]

فقبل وصول القارب إلى الجزيرة تم اعتراضه من قبل البحرية الأمريكية وتم اسر الناشطين الذين كانوا على متن القارب، إلا أن الضغط الإعلامي والحملة التي شنتها مختلف المنظمات التي تنشط في نفس المجال إضافة إلى مجموعة كبيرة من الناشطين في ميدان البيئة وضع الحكومة الأمريكية في موقف حرج، واجبرها على إطلاق سراح الناشطين البيئيين ورغم ذلك استمرت الحملات الدعائية ضد الحكومة الأمريكية التي لم تجد خيارا سوى تغيير موقع التجارب إلى مكان أخر، وتم إعلان جزيرة امشتيكا محمية طبيعية لمختلف أنواع الحيوانات.

كما قدمت المنظمة اعتراضات على الأعمال التي كانت تجري في المناطق المجمدة والقطبية المتعلقة بصيد الحيوانات البرية والبحرية بطرق غير مشروعة، وقد جذب هذا النشاط انتباه وسائل الإعلام في العالم وازداد جراء ذلك عدد الأعضاء والمتطوعين والمؤيدين لمنظمة السلام الأخضر، هذا ما أدى إلى افتتاح مكاتب المنظمة في بلدان أخرى مثل فرنسا، بريطانيا، استراليا وتوسعت بعد عام 1979 فروعها، تعقد هذه الفروع اجتماعا سنويا تشارك فيه جميع منظمات السلام الأخضر الموجودة في العالم لطرح مشاكل البيئة في العالم أجمع بهدف وضع خطة إستراتيجية للبيئة بمقياس عالمي من أجل الحفاظ على العلاقة المستديمة بين البيئة والإنسان، هذا ما دفع بعض الأطراف غير الحكومية إلى تقديم المساعدات للسلام الأخضر، وقد تمكنت بفعل تلك المساعدات من الحصول على سفن خاصة لمراقبة ومتابعة كل ما يهدد النظام البيئي في العالم لاسيما المتعلقة بالصيد في المناطق القطبية وفي البحار والمحيطات وعن كيفية معالجة النفايات المشعة في الدول الصناعية التي لجأت بعض منها إلى نقل تلك النفايات المشعة إلى الدول النامية في إفريقيا . زامبيا مثلا وفي آسيا . لبنان.

هكذا كان ميلاد منظمة السلام الأخضر بفضل مجموعة الناشطين الذين يطلقون على أنفسهم الجماعة الخضراء، حيث ضمت المنظمة في أول الأمر مجموعة الناشطين الذين كانوا النواة الأولى لتأسيسها وهم على التولي: الابن مارك رفقة والده القبطان جون كومارك ، إضافة إلى نشطاء آخرين وصحفيين من بينهم: بول ويلسون، بيل دانيل (هذا الأخير اختار الاسم عندما قام أحدهم بالتلويح له بإشارة السلام فقال "دعونا نسمي هذا المشروع سلاما أخضر")، بالإضافة إلى ياتريك مور، ليل ثورسون، دايف بيرمنغهام، تيري سيمون، ريتشارد

[1]- Marie Françoise, Philipe Copinschi, "Organisation Non Gouvernemental Plurielles ", Atlas de la Mondialisation, 5eme édition, P 57.

فيتبورغ، روبرت هونتر (اخترع هذا الأخير مفهوم القنبلة العقلية الإعلامية الذي أوصل الرسالة إلى أذهان الناس من خلال الصورة الحية لنقل تحركات اعتراض سلمية مباشرة على الجرائم البيئية)، إضافة إلى مجموعة أخرى من الناشطين، ثم تحولت هذه الجماعة إلى هيئة تتمتع بالشخصية القانونية والمعنوية وأصبحت منظمة معروفة في جميع أنحاء العالم.

الفرع الثالث: تطور منظمة السلام الأخضر.

مند عام 1972 تطورت منظمة السلام الأخضر من مؤسسة ذات مكتبا وحيدا في "فانك وفر" إلى منظمة لها فروع مجهزة في أكثر من 40 بلدا وصولا مؤخرا إلى بناء قاعدة لها في القطب الجنوبي، وللمنظمة مكاتب في العالمين المتطور والمتخلف على حد سواء بما في ذلك كل من روسيا وأوروبا الشرقية، تستخدم تكنولوجيا متقدمة، كما تستخدم جهازا متفرغا مؤلف من ألف شخص، فضلا عن مئات من غير المتفرغين والآلاف من المتطوعين.

ومع حلول سنة 1994 كان قد تجاوز عدد أعضائها في أرجاء العالم ستة ملايين عضو، يتألف أسطولها البحري من ستة سفن أشهرها (رينبو واوريوز Rainbow warroz), كما تملك طائرة طوافة, ومنطادا، وبات دخلها يقدر بمائة مليون من الدولارات حيث تأتي الأموال معظمها من التبرعات التي تتألف من نسبة 90% منها من المساهمات الصغيرة للأعضاء الأفراد، يضاف إلى ذلك أن المنظمة تقوم بنشر المئات من المروجين لجمع التبرعات وتثقيف الجمهور حول القضايا البيئية الراهنة[1].

أخيرا نجحت المنظمة في توسيع رقعة اهتمامها من التجارب النووية إلى سائر الأخطار التي تهدد منظومة كوكب الأرض البيئية، باختصار تحولت غرينبيس منذ عام 1971 إلى الآن إلى منظمة بيئية حقيقية كاملة عابرة للحدود القومية، وبوصفها جماعة بيئية عابرة للحدود القومية مهتمة بالإخطار التي تهدد الكرة الأرضية كلها تباشر منظمة السلام الأخضر حملاتها ومشاريعها على الصعيد العالمي غير مقتصرة على بلدان معينة، فهي منظمة بطريقة تمكنها من معالجة هذه المعضلات على النطاق الكوكبي.

[1]- فرانك جي، ولتشنرو جون بولي، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، ترجمة: فاضل جكتر، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 664.

المطلب الثاني: البنية التنظيمية لمنظمة السلام الأخضر.

تعتمد منظمة السلام الأخضر كأي منظمة أخرى أو مؤسسة على هيكل تنظيمي يسهل أداء المهام من خلال تنظيمها وتوزيع المسؤوليات، وذلك عن طريق تسلسل هرمي يتحدد وفقا للقانون المنشئ أو المعاهدة أو الاتفاقية ويتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة السلام الأخضر من:

المنظمة الدولية أو ما يعرف بـ: "غرينبيس الدولية" حيث تعتبر أعلى هيئة في المنظمة ومقرها العاصمة أمستردام بهولندا، إضافة إلى مكاتب السلام الأخضر الفرعية حول العالم تتوزع على 41 دولة من 5 قارات، هذه المكاتب تزاول عملها بناءا على تراخيص تمنح لها من طرف الأمانة العامة أو غرينبيس الدولية، يدير كل مكتب من مكاتب المنظمة الفرعية مجلس إدارة يعين ممثلا يعرف بأمين المجلس، يلتقي الأمناء العامون للمكاتب الفرعية مرة كل سنة لإقرار الخطة التنظيمية أي للموافقة على إستراتيجية المنظمة على المدى البعيد وإدخال التعديلات اللازمة على الهيكلية الإدارية، كما يتم مناقشة مشروع الميزانية من خلال استعراض حجم النفقات اللازمة لتغطية الأنشطة والحملات الخاصة بالمنظمة، ويتم انتخاب الهيئة الدولية المتكونة من رئيس وأربع أعضاء، ولتوفير أكبر قدر من الكفاءة للعمليات اليومية، فضلا عن تأكيد التنسيق بين الحملات والمشروعات ثمة هيئة أو لجنة تنفيذية تصادق على جميع قرارات المجلس وتتخذ قرارات مهمة لصالح المنظمة على امتداد العام حين لا يكون المجلس منعقدا، تتشكل الهيئة من أعضاء متمتعين بحق التصويت وآخرين لا يتمتعون بهذا الحق انتخبهم المجلس وتتمثل مهام غرينبيس الدولية فيما يلي:[1]

- العمل على تطوير وصيانة أسطول سفن المنظمة من خلال القيام بإنجاز الصفقات الخاصة باقتناء السفن المجهزة بأحدث الوسائل العلمية والتكنولوجية.
- تنسيق عملية تخطيط وتنفيذ حملاتها الدولية.
- مراقبة الالتزام بسياسات المنظمة ومبادئها.

يقوم المجلس بالمصادقة على الميزانية السنوية للمنظمة وعلى الحسابات التي يتم تدقيقها ومعاينة مصادر الأموال التي تأتي للمنظمة من مختلف النشطاء الذين يدعمون المنظمة في أنحاء عديدة من العالم.

تعين الهيئة الدولية المدير التنفيذي الدولي الذي يتولى الإشراف على المديريات الرئيسية المتمثلة في ما يلي:

[1]- خليل حسين، مرجع سابق، ص 556.

- مدير البرامج العامة .
- مدير الاتصال والعلاقات العامة.
- مدير العمليات.
- مدير التنظيم.

والشكل التالي يوضح كيفية توزيع المهام والمسؤوليات داخل منظمة السلام الأخضر:

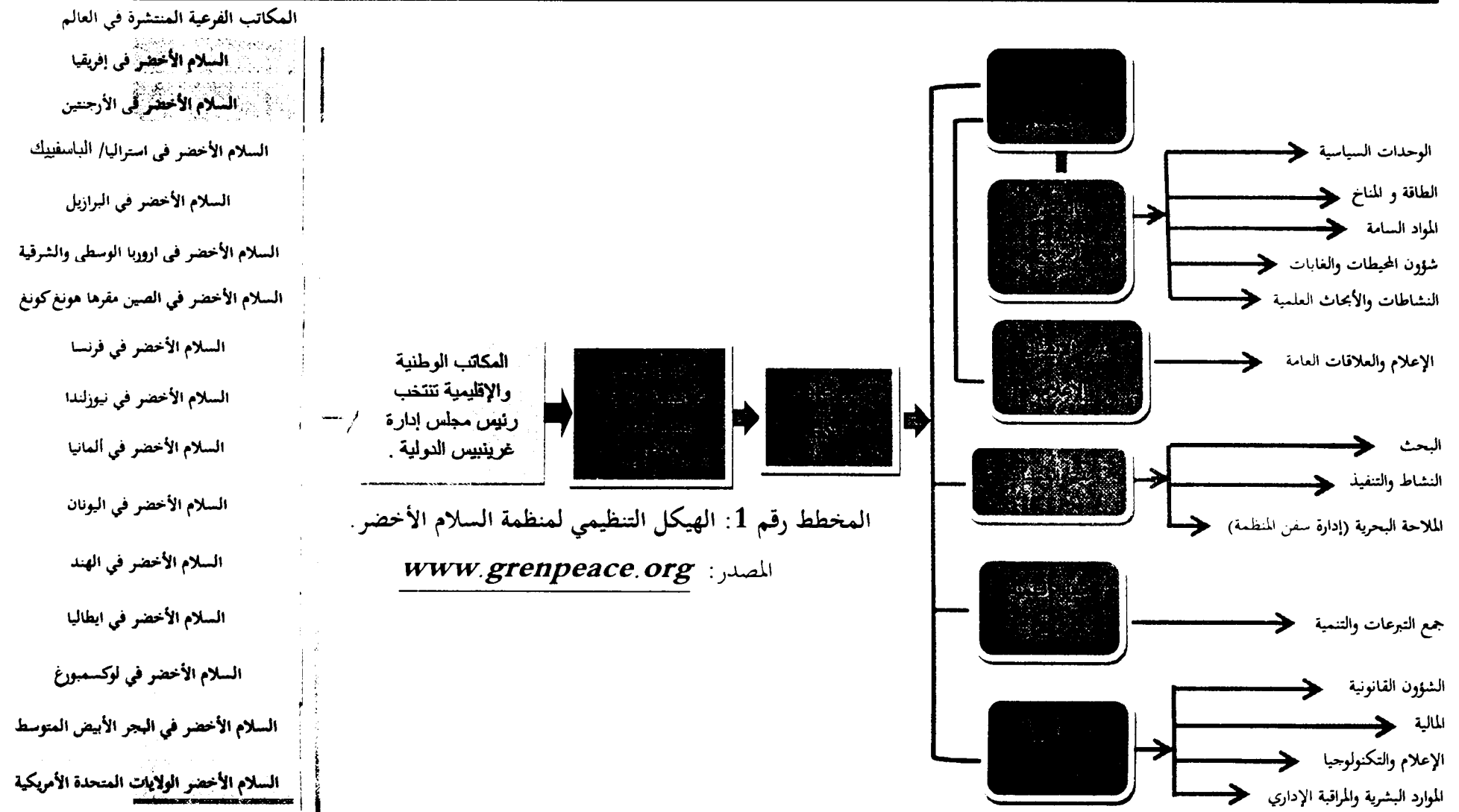

المخطط رقم 1: الهيكل التنظيمي لمنظمة السلام الأخضر.

المصدر: www.grenpeace.org

تتمثل مهمة كل هيئة من الهيئات السابقة الذكر في ما يلي:[1]

1- مدير البرامج العامة: فهو المسؤول عن وضع وتنفيذ البرامج الخاصة بالمنظمة ويساعده في ذلك الهيئة النيابية التي تضم خبراء ومتخصصين في عدة ميادين، ولضمان فعالية اكبر في الأداء تم إنشاء مجموعة من الأقسام المختلفة التي يشرف عليها مدير البرامج العامة وهي على النحو التالي :

1-1- قسم الغابات والمحميات: يتولى هذا القسم متابعة وتقييم حالة الغابات عبر مختلف أنحاء العالم عن طريق شبكة المراقبة التي تقوم بإنجاز تقارير لمختلف النشاطات الاقتصادية ذات الصلة بقطاع الغابات والإبلاغ عن كل التجاوزات التي تحصل في عملية الاستغلال.

1-2- قسم الطاقة وشؤون المناخ: يتولى هذا القسم البحث في المجالات الطاقوية المتعلقة بالطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها، حيث يتم العمل على إيجاد تكنولوجيا تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطاقوية مع ضمان اقل تكلفة واثر وكفاءة، وفي نفس السياق يقوم بدراسات تقييميه للمحزونات الحالية من الوقود الاحفوري مثل: البترول والغاز الطبيعي والفحم الحجري، إضافة إلى النشاطات السابقة فهذا القسم يقوم بعملية تتبع التطورات المناخية التي تحصل على الكوكب وتحديد درجة خطورتها.

1-3- قسم الكيمياء و المواد المشعة: يهتم هذا القسم بدراسة المواد الكيميائية المستخدمة في الصناعات المختلفة وتحديد كثافتها في الغلاف الجوي و تأثيراتها على البيئة من خلال مراقبة معدلات هذه المواد في الطبيعة وطريقة انتشارها وكيفية الوقاية منها ومعالجة التسممات التي تحصل جراء تسرب هذه المواد الكيميائية وقد أثبتت منظمة السلام الأخضر كفاءتها في هذا المجال عندما تدخلت في الكارثة التي حصلت في الهند في مصنع بوفال للمواد الكيميائية والمبيدات فقد استطاعت انجاز تقرير مفصل عن الحادثة وعن كمية المواد المتسربة من المصنع. كما استطاعت انجاز دليل عملي يبين كيفية التخلص من المواد الكيميائية السامة وتأمين المساحات المجاورة للمصنع وهو أمر عجزت الحكومة الهندية عن التعامل معه بسبب قلة الخبرة في الميدان وعدم توفر الإمكانيات الضرورية للتعامل مع مثل هذه الحالات، إذن لقد لعبت منظمة السلام الأخضر دورا مهما في هذه الحالات فقد ساهمت في نقل التكنولوجيا الخاصة بمعالجة السموم ومساعدة الحكومة الهندية على تأهيل وتدريب الفنيين والمختصين وتحضيرهم لمثل هذه الحالات وبالتالي فإن منظمة السلام الأخضر لا تعمل فقط على حماية البيئة بل

[1]- مرجع سابق، ص 666.

تعمل على التكنولوجيا الخاصة بحماية البيئة وهذا في إطار مبدأ تقديم الخدمات للحكومات كما سبق الذكر وهو واحد من المبادئ التي تلتزم بها المنظمات غير الحكومية في إطار علاقتها مع الدول التي تسعى إلى تطبيق معايير البيئة السليمة.

1-4- قسم شؤون المحيطات: يتولى هذا القسم دراسة ومتابعة شؤون المحيطات والبحار من خلال إجراء دراسة تقييميه لمستويات التلوث في البحار وحالة النظم الايكولوجية البحرية ومكافحة كافة أشكال الاستغلال اللاعقلاني للثروات البحرية مثل الصيد الجائر للأسماك والحيتان وأنواع من الكائنات البحرية المهدد بالانقراض والعمل على حماية الشعاب المرجانية من النهب الذي تتعرض له.

1-5- قسم الأبحاث العلمية: يتولى هذا القسم الإشراف على المختبرات العلمية التابعة للمنظمة من خلال التنسيق فيما بينها إضافة إلى تنظيم النشاطات التي تقوم بها المنظمة من خلال إقامة مؤتمرات علمية ومحاضرات وندوات تهدف إلى التعريف أكثر بمنظمة السلام الأخضر وطبيعية وأهمية نشاطها .

2- مدير الإعلام والاتصال: تتمثل مهمته في تنظيم الدعاية الإعلامية وإجراء الاتصالات مع الهيئات الدولية المختلفة وبدوره يشرف على العلاقات العامة.

3- مدير العمليات أو (قيادة العمليات): يتولى تنفيذ العمليات الخاصة بالمنظمة المتعلقة بالبحث والنشاط والتنفيذ بما في ذلك:

- إقامة التظاهرات المناهضة لعمليات تميز البيئة مثل الاعتراض على التجارب النووية والتدخل في المناطق المهددة مثل الغابات والمحيطات.
- الاحتجاج على الشركات النفطية التي تلوث البيئة ولا تحترم شروط الاستغلال الخاصة بحقول النفط والغاز الطبيعي وغيرها من المواد الطاقوية.
- العمل على نشر الوعي البيئي بين سكان المعمورة ودفعهم إلى تعديل سلوكياتهم تجاه البيئة.

4- مدير التنظيم: تتولى مديرية التنظيم الشؤون المالية بالإضافة إلى الموارد البشرية.[1]

[1] - Management Structure, Visited in October, 17th ,2012.
http://www.greenpeace.org/international/en/about/how-is-greenpeace structured/management/

إن فتح أو تعيين ممثل آخر للسلام الأخضر في أي بلد لا يوجد فيه مكتب تابع للمنظمة، هو قرار يعود للمنظمة بأكملها بمختلف فروعها ومكاتبها عبر العالم يجب أن توافق عليه الهيئة الدولية، وأن يتم إقراره في الاجتماع العام السنوي الدولي للمنظمة، ونظرا لمواردها المالية والبشرية المحدودة فإنها لا تبادر إلى فتح مكاتب جديدة ما لم يتماشى مع أولويات المنظمة الإستراتيجية.[1]

بالإضافة إلى هذا البناء التنظيمي للمنظمة تعمل منظمة السلام الأخضر مع جيش من المساعدين والمتطوعين من مختلف أرجاء العالم فهم يمدون المساعدة لانجاز فعاليات معينة، وعاكفون على رسم الشعارات واللافتات وتخطيطها، وعلى الطواف بالعرائض، وعلى الغوص في بحث القضايا، وعلى تنظيم الاحتجاجات، وعلى المشاركة في سلسلة من المبادرات المباشرة البعيدة عن العنف.

المطلب الثالث: الأهداف والمراحل التي تعتمد عليها منظمة السلام الأخضر في قيادة حملة ما.

الفرع الأول: أهداف منظمة السلام الأخضر.

إن الهدف الأساسي لمنظمة السلام الأخضر هو التأكد من أن الأرض يمكن أن تدعم الحياة بكل تنوعها ولذلك تسعى المنظمة إلى ذلك من خلال:

1- حماية التنوع البيولوجي بجميع أنواعه.

2- منع التلوث وسوء معاملة الأرض، الهواء و المحيطات والمياه العذبة على كوكب الأرض.

3- الحفاظ على الغابات القديمة والدفاع عن النباتات والحيوانات.

4- وضع حد للتهديد النووي.

5- تشجيع استعمال الطاقات المتجددة والنظيفة كبديل للوقود الأحفوري.

6- تعزيز السلام ونزع سلاح الدمار الشامل ونبد العنف.

7- تشجيع التجارة المستديمة (عكس التجارة الحرة أو التجارة العالمية).

8- معارضة صيد الفقمة المهددة بالانقراض خاصة بمياه كندا.

9- منع صيد الحيتان الصغيرة.

[1]- مرجع سابق، ص 557.

10- كشف وعرقلة الأساليب المدمرة وغير المستدامة لصيد الأسماك، بالإضافة إلى السعي لإنشاء شبكة من المحميات البحرية حفاظا على متوسطنا وسائر البحار والمحيطات.

11- سد كل الروافد التي تصب النفايات في البحر.

12- معارضة كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تآكل طبقة الأزون.

13- منع انتشار المواد المعدلة وراثيا.

14- حماية الغابات.

15- الضغط على الحكومات من أجل تغيير السياسات البيئية.

الفرع الثاني: المراحل والخطوات التي تعتمد عليها منظمة السلام الأخضر في قيادة حملة ما.

من اجل تنشيط حملة ما تقوم منظمة السلام الأخضر بعدة خطوات، وعدة مراحل بغرض الوصول إلى غايتها المنشودة وهي كما يلي:

المرحلة الأولى: تعتمد فيها غرينبيس على شبكة واسعة من المخبرين لمعرفة الأمور والوثائق السرية بشكل سريع، كما تعتمد على خبراء وعلميين مختصين لإعطاء طابع الشرعية للمنظمة لذلك وجب أن يكونوا ذوي كفاءات عالية ما يمكنهم من كتابة التقارير وتنشيط المؤتمرات.

المرحلة الثانية: تستعمل غرينبيس في هذه المرحلة خطابات للإعلام والصحافة ورسائل مفهومة وأفلام عن القضية المطروحة للجمهور بشكل مهول للإشهار والدعاية بالقضية.

المرحلة الثالثة: تتمثل في الضغط على صناع القرار السياسي والصناعي عبر الإعلان عن الأخطار جراء هذه القضية وذلك بتحديد كل الأطراف, وتقديم حلول مقترحة, ويمكن إحالتها إلى العدالة في حالة عدم احترام القوانين.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة تنظيم احتجاجات وأعمال غير عنيفة ومعلنة عن طريق الإعلام والصحافة.

إن حريتها الواسعة في التعبير بسبب استقلالها المالي والسياسي ساعدها في شن هذه الأعمال, حيث تعتبر شكل من أشكال العصيان المدني لأن المنظمة يمكن أن تقوم بأعمال غير شرعية من أجل قضية شرعية.[1]

المبحث الثاني: آليات عمل منظمة السلام الأخضر في مواجهة التهديدات البيئية العالمية.

المطلب الأول: الاستراتيجيات السياسية لمنظمة السلام الأخضر.

في إطار سعيها للارتقاء بالمعايير البيئية ومحاربة كافة أشكال التدهور البيئي، تتبنى منظمة السلام الأخضر إستراتيجيتين هما: المساهمة الفاعلة في البناء العالمي للسياسات البيئية، التأثير في الهيئات الرسمية وصناع القرار لتبني تلك السياسات البيئية في أجنداتها الخاصة بالتنمية.

الفرع الأول: مشاركة منظمة السلام الأخضر في السياسات البيئية.

تعرف المشاركة على أنها العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في العملية الاجتماعية والسياسية في محيطه، والتي تتيح له فرصة في الإسهام في وضع الأهداف العامة لمجتمعه، واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وانجازها، لذا نجد أن منظمة السلام الأخضر تلعب دور المشارك والمؤثر في عملية صنع السياسة البيئية من خلال قرارات حكيمة.

1- المشاركة في المبادرات الإقليمية والدولية بالإضافة إلى الندوات العلمية وكذا المشاركة الفاعلة في نشر الاتفاقيات الدولية والمعاهدات والتشجيع على تنفيذها.

2- المساهمة في المؤتمرات الدولية: لقد أثبتت منظمة السلام الأخضر حضورها في المؤتمرات الدولية التي عقدت في كل من ستوكهولم وجوهانسبورغ إضافة إلى مؤتمر ريو دي جانيرو بجنوب إفريقيا ومؤتمر كوبنهاجن، قدمت خلالها تقارير مهمة عن حالة البيئة في مختلف مناطق العالم نظرا لأن أغلبية المعاهدات الدولية منحت المنظمات غير الحكومية صفة المراقب وحق التبليغ عن الجرائم والتجاوزات البيئية ومن تلك الاتفاقيات بروتوكول مونتريال واتفاقية برن المتعلقة بحماية الحياة البرية والوسط الطبيعي لأوروبا.

[1] - Lahsen Abdlmalki, Valérie Colomb, **Les stratégies de communication des ONG environnementales: le cas de Greenpeace et de WWF**, Séminaire Economie du Développement Durable, P 19.

إن مفهوم المشاركة حسب ما قامت به منظمة السلام الأخضر تضمن التبليغ عن التجاوزات التي تتعرض لها البيئة وهذا شطر من عملية المشاركة، أما الشطر الثاني فهو من خلال الاقتراحات والتقارير المقدمة حيث تتضمن مجموعة من التوصيات المتبقية من عمليات الدراسة والاستقصاء إذ تعتبر بمثابة دليل عملي للحكومات وصناع القرار والمنظمات الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن عملية استدراك المنظمات غير الحكومية تستند إلى قناعة راسخة يتأكد معها بأن الحلول لمشاكل البيئة لا يكون فنتاج تفكير شخص واحد أي صانع قرار أو هيئة حكومية وإنما هي نتاج العمل المتواصل والجهود المبذولة من طرف العديد من الأشخاص الذين يرغبون في بناء عالم يتمتع فيه الجميع ببيئة نظيفة.

ونظرا لكون منظمة السلام الأخضر تتمتع بمكانة استشارية فإنه يمكن لها حضور المؤتمرات وعقد الاتفاقيات، كما يمكنها القيام بدور الدعاية لتحريك الرأي العام داخل كل دولة وعلى النطاق العالمي للضغط على صناع القرار في الدول لإعطاء قضايا البيئة الأهمية التي تستحقها في برامج سياستها العامة، تقوم منظمة السلام الأخضر كذلك في إطار المساهمة في صياغة السياسات البيئية بمهمة الرصد لتقديم مراجعة مستقلة هامة للمعلومات التي تقدمها حكومات الدول أو التي تتقاعس عن تقديمها لإخفاء حجم الكوارث البيئية التي تسببت فيها جراء عدم التزامها.

كما قامت منظمة السلام الأخضر بدور الوسيط أو الميسر وذلك باقتراح الإجراءات البديلة المؤقتة والمساعدة في تنفيذها في حال لم تؤدي المعاهدة الرسمية إلى نتائج ملموسة، فقد شاركت رفقة كل من لجنة أصدقاء الأرض العالمية للتشاور وجمعية المدافعين عن الحياة البرية في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي عام 1992 حيث تم التأكيد على أهمية وضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بين الدول والمنظمات غير الحكومية من اجل الحفاظ على البيئة وصيانة الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد أكدت منظمة السلام الأخضر خلال مؤتمر ديربان* حول التغيرات المناخية أهمية إجراء محادثات المناخ في القارة الإفريقية التي تواجه المشكلات الاجتماعية الأكثر خطورة نتيجة لتأثيرات تغيرات المناخ، حيث

* - انعقد مؤتمر ديربان حول التغيرات المناخية في جنوب إفريقيا سنة 2011 وكان القصد من هذا الاجتماع هو تمديد بروتوكول كيوتو، الضغط على الدول الكبرى للتوصل إلى اتفاقية شاملة وملزمة، دراسة مواضيع فرعية ومتعددة منها سبل نقل التكنولوجيا النظيفة، تقديم المساعدة للدول الأقل نموا.

دعت السلام الأخضر إلى تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية، وضرورة تبني التزام عالمي جديد للحد من انبعاثات الكربون إذ استمرت واشنطن في تأجيل هذا الأمر حيث شددت المنظمة أنه آن الأوان للحكومات الأوروبية والاقتصاديات الصاعدة الكبرى (الصين، والهند...) أن تتوقف عن التحجج بالولايات المتحدة للتتقاعس عن المشاركة في الالتزام لتقليص الإنبعاثات، فحسب منظمة السلام الأخضر الولايات المتحدة الأمريكية تتحدث بلغة بيئية لكنها تتصرف بقذارة أبعد ما تكون عن حماية البيئة.[1]

شاركت أيضا منظمة السلام الأخضر خلال "مؤتمر كوبنهاجن" أكدت خلاله في بيان صدر في اللحظة الأخيرة بين زعماء دول العالم على هامش مؤتمر الأمم المتحدة في كوبنهاجن أن المفاوضات التي أجريت تحت رعاية الأمم المتحدة فشلت ولم تتمكن من التوصل إلى اتفاق يقترب حتى مما هو ضروري للسيطرة على تغير المناخ.[2]

يمكننا القول من خلال النموذجين السابقين أن منظمة السلام الأخضر تمتلك مجموعة من الوسائل الفعالة التي تؤهلها لتمارس نفوذا وتأثيرا كبيرين في مجريات الأحداث البيئية على المستوى العالمي خصوصا فيما يتعلق بسياسات العمل، الضغط والمحاسبة والنفوذ فهي سياسات تستخدمها الدول في إطار صنع السياسات والأحداث الدولية بصفة عامة والسياسات البيئية بصفة خاصة.

الفرع الثاني: الوسائل المستخدمة في التأثير على الهيئات الرسمية وصناع القرار.

تعتمد منظمة السلام الأخضر على مجموعة من الأساليب والوسائل التي تهدف إلى التأثير في الرأي العام وصناع القرار والهيئات الرسمية، حيث يشكل "**الإدلاء بالشهادة**" ركنا مركزيا من أركان مساعي منظمة السلام الأخضر وأحد الأساليب التي تستخدمها المنظمة من أجل التأثير على الرأي العام، هذا السلوك يعتبر نمطا من أنماط النشاط السياسي, يربط الحساسيات الأخلاقية بالمسؤولية السياسية, فالمرء حين يشاهد فعلا منبوذا أخلاقيا, لا يستطيع أن يتغاضى عن رؤيته متجنبا الأمر، فإما أن يبادر إلى التحرك في سبيل الحيلولة دون حصول ذلك أو أن يراقب فيشهد على حصوله. وعلى الرغم من أن الإدلاء بالشهادة كثيرا ما يساعد على وقف حوادث تدمير البيئة, فإنه لا يهدف إلا للفت أنظار العالم إلى الضرر اللاحق الآن بالبيئة, ويؤدي هذا إلى تمكين أكبر عدد ممكن من الناس من امتلاك فهم بديل للشؤون المعاصرة وإلى دفعهم باتجاه التحرك ضد مثل تلك

[1]- الحسين شكراني، "مؤتمر ديربان حول التغيرات المناخية "، مجلة المستقبل العربي، العدد 397، (2012)، ص 228.

[2]- هشام بشير، "مستقبل البيئة بعد مؤتمر كوبنهاجن"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، العدد 182، (فيفري 2010)، ص 23.

الممارسات, تتمثل إحدى طرق منظمة السلام الأخضر على هذا الصعيد بالتحرك المباشر والبعيد عن العنف والإعلان عنه عبر وسائل الإعلام أمام العالم كله.

يبقى **التحرك المباشر البعيد عن العنف واحدا** من أشكال الممارسة السياسية لمنظمة السلام الأخضر هذا التحرك يشمل اقتحام بواخر صيد الحيتان, والنزول بالمضلات على المداخن, وسد مصارف النفايات الصناعية, وإطلاق منطاد في هذا الموقع أو ذاك من مواقع التجارب النووية, لا تلبث هذه التحركات أن تتمخض عن صور قابلة للإذاعة والبث عبر وسائل الإعلام بغية استثارة اهتمام وقلق أوسع الجماهير.[1]

إن منظمة السلام الأخضر تستطيع اسر اهتمام وسائل الإعلام لأن تحركاتها مثيرة ولافتة للأنظار، تقدم خلالها صورا مبهرة إلى وسائل الإعلام, حيث تقوم بدعوة الجمهور إلى أن يكون شاهدا, وبالتالي تمكن مختلف الشرائح والأطياف في جميع أنحاء العالم من الاطلاع على الأخطار البيئية وتحاول إيقاظ مشاعر الغضب لديهم, خصوصا مع الابتكارات الأخيرة على صعيد تكنولوجيا الاتصالات أن أتاحت فرصة انتقال المعلومات عبر كوكب الأرض خلال ثوان قليلة, رابطة بين زوايا العالم النائية, ومنظمة السلام الأخضر مشتبكة مع منظومة الاتصالات الشاملة لكوكب الأرض هذه لتقوم بالترويج لمبادراتها المباشرة.

وللوقوف على مدى قيام منظمة السلام الأخضر بتوظيف التحركات المباشرة النابذة للعنف قامت في إحدى حملاتها مثلا بإرسال سفينة تعقب أسطول صيد الحيتان الروسي، اكتشفت المنظمة أن الروس كانوا يقتلون حيتانا أصغر من الحجم المسموح به رسميا، كما حددته "الهيئة الدولية لصيد الحيتان"، ولتوثيق ذلك قامت المنظمة بتصوير عملية القتل، ولإضفاء صفة الإثارة على الأمر امتطى أعضاء المنظمة زوارق نفخ صغيرة ونصبوا كمائن بين سفن القنص وقطعان الحيتان، أثبتت الطريقة أنها ناجحة لأن صيادي السمك الروس امتنعوا عن إطلاق صنابيرهم خوفا من قتل أعضاء المنظمة، جرى بث الشريط عبر القنوات التلفزيونية، كما تم نشر الصور في الصحف والمجلات عبر العالم.

ثمة مثال أخر للمبادرة المباشرة ألا وهو حملة السلام الأخضر الهادفة إلى وقف استنزاف طبقة الأوزون، ففي سنة 1989 تسلل أعضاء السلام الأخضر إلى مجمع مصانع "دو بون" (Du pont) في "ديووتر" النيوجرسية، تمكن النشطاء من تسلق برج المجمع الذي يصل ارتفاعه إلى 180 قدما وتعليق لافتة زرقاء عملاقة

[1]- فرانك جي، ولتشنرو جون بولي، مرجع سابق، ص 669.

تمنح دوبون جائزة المدمرة الأولى لطبقة الأوزون في العالم، في اليوم التالي قامت المنظمة بقفل صندوق فولاذي فيه شخصان على سكك المصنع وعرقلة خروج مسحوق فحمات الكلور من المجمع، فعلى الرغم من ذلك واصل "دو بون" أعماله في تصنيع مادة فحمات الكلور، وعلى الرغم من استمراره في العمل فقد باتوا الآن يعلمون أن هناك آخرين يعرفون بالأمر ويشعرون بالقلق إزاء تأثيراته البيئية.

أضفت المنظمة على قضية الأوزون شكلا أو صيغة ووظفت صورة تعطيل عمليات "دو بون" لإطلاق رسالة مليئة بالقلق والخوف، لقد سبق لأحد أعضاء السلام الأخضر الأوائل "بول واطسون" أن قال :"حين تقوم بحركة فإنها تنتقل عبر آلة التصوير إلى عقول الناس، و الأشياء التي كانت في ما مضى دائرة الرؤية ونطاق العقل لا تلبث أن تصبح أمورا مألوفة لذا فإنك تستخدم وسائل الإعلام سلاحا".[1]

المطلب الثاني: علاقة منظمة السلام الأخضر بالفاعلين في السياسة الدولية.

خلال العقود الماضية كان هناك قدر كبير من علاقات التعاون بين المنظمات غير الحكومية مع مجموعة من الفاعلين وكان لهذه العلاقة تأثير هام على تشكيل القانون الدولي بالرغم من النقاشات الجارية حول مشروعية العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وكذلك الدول ومدى استقلالية هذه المنظمات غير الحكومية عن الدول والمنظمات الدولية.

الفرع الأول: الفاعلين الرسميين

وفي هذا السياق سنحاول دراسة علاقة منظمة السلام الأخضر كمنظمة غير حكومية، حيث تسعى في إطار عولمة نشاطها لإيجاد مجموعة من الروابط مع مختلف الفاعلين الدوليين سواء كانوا يمثلون الجانب الرسمي في التنظيم الدولي أو الجانب غير الرسمي من خلال التأثير في توجهاتهم خاصة في مجال البيئية وذلك عن طريق بث مجموعة من القيم والتوجهات البيئية، ولعل أهم الفواعل الرسمية التي يمكن الحديث عنها في هذا السياق تتمثل أساسا في الدول والمنظمات الدولية.

أولا: الدول: يشد انتباهنا ونحن بصدد دراسة طبيعة العلاقة بين منظمة السلام الأخضر والدول تلك الجدلية التي تحمل في طياتها صراع وتعاون، فالمظاهر الصراعية تتجلى في رفض بعض الدول الاعتراف بمنظمة السلام الأخضر ومنعها من إقامة فروع لها على أقاليمها مثل: دولة إسرائيل وبعض الدول الصناعية الكبرى لأنها تعتبر أن

[1]- المرجع نفسه، ص 271.

معارضة المنظمة لأنشطتها الاقتصادية هو تهديد لمصالحها الخاصة، فمثلا قامت الاستخبارات الفرنسية سنة 1985 بإغراق السفينة الخاصة بالمنظمة والمسماة "راينبو ريور" في المحيط الهادئ وذلك كرد فعل انتقامي على حملات المنظمة المتواصلة ضد فرنسا بسبب تجاربها النووية في المحيط الهادي، وفي جانب أخر يبين ازدواجية التعامل التي تتبناها الدول حيث قامت فرنسا بإلغاء تجربة نووية سنة 1992 في جزيرة "موروروا" في أعقاب زيارة هيئة المراقبة التابعة لمنظمة السلام الأخضر، تعهدت فرنسا خلالها بوقف التجارب النووية في حال أقدمت دول أخرى معينة على نفس الخطوة، وهذا المثال يوضح كيفية تعامل الدول مع المنظمات غير الحكومية، فالدول توفي بالتزاماتها تجاه المنظمات في حال كانت مطالب هذه الأخيرة بسيطة مثل: الحفاظ على المحميات والغابات والشواطئ وغيرها ولكن عندما يتعلق الأمر بنشاطات مهمة لها علاقة بالمصالح الإستراتيجية للدولة ففي هذه الحالة فإن الدولة لا تعترف بأي حق للمنظمة في الاعتراض عليها ولعل حادثة إغراق السفينة كما سبق الذكر دليل على ذلك.

لكن في المقابل أيضا هناك دول تبدي تعاونا منقطع النظير مع منظمة السلام الأخضر من خلال منحها هامشا أكبر لحرية العمل ومزاولة نشاطها، لكون هذه الدول في غالب الأحيان غير متمكنة من السيطرة على المشاكل البيئية، وبالتالي فإن منظمة السلام الأخضر تقوم بتعويض النقص في الأداء الدولاتي لحماية البيئة إذ تتولى مهمة المراقبة والتخطيط وإشراك الدولة في عملية تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بتطوير آليات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية ومن بين هذه الدول على سبيل المثال لا على سبيل الحصر "البرازيل" حيث يعود الفضل لمساهمة منظمة السلام الأخضر في حماية أجزاء مهمة من غابة الأمازون من الدمار نتيجة الاستغلال اللاعقلاني لمواردها من طرف الحكومة البرازيلية والشركات متعددة الجنسيات وذلك من خلال حملاتها المتواصلة التي كشفت فيها عن ممارسات المستثمرين المحليين والأجانب والتجاوزات الخطيرة على البيئية من خلال إزالة مساحات واسعة من الغابة لإنشاء منتجعات سياحية واستغلال الأخشاب وغيرها من النشاطات الاقتصادية، مع العلم أن معظم الأنشطة التي تتم في تلك المنطقة معظمها خارجة عن القانون حيث تتميز بطريقة همجية وغير ممنهجة مما يقضي على تلك الموارد، وكان الرابع عشر من فيفري من سنة 2006 يوم انتصار لمنظمة السلام الأخضر وللشعب البرازيلي ككل حيث تم إصدار مرسوم رئاسي يقضي بوضع 6.4 مليون هكتار من الغابة تحت الحماية الحكومية لتكون محمية طبيعية تضم اكبر تنوع حيواني ونباتي.

بالإضافة إلى البرازيل توجد دولة أخرى تعمل إلى جانب منظمة السلام الأخضر بدعم كامل وهي "هولندا" حيث يوجد مقر المنظمة في العاصمة "أمستردام"، وقد حققت هولندا بفضل مجهودات منظمة السلام الأخضر انجازات هامة من خلال التركيز على الجانب التوعوي ونشر الثقافة البيئية، واستطاعت بفضل حملاتها المتواصلة التأثير على الحكومة الهولندية لإصدار تشريعات بيئية تتعلق بمنع استخدام المواد الكيميائية السامة في مختلف المنتجات إضافة إلى تشجيع المواطنين على استخدام الطاقة الشمسية والتخلي عن الأنواع التقليدية مثل الغاز الطبيعي والنفط وغيرها لما لها من تأثيرات سلبية على البيئة، وبذلك تعتبر هولندا واحدة من الدول التي نجحت في العمل على التوفيق بين المتطلبات التنموية والسلامة البيئية من خلال إشراك الفاعلين المدنيين في عملية التنمية البيئية، وهذا النموذج يكشف لنا أن إشراك الفواعل غير الدولاتية في عملية الحوكمة البيئية يتيح فرصة صياغة المشاريع البيئية ذات البعد المستدام إذ أن تكامل الرؤى والتوجهات يؤدي إلى تكامل وظيفي بين الدولة والفواعل الأخرى سواء كانت في مستوى تحت الدولة أو فوق الدولة.

ثانيا: المنظمات الدولية: نتيجة للضغوط التي مارستها بعض الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم تعديل مسودة ميثاق الأمم المتحدة بإضافة مادة جديدة تخول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التشاور مع المنظمات غير الحكومية وذلك وفقا للمادة 71، وقد تم لاحقا اعتماد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم B (X) 288 والذي يتضمن التشاور مع المنظمات الدولية غير الحكومية في فيفري من عام 1950.

والجدول التالي يوضح المستويات الثلاثة التي تنمح الأمم المتحدة بموجبها وضعية استشارية للمنظمات غير الحكومية:[1]

[1]- جون بيليس، وستيف سميث، مرجع سابق، ص 624.

1946- 1950	1950- 1968	1968- 1996	1996 - .	نوع المنظمة غير الحكومية
الفئة -أ	الفئة - أ	الفئة — أ	وضعية عامة	عالمية -عضوية واسعة معنية بقضايا عديدة.
الفئة - ب	الفئة - ب	الفئة -ب	وضعية خاصة	إقليمية وعامة أو تخصصية أو وضعية عالمية.
الفئة - ج	سجل	جدول	جدول	منظمات صغيرة أو عالمية التخصص أو تعمل مع وكالات الأمم المتحدة .

الجدول رقم 02: المستويات الثلاث التي تمنح فيها الأمم المتحدة الوضعية الاستشارية للمنظمات غير الحكومية.[1]

وحسب هذا التصنيف فإن منظمة السلام الأخضر تصنف ضمن الفئة الأولى أي في وضعية عامة وفق لتعديل القرار رقم 31/1996 وذلك نظرا لانتشارها الواسع عبر العالم حيث توجد فروعها في أكثر من 40 دولة عبر القارات الـ5 والخريطة التالية توضح ذلك:

[1]- جون بيليس ، ستيف سميث، ص.627 .

الخريطة رقم 02: مكاتب منظمة السلام الأخضر عبر العالم.

المصدر: الموقع الرسمي للمنظمة: www.greenpeace.org

الفرع الثاني: الفاعلين غير الرسميين.

تناولنا في الجزء السابق علاقة منظمة السلام الأخضر بالفاعلين الرسميين في السياسة الدولية حيث كشف لنا تحليل طبيعة العلاقة عن وجود حساسية عالية من طرف الدول أو المنظمات الدولية إضافة إلى تقاطع المصالح الكبرى للدول مع أهداف وطموحات المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وهو ما سينتج عنه نوع من التجاذبات المصلحية التي عادة ما تتجلى في صراعات ذات أبعاد مختلفة سياسية أو اقتصادية أو حتى ثقافية من خلال الحملات الدعائية وتسخير وسائل الإعلام المختلفة فهي بمثابة حرب باردة لكن أطرافها هذه المرة كيانات رسمية وأخرى غير رسمية وعلى عدة جبهات بيئية أو اقتصادية وغيرها.

سنحاول في هذا الجزء أن نتطرق إلى طبيعة العلاقة التي تجمع بين المنظمات غير الحكومية فيما بينها مع التركيز دائما على منظمة السلام الأخضر وبين هذه الأخيرة والشركات متعددة الجنسيات.

أولاً: المنظمات غير الحكومية: تختلف طبيعة العلاقة بين منظمة السلام الأخضر والمنظمات الدولية باختلاف أهداف وأنشطة كل منظمة وفي الآونة الأخيرة ازداد عدد المنظمات غير الحكومية ازديادا ملحوظا يعود أساسا إلى انتشار الوعي بقصور الدولة عن أداء مهام كثيرة خاصة فيما يتعلق بحماية البيئة، مما جعل تجاوز الدولة وتشكيل تحالفات عبر وطنية أمرا مهما مادام يجلب المنفعة ويعوض النقص في الأداء الدولاتي وذلك يتم عادة عن طريق تشكيل تحالفات وشبكات عبر وطنية تتيح لهذه المنظمات التنسيق فيما بينها وتبادل الخبرات.

ومنظمة السلام الأخضر في إطار نشاطها الأوسع عبر العالم تشكل شبكة تحالفات مع منظمات مماثلة لها مثل الصندوق العالمي للحياة البرية وجمعية أصدقاء الأرض وغيرها من المنظمات التي لها نفس الاهتمامات البيئية، فالمنظمة تهدف بالأساس إلى تبادل المعلومات والاتصال بينها وبين المنظمات التي تنشط في نفس المجال ويتم تسهيل هذا التبادل الأفقي للمعلومات والأفكار من خلال آلية قد تكون رسمية أو غير رسمية.

ثانيا : الشركات متعددة الجنسيات: تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات نوعا آخر من الفاعلين الدوليين غير الحكوميين حيث تتميز بسعيها إلى الربح وبحقل نشاطاتها الذي يغطي عددا من البلدان تتواجد فيها فروع لها، تمتد شبكة نشاطها اليوم في العالم كله، فهي تغطي مجالات متنوعة بدءا من المواد الأولية ووصولا إلى الخدمات،

ومرورا بالقطاع الصناعي، وتلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا حاسما في نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية.[1]

وقد أطلق كل من "بارنت ومولر" على الشركات المتعددة الجنسيات اسم "المشروع الكوني" وعرفاها بأنها: "أول مؤسسة في تاريخ البشرية مكرسة للتخطيط المركزي على نطاق العالم"[2]

في حين يؤكد مايكل تانزر أنها: "مشاريع قليلة العدد عملاقة في حجمها وهي ذات عملية تصنيع مباشرة في دول مختلفة وذات هيكل عالمي في تعدد وتشعب إنتاجها ومناطقها الإدارية وتغطي فعالياتها الإنتاجية بسلع مختلفة ومناطق جغرافية متباينة"[3].

أما التعريف البسيط للشركات متعددة الجنسيات فهو يشير: "إلى أنها تلك الشركات التي تمتد فروعها إلى عدة دول وتحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير السلعي والخدمي خارج دولها الأصلية وذلك من خلال إستراتيجية عالمية موحدة، وتتسم باستخدامها لأحدث المنجزات التكنولوجية وتدار بصورة مركزية في موطنها الأصلي".

وفي تحديد طبيعة العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات لا توجد هناك محددات واضحة تبين طبيعة تلك العلاقة أو مؤشرات يمكن بها قياس مدى التعاون الموجود أو الصراع وبالتالي فان أغلبية الكتابات تناولت التأثير الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات على صناع القرار والحكومات إضافة إلى الإشارة لبعض المواجهات التي تحصل بينها وبين المنظمات البيئية غير الحكومية، فهذه الأخيرة تعارض بعض أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات نظرا لكونها لا تحترم المعايير البيئية وتتعمد في اغلب الأحيان إتباع أسلوب استغلال غير ممنهج ينتج عنه إضرار بيئية كبيرة والسبب في إتباع هذا الأسلوب هو أن معظم استثمارات تلك الشركات تتم خارج بلدانها خاصة في بلدان العالم الثالث التي لا تهتم بالمعايير البيئية، وإنما تركز على عملية استغلال الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة وفي هذا السياق فإن الشركات متعددة الجنسيات تستغل هذه الظروف لتحقيق اربحها على حساب الأوضاع البيئية المتردية في تلك البلدان وهي وضعية ترفضها المنظمات

[1]- فليب برايار، محمد رضا جليلي، **العلاقات الدولية**، ط1(بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2009)، ص 62.

[2]- ثامر كامل محمد الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، ط1(الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص 197.

[3]- مايكل تانزر، **من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الدولي: دور الشركات متعددة الجنسيات**، ترجمة: عفيف الرزاز، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1981)، ص 123.

البيئية غير الحكومية التي تعمل على الحد من تلك التجاوزات بالتصدي لها عن طريق الحملات الإعلامية حيث يقوم نشطاء منظمة السلام الأخضر على سبيل المثال بجمع الأدلة من موقع الأنشطة التي تقوم بها الشركة إضافة إلى بعض العينات من المواد السامة إن وجدت ثم يتم بث كل هذه المعطيات أمام الرأي العام العالمي عن طريق وسائل الإعلام وبعد ذلك يتم تنظيم حملات مقاطعة لتلك الشركات، فمثلا نجحت منظمة السلام الأخضر في دفع "شركة آيبل" للصناعات الالكترونية إلى التخلي عن استخدام المواد السامة في منتجاتها المختلفة، وقد أعلنت هذه شركة في 27 مارس 2007 عن تغيير سياستها الإنتاجية وقامت بتغيير لون رمز الشركة من تفاحة رمادية إلى تفاحة خضراء كتعبير عن تبني الشركة لسياسات إنتاجية صديقة للبيئة.

لذلك تعتبر منظمة السلام الأخضر في طليعة المنظمات التي تطالب **بمساءلة الشركات** المتعددة الجنسيات حيث كثفت المنظمة حملتها المتعلقة بالمطالبة بإخضاع الشركات الكبرى للمساءلة البيئية والاجتماعية، وجعلتها محور نشاطاتها أثناء المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ سنة 2002، وقد طورت المنظمة مجموعة من مبادئ مساءلة الشركات أسمتها مبادئ "**بوبال لمساءلة الشركات**"، وذلك تذكيرا بكارثة تدفق الغازات السامة من مصنع شركة "يونيون كارباید الأمريكية" في مدينة بوبال في الهند سنة **1984** والذي أودى بحياة الآلاف بدون أن تقوم الشركة بدفع مستحقات وتعويضات للضحايا أو تنظيف منطقة الكارثة، وكرد فعل نشرت منظمة السلام الأخضر تقريرا موثقا بفضح الكثير من "جرائم البيئية" التي ارتكبتها صناعات كبيرة حول العالم وتسببت بمشاكل مباشرة للإنسان والطبيعة، وتوضح هذه الحالات كيف أن الصناعات تنجو دائما بفعلتها دون أن تتمكن السلطات المحلية أو الدولية من مقاضاتها وإجبارها على تنظيف المنطقة الملوثة أو دفع تعويضات تتناسب مع الأضرار.[1]

استطاعت منظمة السلام الأخضر أيضا إبراز تأثير أعمال الشركات المتعددة الجنسيات على البيئة، حيث أصبحت "شركة شل" هدفا واضحا لحملة منظمة السلام الأخضر ضد إغراق منصة الحفر التابعة لشركة "برينت سبار" في بحر الشمال سنة 1995، هذه الحملة منعت الشركة من دفن النفايات الفولاذية التي تنجم عن تفكيك المنصة في أعماق البحار قبالة شواطئ الجزيرة "شيتلاند" وعمدت "شل" بدلا من ذلك إلى تقطيع المنصة إلى قطع صغيرة لاستخدامها في إنشاء رصيف بحري لعمليات الشحن في النرويج.[2]

---

[1]- باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، 277.

[2]- سلام الربضي، **المقاربات والمتغيرات العالمية: عصر الدولة وعصر السوق**، ط1(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص 91.

في هذا الإطار نتيجة هذا المناخ العالمي الضاغط بذلت الكثير من الشركات المتعددة الجنسيات جهودا مختلفة لتجنب التشهير بها ومحاولة تلميع صورتها مما ينعكس إيجابا على تسويق منجاتها، في المقابل فشلت منظمة السلام الأخضر في التأثير على بعض الشركات البترولية العملاقة مثل: بريتش بتروليوم، ميتاغاز الروسية، شوم بارجي الألمانية، وذلك بدفعها إلى تبني سياسات بيئية معتدلة نتيجة قدرة هذه الشركات على الحد من تأثير هذا النوع.

المطلب الثالث: إسهامات منظمة السلام الأخضر في الحد من استخدام التجارب النووية من أجل حماية البيئة.

لعل منظمة السلام الأخضر هي أشهر وأهم منظمة غير حكومية ناشطة في مجال مناهضة المواد النووية, ورغم أنها عملت على مسائل بيئية متنوعة إلا أن حملاتها الأساسية كانت ضد التجارب النووية وقتل الحيتان والفقمة، حيث اعتمدت على طريقة المواجهة القوية بفضل مجهودات فريق المنظمة الذي يتركز أساسا على تكتيكين هما: الضغط و العمل المباشر كما أنها استفادت من التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة.

الفرع الأول: نموذج تدخل منظمة السلام الأخضر في التجارب النووية الفرنسية.

تعرضت سفينة غرينبيس الأساسية "محارب قوس قزح" سنة 1985 للقصف من مرفأ اوكلندا, فيما كانت على وشك الانضمام إلى أسطول الاحتجاج على التجارب النووية الفرنسية في موروروا في جنوب المحيط الهادي, غرقت السفينة وقضي على المصور "فرناندو بيريرا" الذي كان يعمل على متنها, فيما بعد اتضح أن المسؤولين على الحادث عملاء في المخابرات الفرنسية كانوا عازمين على الحول دون عرقلة برنامج التجارب النووية الفرنسية، مما دعم موقف منظمة السلام الأخضر واكتشفت أن سلطتها الأخلاقية مع الرأي العام الدولي قد تزايدت بعدما وقعت ضحية عمل إرهابي برعاية أمريكية, على الرغم من المأساة كانت غرينبيس عازمة على مواصلة حملة الضغط على الأقل وأرسلت فريقا إلى جنيف للسعي لتحقيق معاهدة حظر للتجارب النووية الشاملة عبر استمالة الموفدين إلى المؤتمر الثالث لمراجعة معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

أرادت منظمة السلام الأخضر أن تمنع الدول ذات العضوية في المعاهدة الأخيرة الاتفاق على أي قرارات حتى تلتزم الدول النووية بدء مفاوضات حول فرض حظر شامل على التجارب النووية لما هو وارد في مقدمة معاهدة الحد من انتشار الأسلحة، فعلى الرغم من استعانة غرينبيس بأفضل الأشخاص المزودين بمواد ومعلومات

مقدمة بشكل محترف يتخطى ما كان معهودا لدى المنظمات الحكومية حينها, إلا أنها لم تحقق النجاح, وتعلمت المنظمة درسا قيما وهو أن التأثير في المواقف الدبلوماسية يقتضي من المجتمع المدني ممارسة الضغط مسبقا على الحكومات والمسؤولين الذين يصدرون القرارات، ويصدرون التعليمات.

بعد سنتين من الركود في إطار محاربة التجارب النووية اثر غرق سفينتها سعت غرينبيس إلى وضع إطار جديد لاستراتيجياتها، وهدفت حملتها إلى فرض حظر على التجارب إلى إظهار استمرار التجارب التي تجريها تحت الأرض كل القوى النووية.[1]

عادت غرينبيس سنة 1990 إلى موقع التجارب الفرنسية في "موروروا" مع سفينة "محارب قوس قزح" الجديدة اثر تمهيد الطريق بفضل الدراسات العلمية وكتاب يبرز المخاطر الناجمة عن التجارب، لذلك تم اعتقال أعضاء الطاقم لاختراق المنطقة المحظورة الممتدة على نطاق 12 ميلا، لكنهم نجحوا في تهريب عينات من المياه تتضمن الحيوانات والنباتات، حيث كشفت التحاليل لهذه العينات التي نشرتها غرينبيس في سبتمبر 1991 وجود البلوتونيوم المشع والسيزيوم*، نتيجة لذلك نشرت تقارير عن التلوث مع بروز مطالب وقرارات إضافية في البرلمان الأوروبي لإجراء تحقيق مستقل في موقع التجارب الفرنسي بعدما تجاهلت الحكومة منظمة غرينبيس، علقت هذه الأخيرة لافتة ضخمة على قوس النصر في باريس كتب عليها عبارة "لا للتجارب" وعاد ناشطوها إلى موقع التجارب في المحيط الهادي في بداية العام 1992 بتركيزها على العلم وعلى أثار التجارب الصحية والبيئية بدلا من مواجهة مسالة الأسلحة مباشرة، وقد لاحظت غرنبيس الاهتمام الفرنسي المتزايد بالبيئة ونجحت بالتالي في الحصول على تغطية إعلامية متعاطفة أكثر من السابق، وفي أفريل 1992 أعلنت فرنسا وقف التجارب النووية من جانب واحد.[2]

سيكون في الأمر مبالغة إذ تم القول أن غرينبيس فازت وحدها بهذه الخطوة التي اتخذها الرئيس الفرتسي السابق "جاك شيراك", فلا شك أن تعاون المنظمة مع سياسي أحزاب الخضر في البرلمان الأوروبي والضغط البارز في مواقع التجارب قد ساهما في ذالك, ولعل مجموعة من العناصر السياسية والعملية قد أدت إلى ذلك القرار.

---

[1]- آن فلوريني، **القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية**، ترجمة: تانيا بشارة، ط1(بيروت: دار الساقي، 2005)، ص 78.

*- البلوتنيوم هو معدن ثقيل جدا وعالي الكثافة، أكثف من الرصاص، مشع وسام اكتشف في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1940، هذا المعدن تستخدم طاقته لصناعة القنابل النووية، وقد انتشر استخدامه وأصبح أكثر شهرة خاصة بعد استعماله في القنبلة الذرية التي ألقيت على نكازاكي، أما السيزيوم فهو عنصر كيميائي اكتشفه العالمان الألمانيان "روبرت بونسن" و"گوستاف كيرشهوف" عام 1860، يستخدم هذا العنصر الكيميائي في التطبيقات النووية، البحث عن النفط وغيرها، ويعتبر هذا العنصر مصدر رئيسي للإشعاع النووي.

[2]- آن فلوريني، مرجع سابق، ص 80.

غابت حملات غرينبيس لنزع السلاح لمدة معينة، لتعود سنة 1995 في الذكرى العاشرة لقصف سفينة "قوس قزح" الأولى وبعد شهر على إعلان الرئيس "جاك شيراك" نهاية وقف التجارب الفرنسية بث في أنحاء العالم اقتحام رجال الكوموندوس في البحرية الفرنسية للسفينة بعد أشهر عادت منظمة غرينبيس إلى "موروروا" ووضعت المزيد من قواربها بجانب "محارب قوس القزح" مرة أخرى تم حجز السفن لكن هذه المرة فقدت المنظمة النية الحسنة التي خيمت على الأعمال السابقة معتبرة أن حجز السفن هزيمة كبرى، وتبعا لهذه القضية أغلق مكتب غرينبيس في فرنسا لمدة عامين وعوضت فرنسا ما قيمته 8 مليون للمنظمة تعويضا للخسارة.

في سنة 2010 قامت منظمة السلام الأخضر ما بين جانفي إلى افريل من نفس السنة بحجز قطار مملوء بالنفايات النووية الفرنسية الموجهة إلى روسيا عبر السفن، وفي نفس الوقت قامت بتعليق مناشير وأعلام في مدخل المصنع كتب عليها "روسيا ليست قمامة" هذا الموقف حرك الرأي العام الروسي أيضا ليعبر عن ذلك بمجموعة كبيرة من الاحتجاجات، ومن أجل الوصول إلى قرار عملت سفن المنظمة على عرقلة هذا العمل، كما وضعت عارضة على الانترانت ممضية من طرف المواطنين موجهة إلى وزير الطاقة والمحيط الفرنسي في أواخر ماي اتخذ قرار بالتخلي عن نقل هذه النفايات النووية.

كما نجح مناضلو منظمة السلام الأخضر في اقتحام ثلاثة مفاعلات نووية في فرنسا أحدها في ضاحية نوجون سور سين (Nogent-sur-Seine) قرب العاصمة باريس دون أن ينتبه لهم الحراس، مما يدفع إلى التساؤل حول قيمة التدابير الأمنية الإضافية المزعومة من طرف السلطات بعد كارثة فوكوشيما النووية، في عملية الاقتحام التي كشفت عن ضعف خطير في تدابير السلامة في هذه المنشآت الحساسة تسيء إلى الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" وحكومته قبل ستة أشهر فقط من انطلاق الانتخابات الرئاسية.

فمناضلو منظمة السلام الأخضر تمكنوا من تسلق قبة إحدى المحطات النووية دون أن يتعرضوا لأي إزعاج من نظام الإنذار والفريق الأمني، عدد من زملائهم اقتحموا مواقع نووية أخرى، حيث تقول المتحدة باسم منظمة السلام الأخضر "صوفيا ماجنوني دينتينيانو": "بكل وضوح الهدف اليوم هو التأكيد على حساسية وهشاشة منشآتنا النووية حيث أننا تمكننا في أقل من 15 دقيقة من الوصول إلى النقطة الأكثر حساسية في المحطات النووية"، وقد علق وزير الطاقة والصناعة الفرنسي "إيريك بوسون" على الحدث قائلا: "إذا كانوا قد نجحوا في الدخول وإذا أكدت التحقيقات ذلك، فمعناه أنه توجد اختلالات وأنه يتعين اتخاذ تدابير حتى لا يتكرر ذلك".

الجدل قائم في فرنسا اليوم يدور حول استخدام الطاقة النووية بعد مطالبة المدافعين عن البيئة والحزب الاشتراكي بإغلاق المنشآت النووية الأربع والعشرين الأقدم في البلاد بحلول عام 2025، الموضوع شديد الحساسية في بلد تنتج منشآته النووية الـ 58 ثلاثة أرباع حاجاته من الكهرباء ويعد الأكثر تبعية في العالم للطاقة النووية[1].

هكذا استطاعت منظمة السلام الأخضر عبر سلسلة طويلة من الحملات على التجارب النووية الفرنسية من أن تعبر على مدى قدرتها على التأثير على صناع القرار الفرنسي حيث أجبرتهم في كل حملة من حملاتها على التراجع ثم التعديل وفي النهاية التخلي عن مثل هذه المشاريع التي تضر بالإنسان وتضر بالبيئة.

الفرع الثاني: موقف منظمة السلام الأخضر من التجارب النووية الأخرى عبر أنحاء العالم.

في سنة 1990 اعترضت المخابرات الروسية سفينة (ام في غرينبيس) بعدما أرسلت قاربا مع أربعة ناشطين وأجهزة لكشف الأشعة إلى موقع التجارب السوفياتية في "نوفايا زمليا", حيث سجلت معدلات مرتفعة في الإشعاعات في أبراج التجارب النووية المهجورة، لقد احتجزت السفينة وأفراد طاقمها لأسبوع مما أطلق حملة كبيرة في مختلف أنحاء العالم، فدعا رئيس بلدية موسكو "بوريس يلسين" الرئيس "غورباشوف" علنا لإنهاء التجارب النووية، في 18 أكتوبر 1990 بعد ترحيل طاقم غرينبيس أجرى الاتحاد السوفيتي تجربته النووية المقررة، ولو كان الوقت قد تخطى الموعد الأساسي في موقع "نوفايا زميليا" وواجه انتقادا من كل أنحاء العالم، لقد كانت تلك أخر تجربة سوفيتية من جانب واحد.

سرعان ما اتبعت منظمة السلام الأخضر أحداث "نوفايا زمليا" بتحركات متزامنة في لندن ونيفادا، للفت الأنظار إلى التجربة البريطانية المقررة، علق فريق من المتسلقين في لندن لافتة ضخمة على جسر البرج كتبوا عليها عبارة "أوقفوا التجارب النووية البريطانية" أرسلت غرينبيس في الوقت نفسه أربعة ناشطين بمن فيهم ثلاث نساء بريطانيات (كن سابقا في معسكر غرينهام النسائي للسلام)* إلى موقع نيفادا، وبعد السير لمدة ثلاثة أيام

---

[1]- -------، منظمة السلام الأخضر تفضح مدى هشاشة التدابير الأمنية في المنشآت النووية الفرنسية، تم تصفح الموقع يوم: 2012/07/05

www.greenpeace-breaks-into-french-nuclear-sites.htm

*- غرينهام النسائي للسلام هو كومون نسائي في نيوبيري في انجلترا ظهر سنة 1981 كان الهدف من ظهوره هو التفاوض على إنهاء انتشار السلاح النووي في "قراهن"، واعتراضا على وضع صواريخ جوية نووية أمريكية في قاعدة جرينهام الجوية في بيركشاير في إنجلترا، حيث احتشدت ثلاثون ألف من النساء البريطانيات وتمكن بعد 19 عاما أي سنة 2000 من استرجاع هذه الأرض وتم فتح هذا المعسكر.

بلغوا موقع الانفجار المقرر الذي توقف ثلاث دقائق فقط على التفجير، وقد سبب هذا العمل الذي حظي بتغطية إعلامية كبيرة ومن تم التوقيفات التي تلته إحراجا كبيرا للسلطات الأمريكية والبريطانية واسترعى انتباها واسع النطاق، بما أن الخطوتين حضينا بتغطية مكثفة من صحف الفضائح البريطانية والصحف السياسية كما تناولها بعض وسائل الإعلام الأمريكية والدولية.

عالجت منظمة السلام الأخضر قضية أخرى حول انفجار مفاعيل تشرنوبيل في أوكرانيا حيث ذكرت أن الحليب وسلعا غذائية أساسية أخرى ما زالت ملوثة في بعض أنحاء أوكرانيا جراء التسربات الإشعاعية من مفاعل تشرنوبيل وذلك عقب مرور 25 عاما على أسوأ كارثة نووية يشهدها العالم، حيث نقلت "رويترز" عن المنظمة قولها في تقرير نشرته قبيل المؤتمر الدولي حول مفاعل تشيرنوبل الذي تستضيفه أوكرانيا في 19 افريل 2011 أن الاختبارات التي أجريت على بعض منتجات الحقول على امتداد مسافة 60 كيلومترا حول مفاعل تشيرنوبل في ثلاث مناطق في أوكرانيا خلال الأيام الأخيرة ركزت على تلوث الأغذية المنتجة محليا بمواد مشعة نقلتها الرياح في أرجاء المنطقة، وقد أظهرت النتائج درجات متفاوتة من تلوث الأغذية كالحليب ومشتقاته والفطر والتوت والخضراوات التي تزرع تحت الأرض مثل الشوندر والبطاطا والتي تمثل عناصر رئيسية في النظام الغذائي في المناطق الريفية، فقد أشار التقرير إلى أنه في العديد من الحالات كان "سيزيوم 137" يفوق المستويات المقبولة للأطفال والشباب صغار السن. [1]

لذلك عبرت منظمة السلام الأخضر في بيانها أن هناك حاجة لإجراء تقييم شامل وعلمي للتلوث الإشعاعي للأراضي الزراعية ومعالجة تلك الأراضي حتى تصبح صالحة للاستخدام الزراعي، ومن جهتها عبرت "ايرينا لابونسكا" وهي عالمة في المنظمة أن سيزيوم 137 يمثل تهديداً للصحة العامة وخاصة بالنسبة للأشخاص الذين يستهلكون الأغذية المذكورة بشكل يومي تقريبا، وأضافت أنه من السابق لأوانه إنهاء برنامج المراقبة من قبل الحكومة الأوكرانية وأنه يجب المضي في ذلك البرنامج حتى تتمكن من مساعدة السكان على كيفية التعامل مع هذا النوع من التهديدات البيئية.

[1]- أميمة دودار، تقرير منظمة السلام الأخضر البيئية، تم تصفح الموقع يوم: 2012/10/15.
http://queenegypt96.maktoobblog.com/11537/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D9%85%D9%86%/

يعتبر تقرير المنظمة أمرا هاما بالنسبة للحكومة الأوكرانية التي ماطلت في مراقبة الأغذية الملوثة جراء الإشعاعات المنبعثة من تشيرنوبل، موقف منظمة السلام الأخضر هذا حرك الحكومة الأوكرانية فسعت إلى الحصول على 600 مليون يورو أي ما يعادل 840 مليون دولار كتمويل إضافي لبناء درع جديد ضخم فوق المفاعل الذي انفجر عام 1986 والذي تسبب بقذف الحطام المشع إلى بيلاروسيا ومناطق أخرى من أوروبا.

بعد انفجار مفاعل فوكوشيما هيمن الخوف على دول العالم وخاصة الدول الصناعية الكبرى بشأن أمن المفاعلات النووية بعد الكارثة التي تعرض لها المفاعل النووي في محطة "فوكوشيما دايتشي" شمال شرق اليابان والتي شهدت انفجارات في أحد مفاعلاتها الستة المتضررة بالزلزال الذي ضرب اليابان في 11 مارس 2011 حيث أعاد إلى الأذهان كارثة مفاعل تشيرنوبل في أوكرانيا عام 1986.

في 29 فيفري 2012 أصدرت غرينبيس تقريراً بعنوان "الدروس المستفادة من فوكوشيما"، الذي يظهر أن هذه الكارثة النووية لم تكن كارثة طبيعية، بل هي نتيجة فشل الحكومة اليابانية والمسؤولين والقطاع النووي بأكمله، فالاستنتاج الرئيسي من هذا التقرير هو أن هذه الكارثة هي من صنع الإنسان وأنها قد تتكرر وأي محطة نووية في العالم معرضة حياة الملايين للخطر.

وقد حثت غرينبيس في هذا التقرير الحكومة اليابانية على عدم إعادة تشغيل محطات الطاقة النووية كخطوة أساسية لبداية الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وتدعو إلى إنهاء عصر النووي في العالم كله بحلول عام 2035.

على الرغم من أن الزلزال الذي ضرب شرق اليابان سنة 2011 وموجة التسونامي التي تلته، قد ساهما في حصول كارثة فوكوشيما النووية، لكن يبقى السبب الرئيسي لهذه المشكلة هو الفشل التنظيمي لهيكل القطاع النووي والنفوذ السياسي الذي يقف خلفه، لذلك أعلنت "غرينبيس" أن ناشطيها عبروا عن تضامنهم مع المتضررين والناجين من زلزال 2011 في اليابان الذي أدى إلى كارثة فوكوشيما النووية، وقام هؤلاء بتسلق قمة جبل فوجي حاملين رسائل التضامن كتبها لهم الآلاف من حول العالم عبر "تويتر"، حيث تسلق قمة فوجي أحد عشر ناشطاً من كندا، فرنسا، ألمانيا، المجر، ايطاليا، بولندا، اسبانيا، السويد، سويسرا والولايات المتحدة، رفعوا

لافتة كتب عليها "لا للنووي" كما قام فريق آخر من الناشطين برفع لافتة ثانية تقول "مستقبل بلا نووي" أمام بحيرة ياماناكاكو عند سفوح جبل فوجي.[1]

وقال "واكاو هانوواكا" مدير الحملات في غرينبيس اليابان: " لقد جمعت غرينبيس هذه الرسائل من آلاف اليابانيين من حول العالم، وجاءت بها إلى هذه القمة لإقناع الحكومة اليابانية بأن عليها الإصغاء إلى أصوات الناس بدلا من صوت الصناعة النووية"، وتابع قائلا :"في الحادي عشر من مارس، سوف نتوقف للتفكير في الأرواح التي فقدناها في الكارثة المأسوية قبل عام، ولكن علينا أن نتذكر أيضا أولئك الذين تعرضت حياتهم للخطر وما زالت ترزح تحت رحمته بسبب التلوث الإشعاعي*".

أصدرت غرينبيس في طوكيو تقريرا بعنوان "الدروس المستقاة من فوكوشيما" يظهر أن معاناة الناس من آثار كارثة فوكوشيما، إنما هو نتيجة انعدام المسؤولية لدى السلطات اليابانية التي اختارت تجاهل مخاطر المفاعلات النووية على حساب تحقيق أرباح من الصناعة النووية، معتبرة المال أولوية متقدمة على السلامة العامة، وفي هذا الإطار قالت مسؤولة حملة النووي في غرينبيس الدولية "أسليهان تومير": "فوكوشيما هي كارثة من صنع الإنسان كان يمكن تجنبها، لقد أعطيت الأولوية للمصالح والأرباح على حساب صحة الإنسان والسلامة العامة"، وأضافت "يجب على الحكومات في جميع أنحاء العالم التخلص من هذه التكنولوجيا الخطيرة، والاستثمار في الطاقة المتجددة التي هي أقل كلفة ونظافة وأمانا".

نتيجة لذلك قام نشطاء غرينبيس بالتحرك في 19 بلدا لتذكير الحكومات التي تنظم المفاعلات النووية بأن فوكوشيما التالية ستكون مسؤوليتهم، وقد نظمت هذه التحركات لتسليط الضوء على حقيقة وجود أكثر من 400 مفاعلاً نووياً في العالم يشكلون تهديدا مستمرا لمئات الملايين من الناس الذين يعيشون في محيط المفاعلات، كما تشكل هذه المفاعلات تهديدا كبيرا على بيئة وتشمل هذه تحركات:

- نزول 106 ناشط وناشطة في زي يمثل الإشعاع النووي إلى مواقع مزدحمة في شوارع جاكارتا في اندونيسيا، ونم نشر 30 لوحة إعلانية في أكبر خمسة مقاطعات في بانكوك وتايلاند.

---

[1]- تقرير منظمة السلام الأخضر: حادثة فوكوشيما، تم تصفح الموقع: 2012/10/20.
/http://www.greenpeace.org/arabic/news/greenpeace-fukushima-nuclear-report

*- التلوث الإشعاعي يحدث عند انطلاق أو تسرب المواد المشعة (صلبة, سائلة أو غازية) من الأوعية التي تحتويها من خلال ثقوب أو شروخ بها أو نتيجة لانفجارها، لتندمج المواد المشعة بعد تسربها في عناصر البيئة المختلفة مثل الماء والتربة والهواء لتنتقل بعد ذلك إلى الإنسان.

- تجمع نشطاء منظمة السلام الأخضر أمام متحف آيا صوفيا في اسطنبول، تركيا، وقاموا بوضع براميل إشعاعية مزيفة على شاطئ قرب كيب تاون.
- في جنوب إفريقيا سلطت الضوء على التكاليف الحقيقية للطاقة النووية.
- في بلجيكا قامت بتحركات في أنتويرب ولييج لتسليط الضوء على ضعف خطط الإخلاء في حال وقوع حادث نووي.

وفي هذا الصدد ذكر "جان بيرانك" من فريق الطاقة في غرينبيس الدولية: "إن أي مفاعل نووي يمكنه أن يكون كارثة فوكوشيما التالية، وستقع المسؤولية على الحكومة في ذلك البلد لتجاهلها مخاطر الطاقة النووية" وأضاف قائلا "هذا اليوم الذي كرسناه للتحركات المناهضة للنووي يسلط الضوء على أن الأخطاء التي ارتكبت في اليابان وأدت إلى كارثة فوكوشيما يتم تكرارها في كل مكان في العالم توجد فيه مفاعلات نووية تعرض حياة الملايين للخطر".

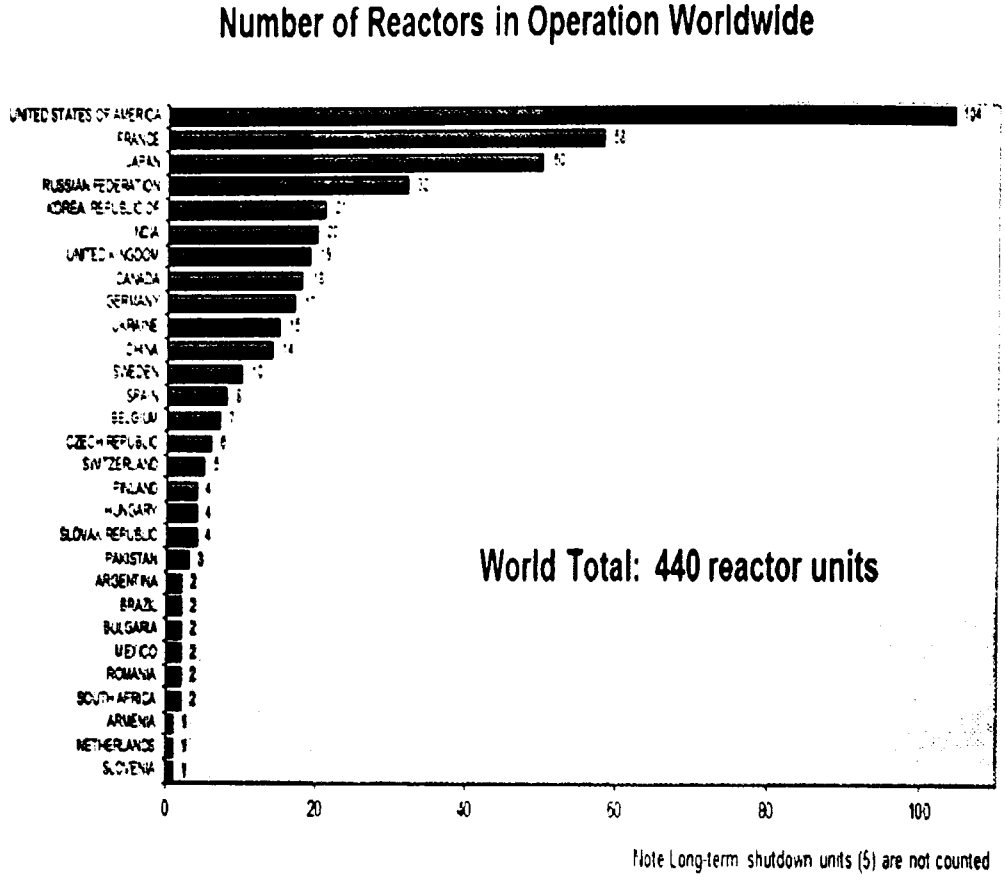

أعداد المفاعلات النووية العاملة وأماكنها في العالم (عام 2010)[1]

تمثيل بياني رقم 04: يوضح أعداد المفاعلات النووية العاملة وأماكن تواجدها في العالم.

يلاحظ في هذا الشكل أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان تتصدر قائمة المفاعلات النووية القائمة اليوم في العالم، تليها كوريا وبريطانيا وكندا وألمانيا والهند وأوكرانيا والصين والسويد، أما الدول التي يتراوح عدد مفاعلاتها النووية بين 4 - 8 مفاعلات فهي إسبانيا وبلجيكا والتشيك وسلوفاكيا وسويسرا وفنلندا وهنغاريا، أما باقي الدول في الشكل فتمتلك مفاعلاً أو اثنين.

من أجل ذلك قامت منظمة السلام الأخضر بسلسلة من الأنشطة سبقت تلك تحركات للتنبيه من مخاطر الطاقة النووية قبل مرور الذكرى السنوية الأولى لفوكوشيما في 11 مارس، وقد تنوعت هذه الأنشطة كالتالي:

[1] - Number of reactors in operation today worldwide, Visited in October, 15th,2012. http://www.iaea.org/dbpage/images/operatio.jpg

- يوم 02 مارس: تم إطلاق خريطة تفاعلية على موقع غرينبيس تحدد أماكن المفاعلات النووية التي تعمل في جميع أنحاء العالم، وتظهر عدد الملايين المهددين بكارثة تشبه فوكوشيما.
- يوم 28 فيفري: تسلق أحد عشر ناشطا من عشر دول إلى قمة جبل فوجي في اليابان حاملين معهم رسائل التضامن والأمل الذي كتبها لهم الآلاف من حول العالم عبر شبكات التواصل الاجتماعي.
- يوم 20 فيفري: إطلاق عرض فوتوغرافي بعنوان "شادولاند" يظهر بالصور حجم الكارثة على الناس، بعدسة المصور "روبرت نوث"، كما نظمت غرينبيس في نفس اليوم جولات لثمانية أشخاص من منطقة فوكوشيما إلى عشرة بلدان حتى يتمكنوا من سرد قصصهم المليئة بالصعوبات والتهديدات جراء وقوع الكارثة النووية.

ختم "جان بيرانك" : "لقد أظهرت لنا كارثة فوكوشيما مرة أخرى أن الطاقة النووية ليست آمنة، فقد حان الوقت لأن تبدأ الحكومات بالتخلص التدريجي من الطاقة النووية واستبدالها بنظام كفاءة الطاقة ومصادرا لطاقة المتجددة".[1]

وبذلك أظهرت منظمة السلام الأخضر مدى قدرتها على معالجة القضايا البيئية المتعلقة بطاقة النووية التي تشكل تهديدا على أمن الإنسان وأمن البيئة، حيث استخدمت في ذلك العديد من الوسائل والطرق سواء عن طريق الإعلام من أجل التأثير على الرأي العام والضغط على الحكومات أو من خلال استعمال التكنولوجيا الحديثة مثل الفايسبوك والتويتر.

المبحث الثالث: تقييم نشاط منظمة السلام الأخضر.

قامت منظمة السلام الأخضر بعدة انجازات مهمة في مناطق مختلفة من العالم، وجاءت هذه الانجازات كنتيجة لتطور قدرات المنظمة في ميدان التعبئة الجماهيرية والحشد والتنسيق مع منظمات أخرى غير حكومية، بالإضافة إلى توفر بنية اتصالات سهلت مهمة الناشطين في المنظمة وتوظيف الإعلام كورقة رابحة لتحقيق أهدافها.

[1] - -------، منظمة السلام الأخضر تكافح ضد النووي، تم تصفح الموقع يوم: 2012/10/15.
http://www.greenpeace.org/arabic/photosvideos/slideshows/Greenpeace-19-countries-/fukushima-anniversary

المطلب الأول: انجازات منظمة السلام الأخضر.

ساهمت منظمة السلام الأخضر الدولية ومكاتبها الوطنية والإقليمية قرابة أربعين سنة من الانجازات في إحداث تغيرات بيئية كبيرة في العالم والكثير من النجاحات، وفيما يلي سيتم عرض لبعض من التغييرات البيئية الإيجابية التي كانت لمنظمة السلام الأخضر مساهمة مباشرة في تحقيقها منذ أن بدأت حملاتها في العام **1971**.

سنة 2011- التزمت صناعات الغزل والنسيج بعدم تلويث مياه الأنهار في الصين من طراز "بوما، نايك، أديداس، لاكوست"، تم توفيرها من الموردين الصينيين حيث صب نفاياتها الكيميائية في مياه الأنهار، نتيجة لذلك أجبرت منظمة السلام الأخضر هؤلاء الموردين من أجل وضع حد لهذه الممارسات.

- التزمت كل من ألمانيا وايطاليا وسويسرا بتخلي على النووي تحت شعار "لا للنووي" وكان المنبع من هذه القرارات التاريخية هي حملة غرينبيس أوضحت خلالها عن مخاطر استعمالات الذرة.

- قررت الدنمارك الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة كلية بحلول عام 2050، لذلك تعتبر أول دولة تقدم مثل هذا الالتزام، الذي يأتي في أعقاب حملة قوية من قبل منظمة السلام الأخضر.

سنة 2010- وقف الصادرات من النفايات النووية إلى روسيا، فبعد أكثر من خمس سنوات من الحملة الانتخابية من قبل منظمة السلام الأخضر، أعلنت شركة "أريفا" في نهاية صادراتها من النفايات النووية إلى روسيا.

- أعلنت شركة "نستله" العملاقة للصناعات الغذائية التخلي عن استخدام زيت النخيل بعد إزالة الغابات المدارية في اندونيسيا بسبب الضغوطات التي مارستها عليها غرينبيس، ويلغي عقود مع "ماس سنار" أكبر منتج في اندونيسيا من زيت النخيل والورق، في هذه الأثناء كارفور، برغر كينغ، وشركة يونيليفر، وأيضا كسر أوشان عقودهم مع ماس سنار.

- مبادرة المواطنين الأوروبيين ضد الكائنات المعدلة وراثيا، استطاعت خلالها منظمة السلام الأخضر جمع مليون توقيع، وتعتبر المبادرة الأوروبية الأولى من نوعها أعلنوا خلالها حظرا مفروضا على الكائنات المعدلة وراثيا حتى يتم تحسين إجراءات التقييم والترخيص في أوروبا.

- في بريطانيا استطاعت منظمة السلام الأخضر الحيلولة دون إنشاء المدرج الثالث في مطار "هيثرو" وقد شارك في هذه الحملة حوالي 90 ألف بريطاني، فتحقيق هذا المشروع سوف يؤدي إلى زيادة حادة في حركة النقل الجوي وبالتالي انبعاث المزيد من الغازات الدفيئة.

2009- احتج نشطاء منظمة السلام الأخضر على اقتراح بناء محطة نووية ثانية بهولندا من طرف شركة "دلتا" لإنتاج الكهرباء تعمل بالطاقة النووية وهو ما يخلف كميات هائلة من النفايات النووية، نتيجة لهذه الضغوطات تخلت الحكومة الهولندية عن استخدامات الطاقة النووية لحين نهاية ولايتها سنة 2011.[1]

سنة 2008- تلتزم شركة "يونيليفر" للحفاظ على الغابات المطيرة الاندونيسية ومكافحة إزالتها ووضحت ذلك لمزارع زيت النخيل. والشركة هي من بين أكبر المستهلكين من النخيل في العالم، ونصف الكمية المستخدمة تأتي من اندونيسيا.

سنة 2007- أعلنت الحكومة النيوزيلندية إلغاء مقترح حرق الفحم لتوليد الطاقة "مارسدنب". نشطاء محليون ومن غرينبيس قدموا أربع سنوات من النضال الذي تضمن احتلال مدته تسعة أيام، تحديات مع المحكمة العليا، مسيرات احتجاج ، أرقاما قياسية في تقديمات الجمهور.[2]

- في إطار ضربة رئيسية إلى خطط الحكومة البريطانية لتنشيط الطاقة النووية، كان قرار المحكمة العليا بإطلاق برنامج جديد من محطات الطاقة النووية، غير مشروع على أساس أنها لم تفلح في توفير استشارة المواطنين والجماعات الذين يعارضون الطاقة النووية ويعتبرونها إلهاء خطير عن الحلول الحقيقية لمعالجة تغير المناخ.

سنة 2006- استونيا تطلق تحقيقا في سفينة "بروبو كوالا" بعد ثلاثة أيام من الحصار الذي فرضته سفينة غرينبيس "اركتك سانرايز"، كان الإجراء الأول ضد السفينة التي سممت الآلاف وقتلت ثمانية في ساحل العاج عندما أفرغت شحنة من النفايات السامة التي كانت قد رفضت في هولندا، بعدما أفرغت بضائعها القاتلة، أبحرت السفينة ببساطة إلى استونيا دون عوائق، إلى حين اتخذت غرينبيس الإجراءات اللازمة.

---

[1] - غرينبيس العالم العربي، تم تصفح الموقع يوم: 2012/12/13
http://www.greenpeace.org/arabic/photosvideos/photos/greenpeace-activists-climbed-o2/

[2] - Energy Victories, Visited in December, 13th, 2012.
http://www.greenpeace.org/usa/en/campaigns/victories/energy-victories/

- وافقت شركة "ماكدونالد" على وقف بيع الدجاج الذي يتغذى بالصويا المزروعة في المناطق التي أزيلت أشجارها حديثا في غابات الأمازون المطرية، ثم أصبحت أكثر فعالية في إقناع شركات الأغذية والسوبر ماركت، مثل "مارك اند سبنسر"، "سينسبري"، "أسدا"و"ايتروسي"، بالتوقيع على سياسة عدم إزالة الغابات.

- رغم الضغط الشديد من جانب صناعة الطاقة النووية، أكدت اسبانيا أن المحطات الثمانية العاملة في البلد سيتم استبدالها تدريجيا لصالح الطاقة النظيفة والمتجددة، وبذلك تنضم اسبانيا إلى السويد وألمانيا وايطاليا وبلجيكا وهي خامس دولة أوروبية تتخلى عن الطاقة النووية.

- مساحة تساوي ضعف مساحة بلجيكا تحظى بحماية اكبر في الأمازون، بعد مرسوم رئاسي من قبل رئيس البرازيل لخلق 6.4 مليون هكتار منطقة محافظة، ما يشكل انتصارا عظيما لشعب الأمازون ولمنظمة السلام الأخضر التي تحارب مربي المواشي وقطع الأشجار، وقد تقرر خلال هذا المرسوم بناء محمية مساحتها حوالي 1.6 مليون هكتار لتكون محمية بصورة دائمة من قطع الأشجار وإزالة الغابات.

سنة 2005- وافقت الشركة العملاقة للآلات الناسخة "زيروكس" على التوقف عن شراء عجينة ألياف الخشب من الشركة الوطنية الفنلندية للتحطيب "ستورا أنزو" التي تقضي من خلال نشاطها على واحدة من أقدم الغابات المتبقية في أوروبا، فجراء الضغوطات التي مارسها ناشطو غرينبيس عبر شبكات الإنترنت والتهديد بمقاطعة كل منتجاتها، وافقت الشركة على اعتماد سياسة جديدة للتموين تحرص من خلالها على عدم التعامل مع مزودين يحضرون الألياف الخشبية من الغابات المعمرة أو المناطق المحمية أو غيرها من المناطق التي سيتم إعلانها محميات.

سنة 2004- بعد سنوات من الحملات التي أطلقتها غرينبيس ومنظمات بيئية أخرى في الأمازون، تصدت الحكومة البرازيلية لنفوذ شركات التحطيب غير الشرعية ورجال الأعمال الناشطين في تجارة فول الصويا ولحم العجول عبر إنشاء محميتين شاسعتين، وقد نص المرسوم في هذا السياق على حماية مليوني هكتار من غابة الأمازون عن طريق إنشاء محميتي "فيردي بارا سامبري" و"ريوزينو دوأنفريزيو".[1]

[1] - 40 Years of Greenpeace Victories, Visited in December, 13th, 2012. http://www.greenpeace.org/usa/en/campaigns/victoies/

- تحققت النتائج المرجوة من عمليات الضغط والأبحاث العلمية والتحركات السلمية المباشرة التي قامت بها غرينبيس ومجموعات بيئية أخرى حول العالم على مر عقد كامل، فقد عدلت روسيا بروتوكول كيوتو، وسمحت إذ ذاك بإعادة إحياء المسعى الشامل والوحيد في العالم من أجل مواجهة مخاطر ارتفاع درجة حرارة الأرض.

- وضعت اتفاقية ستوكهولم موضع التنفيذ إثر عمليات الضغط التي مارستها غرينبيس ومنظمات بيئية أخرى على مر سنوات عدة، نصت الاتفاقية في أحد بنودها الأساسية على التخلص من مختلف الملوثات العضوية المستديمة، وتشمل هذه الملوثات المواد الكيميائية الصناعية مثل مبيدات الحشرات والمنتجات الثانوية مثل مركبات الديوكسين المسببة لداء السرطان والمنبعثة من المصانع التي تستخدم مادة الكلور ومن محارق النفايات.

سنة 2003- احتفل سكان الأمازون الأصليين "دني" بانتهاء حملة استمرت طيلة ثمانية عشر عاما بهدف إعلان أرضهم منطقة محمية من التحطيب، وفي سياق هذه الحملة اعتمد ثلاثة عشر متطوعا من غرينبيس، وضمن أحد أعضاء مجموعة الناشطين على شبكة الإنترنت، تكنولوجيا تحديد المواقع "دجيبي أس" واستخدموا الطوافة طيلة شهر كامل لاستحداث دائرة بيئية حول ما يقارب 3.6 مليون هكتار من الأراضي.[1]

سنة 2001- كان لحملات الضغط التي أطلقتها غرينبيس، فضلا عن البعثات السابقة إلى المحيط المتجمد الجنوبي والمحيط الأطلسي بهدف تسليط الضوء على السفن التي تسجل تحت علم أجنبي للتهرب من التشريعات الحكومية أو سفن القراصنة دور فاعل في اعتماد "خطة عمل دولية" تهدف إلى محاربة ممارسات الصيد غير المشروعة في المياه الدولية.

- منحت المنظمة الأولوية في هذه السنة لحملتين، هما معارضة مشروع الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ والنضال من اجل حماية بروتوكول كيوتو حول المناخ، وقد أصبح الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الذي ندد "جيرد لايولد" المدير التنفيذي الجديد لمنظمة السلام الأخضر الدولية «بافتقاره الشديد لروح الريادة» العدو الأول الجديد للمنظمة وموضع انتقاداتها.[2]

---

[1] - Forests Victories, Visited in October, 22, 2012.
http://www.greenpeace.org/usa/en/campaigns/victories/forests-victories/

[2] - -------، "السلام الأخضر: ثلاثون عاما على صحوة الضمير البيئي في العالم"، جريدة العرب الدولية، تم تصفح الموقع يوم: 2012/12/13.
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=8070&article=57421

سنة 2000- ألغت الحكومة التركية مخططاتها الهادفة إلى بناء مفاعلاتها النووية الأولى في "آكيو" كجزء من مشروع أوسع نطاقا يقضي ببناء 10 مفاعلات نووية بحلول العام 2020، وجدير بالذكر أن هذا القرار الذي صدر في جويلية من العام 2000 جاء بعد مرور ثماني سنوات من بدء الحملات التي أطلقتها غرينبيس ومنظمات أخرى بهذا الخصوص.

سنة 1999- في كندا قامت منظمة السلام الأخضر بقيادة مجموعة من الحملات تم توجيهها لحماية الغابات، وحماية الحيوانات، كما قامت بحملات مهمة أخرى مست العديد من القطاعات منها: الأتموسفير الطاقة، النووي، نزع السلاح، بيئة البحار، السموم ونقل النفايات الخطيرة أو دفنها لاحتوائها على مواد كيميائية تضر البيئة ككل.

- بعد الضغوطات التي مارستها منظمة السلام الأخضر يطبق في البرازيل الآن قانون الجرائم البيئية، وقد تم فرض الغرامات وإلقاء المزيد من المسؤوليات على الشركات التي تستخدم خشب قطع بطريقة غير قانونية في منطقة الأمازون.

سنة 1998- بعد مرور خمسة عشر عاما منذ إطلاق غرينبيس للحملة، وافق الاتحاد الأوروبي أخيرا على أن تكف سفنه تدريجيا عن الصيد بالشباك في مياه دول الاتحاد الأوروبي والمياه الدولية ليتم التخلي كليا عن هذه الممارسة بحلول أواخر العام 2001، ففرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وايرلندا استمرت في الصيد بالشباك في المحيط الأطلسي الشمالي الشرقي والبحر الأبيض المتوسط، في حين توقفت اليابان وتايوان وكوريا عن استخدام شباك الصيد في عرض البحر عندما أصبح الحظر العالمي ساري المفعول في أواخر العام 1992.

سنة 1997- منح برنامج الأمم المتحدة للتنمية منظمة غرينبيس جائزة الأوزون لتطويرها ثلاجة التجميد الصديقة للبيئة والخالية من أي مواد كيميائية تستنزف طبقة الأوزون وتعزز ارتفاع حرارة الأرض.

سنة 1996- صادقت الأمم المتحدة على معاهدة وقف التجارب النووية الشاملة.

سنة 1995- أثارت تحركات غرينبيس لوقف التجارب النووية الفرنسية اهتماما دوليا واسع النطاق، وفي هذا السياق، وقع ما يزيد عن سبعة ملايين شخص عرائض طالبوا من خلالها بوقف التجارب، وقد تعهدت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وروسيا والصين بالتوقيع على معاهدة وقف التجارب النووية الشاملة.[1]

- استطاعت منظمة السلام الأخضر في هذه السنة تحقيق انتصار كبير عندما منعت قوارب السلام الأخضر في البحر الشمالي شركة النفط "Shell" وحكومة المملكة المتحدة البريطانية من تلويث المنطقة وتم منعها من إلقاء المخزون النفطي في المحيط

سنة 1994- بعد أن قامت غرينبيس على مر سنوات عدة بتحركات جدية ضد صيد الحيتان، صادقت اللجنة الدولية لصيد الحيتان على إنشاء محمية الحيتان في المحيط المتجمد الجنوبي تنفيذا لاقتراح تقدمت به فرنسا ودعمته منظمة السلام الأخضر.

- توجت تحركات غرينبيس التي فضحت بيع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نفايات سامة إلى دول غير تابعة لها بمفاوضات حكومية حول "اتفاقية بازل" التي تحظر هذه الممارسة.

سنة 1993- حظرت اتفاقية لندن لتفريغ النفايات طرح النفايات المشعة والصناعية في العالم في مياه البحر بشكل نهائي.

- تم اعتماد تكنولوجيا التبريد "Greenfreeze"، التي وضعتها منظمة السلام الأخضر في ألمانيا، مما يثبت أن هناك بدائل من دون خطر على مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، مركبات الكربون الكلورية فلورية ومركبات الكربون، التي تدمر طبقة الأوزون وتساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري.

سنة 1992- ألغت فرنسا تجاربها النووية لهذا العام في جزيرة موروروا المرجانية في أعقاب زيارة قامت بها سفينة "راينبو واريور" إلى منطقة التجارب، كما تعهدت فرنسا بوقف التجارب كافة في حال أقدمت دول أخرى معنية بالتجارب النووية على اتخاذ خطوة مماثلة.

[1] - Nuclear Victories, Visited in October, 22,2012.
http://www.greenpeace.org/usa/en/campaigns/victories/nuclear-victories/

سنة 1988- إثر التحركات التي قامت بها غرينبيس في إطار الدفاع عن البحار والمحيطات، والمطالب الملحة التي تقدمت بها، صادقت اتفاقية لندن لتفريغ النفايات على حظر عالمي يمنع إحراق النفايات المشتملة على مركبات الكلور العضوية في البحر.

سنة 1987- تؤسس منظمة السلام الأخضر أول قاعدة بحثية غير حكومية في القارة القطبية الجنوبية.

سنة 1985- عادت التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادئ الجنوبي لتشكل موضوع خلاف دولي، لاسيما بعد أن أقدمت أجهزة الاستخبارات الفرنسية على إغراق سفينة غرينبيس "راينبو واريو".[1]

سنة 1982- حظرت المجموعة الاقتصادية الأوروبية استيراد فراء صغار الفقمة، وجاءت هذه الخطوة إثر موجة انتقادات عامة أثارتها تحركات غرينبيس في كندا.

سنة 1975- أوقفت فرنسا التجارب على الغلاف الجوي في المحيط الهادئ الجنوبي إثر تظاهرات احتجاجية نظمتها غرينبيس في موقع التجارب.[2]

سنة 1972- بعد أول تحرك لغرينبيس في العام 1971، تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن قاعدة التجارب النووية في جزيرة أمشيتكا في ألاسكا.

هكذا استطاعت منظمة السلام الأخضر تحقيق انتصارات وانجازات كبيرة على المستوى العالمي في مجال حماية البيئة، تمكنت من خلال تدخلاتها المستمرة إقناع الشركات وأصحاب القرار السياسي بتبني إجراءات وحلول معالجتية صديقة للبيئة، وكسب المتابعة القانونية ضد الشركات التي تتجاهل الاهتمامات البيئية، فضلا عن ذلك فقد نجحت نتيجة للضغوط المستمرة على الحكومات بتبني العديد من الاتفاقيات التي تخدم البيئة.

المطلب الثاني: ايجابيات وسلبيات منظمة السلام الأخضر.

يمكن القول أن منظمة السلام الأخضر أصبحت من أهم المنظمات غير الحكومية الناشطة في ميدان البيئة، ذلك بما أصبح لديها من قوة ونفوذ وتأثير كبير في مجريات الأحداث البيئية العالمية، والإقليمية، حيث أصبحت تحظي بدعم رسمي وغير رسمي، كما تستحوذ على إمكانات متعددة للمساهمة في النشاطات السياسية

[1] - Ibid.
[2] - Ibid.

والاجتماعية من أجل حماية البيئة، هذه الانجازات مكنت المنظمة من تحقيق الكثير من الايجابيات، لكن برغم من الانجازات البيئية والنجاحات، إلا أنها تواجه جملة من الصعوبات والمشاكل، لذلك سنحاول في هذا الصدد التطرق لأهم ايجابيات وسلبيات منظمة السلام الأخضر.

الفرع الأول: الايجابيات.

1- العمل على المستوى العالمي: بوصفها جماعة بيئية عابرة لحدود القومية مهتمة بالأخطار التي تهدد البيئة، تباشر منظمة السلام الأخضر حملاتها ومشروعاتها على الصعيد العالمي، فالمشكلات ذات العلاقة بالمواد السامة، الطاقة والأجواء وغيرها من التهديدات البيئية ليست محصورة في بلدان منفردة، فأجزاء العالم كلها تقريبا تبقى معرضة لجملة العواقب البيئية المحتملة، ومنظمة السلام الأخضر منظمة بطريقة تمكنها من معالجة هذه التهديدات على النطاق العالمي.

2- الاستقلالية المالية والسياسية: ترفض منظمة السلام الأخضر أي تبرعات أو هبات من أي جهات سياسية كانت، سواء حكومات، أو شركات أو أحزاب سياسية، كما أنها لا تقبل أي مساعدات قد تؤثر بأي شكل من الأشكال على استقلاليتها وأهدافها وموضوعيتها، وبالتالي تعتمد غرينبيس على التبرعات الطوعية والمساهمات الفردية مع منح بعض الجمعيات الخيرية هي المصدر الوحيد للتمويل، فيأتي عملها إشهارا لصوت أكثر من ثلاثة ملايين داعم/ة حول العالم، مما يجعلها غير خاضعة أو موالية لأي جهة، لذلك تحرص منظمة السلام الأخضر على ضمان استقلالها المادي عن المصالح السياسية أو التجارية، استقلالها المادي يعطيها السلطة التي هي بحاجة إليها للتصدي بفعالية للسلطات وإحداث تغيير حقيقي.

3- مبدأ الشهادة : تأسست منظمة السلام الأخضر على مبدأ الوقوف شهودا على جرائم البيئة، حيث يشهد أعضاء المنظمة ومتطوعوها على التدمير البيئي بطريقة سلمية غير عنيفة، وذلك عن طريق الذهاب إلى المكان الذي يحدث به الدمار البيئي، وهم بذلك لا يسجلون معارضتهم فقط بل يظهرون للعالم هذا الحدث، يعتبر هذا التقليد "بالشهادة" وهم مستعدون للذهاب بعيدا للقيام به والبقاء ملتصقين بالمكان (سلميا) لطالما كانت هناك حاجة لذلك.

4- القدرة على التكيف: فمنظمة السلام الأخضر لها القدرة على إيجاد طرق إبداعية وذات ليونة لتنظيم، وتسير نفسها من اجل الاستمرار والعمل بفعالية، بالإضافة إلى القدرة على الاستجابة لتحديات المنظماتية وذلك عن خلال نموذج غير مركزي وغير رسمي ومن تم فهي تمتلك القدرة على ابتكار إعلامها الخاص.[1]

5- القدرة على التنسيق: سواء من خلال التنسيق بين أعضاء المنظمة في مختلف أنحاء العالم، أو من خلال التنسيق مع المنظمات البيئية الأخرى فمثلا استطاعت منظمة السلام الأخضر بتنسيق مع منظمة أصدقاء الأرض والحزب الأخضر واتحاد الأرض حظر إدخال بذور المحاصيل المعالجة وراثياً إلى بريطانيا حيث عبرت هذه المنظمات عن رفضها أو خوفها من المستقبل الغذائي ولم تقتنع بحجج الشركات القائلة: إن الأغذية المستولدة جينياً سليمة وصحية وستفيد الدول النامية، نتيجة لهذه الضغوطات والتنسيق بين المنظمات البيئية كونت الحكومة البريطانية لجنة من أربع وزارات لاستباق ما يمكن أن يتحول إلى أزمة داخلية بعد أن احتج البريطانيون بأن الرأي العام ومؤسساته لم يستشر في إدخال هذه التقنية إلى بريطانيا التي فرضتها اتفاقيات دولية وقوانين الاتحاد الأوروبي.

6- تأمين الموارد التقنية: هذه الموارد تكون رفيعة المستوى بما في ذالك السفن والاتصالات المتطورة.

7- كسب ثقة الرأي العام: حيث استطاعت منظمة السلام الأخضر إقناع الرأي العام العالمي بضرورة نبد مواقفهم وممارساتهم المعادية للبيئة، والتحلي بالحرص على سلامة وازدهار كوكب الأرض بيئيا بعيدا على وسائل العنف، ومع مرور الوقت اكتشفت منظمة السلام الأخضر أن سلطتها الأخلاقية مع الرأي العام العالمي قد تزايدت.

8- الحشد: من خلال حشد أكبر عدد ممكن من الناس من امتلاك فهم بديل للشؤون المعاصرة وإلى دفعهم باتجاه التحرك ضد مثل تلك الممارسات التي تضر بالبيئة.

9- تعدد الجنسيات: من خلال الحرص على اختيار فريق ناشيطيها والناطقين باسم حملتها من جنسيات مختلفة استنادا إلى الحملة التي تخوضها، ومن تم فأعضاء منظمة السلام الأخضر لهم توجه عالمي بدل من أن تكون لهم توجهات قومية أو حتى إقليمية.

---

[1]-Vanessa Timmer, International Organizations in Global Environmental Governance, First published (London: Routledge Research in Environmental Politics, 2009), P 254.

10- تشجيع البحث العلمي في مجال البيئة: حيث تتعاون منظمة السلام الأخضر وتنسق مع الجامعات والمعاهد والمؤسسات العلمية الأخرى كالمختبرات العلمية من خلال:

- وضع الخطوط العلمية في تشخيص تأثير هذه الظاهرة أو تلك على العلاقة المستديمة بين الإنسان والبيئة.
- وضع المعايير الخاصة بالحفاظ على البيئة وصنع القرار الصحيح بيئيا والذي يدفع بدوره عمليات التنمية إلى الأمام دون الإضرار بالموارد الطبيعية التي هي من حق الأجيال القادمة، مستفيدة بذلك من الأعضاء والمتطوعين فيها المتخصصين في مختلف المجالات العلمية.

11- الاهتمام بمختلف الشرائح الاجتماعية: تهتم منظمة السلام الأخضر بمشاركة الشرائح الاجتماعية كافة لاسيما الطلبة، والشباب والنساء وأخيرا مشاركة الأطفال في النشاطات البيئية، كما هو الحال في هولندا حيث ينضم إليها حوالي 2500 طفل منذ عام 1996 وبمعدل مشاركة 340 طفلا في السنة و650 من المتطوعين في مختلف الاختصاصات العلمية: المناخ، الطاقة، القانون، الصحة، الزراعة والغابات، وغيرها من الاختصاصات إضافة إلى 60 ألفا مؤيدا لها.

12- اللاعنف: تقوم المنظمة بأعمال مباشرة غير عنيفة لرفع مستوى ونوعية النقاش العام ووضع حد للمشاكل البيئية سواء كان ذلك في اعتصام أمام الحكومة المحلية أو حتى في أعماق المحيطات، فمنظمة السلام الأخضر تعتمد على العمل المباشر السلمي لحث الجميع على الحديث وإظهار الحلول حيث تهدف هذه الإجراءات إلى فتح الباب لمستقبل أفضل من خلال إيجاد بدائل مقنعة.

هذا المبدأ صارم وغير قابل للتفاوض، وهو في صميم جميع أنشطة المنظمة حيث استطاعت الحفاظ عليه على مر السنين بالرغم مما واجهه أفرادها من السجن والتهديد الجسدي والاضطهاد السياسي، لكن مع ذلك أصروا على أن يكونوا سلميين، كما أن هذا المبدأ هو السبب الذي جعل المنظمة محط إعجاب وثقة الملايين من مؤيديها، فهم يحتجون على صيد الحيتان على سبيل المثال لذلك نجد أعضاء منظمة السلام الأخضر يقودون الزوارق ويحولون بين الحيتان وسفن الصيد.

13- منظمة غرينبيس ليس لديها أصدقاء دائمين أو أعداء: في الكشف عن الأخطار التي تهدد البيئة وإيجاد الحلول ليس لديها حلفاء أو أعداء دائمين، إذا أبدت أي حكومة أو شركة استعدادها للتغيير تعمل المنظمة معها

لتحقيق ذلك، لكن في نفس الوقت تبقى أعينها متفتحة حتى إذا ما ترددت هذه الشركات أو الحكومات أو تراجعت، تعود المنظمة بنشاطها من جديد فالمهم هو الأفعال لا الكلمات والمعيار هو أن البيئة يجب أن تستفيد.

14- تعزيز الحلول: لا تعمل غرينبيس على إدارة المشاكل البيئية بل تسعى للقضاء عليها، من خلال السعي لإيجاد الحلول، وتعزيز النقاشات المفتوحة الواعية المبنية على أسس علمية حول الخيارات البيئية للمجتمع، لهذا السبب قامت بوضع خريطة لإنقاذ البحار من خلال إنشاء المحميات البحرية وبرنامج عمل لثورة في الطاقة والذي من شأنه أن يشق الطريق إلى اقتصاد نظيف، فمن السهل الإشارة بأصابع الاتهام لكن غير كاف، لذلك تعمل المنظمة على تطوير البحوث وتشجيع خطوات ملموسة وحقيقية نحو مستقبل سلمي اخضر لنا جميعا.

الفرع الثاني: السلبيات.

لمنظمة السلام الأخضر سلبيات شأنها في ذلك شأن بقية المنظمات الأخرى، لذلك يمكن أن نذكر السلبيات التي تعاني منها منظمة السلام الأخضر:

1- ظهور بعض الاختلالات داخل المنظمة: تم حجز سفن السلام الأخضر لعدة مرات من قبل السلطات، لكن بعد أن تم حجز السفن للمرة الثانية فقدت المنظمة النية الحسنة التي خيمت على الأعمال السابقة معتبرة أن حجز السفن هزيمة كبرى، هذا كان دليلا على المشكلات الداخلية التي برزت في المنظمة منذ إنشائها لكنها باتت مدمرة أكثر في التسعينيات بسبب الصراعات التي كانت داخل المنظمة والغرور الذي أصاب معظم قادتها وتبعا لهذه القضية أغلق مكتب غرينبيس في فرنسا لمدة عامين.

- شراء بعض الأعضاء الناشطين فيها ودفعهم للتنازل عن احتجاجاتهم وهو ما أثار ردود فعل حول هذا المعطى تباينت بين اتهام المنظمة بأنها انتقائية في حملاتها البيئة وبين التشكيك في قدراتها على مواصلة نشاطها بكل نزاهة ودون تقديم أي تنازلات مهما كلف الأمر.

2- هيكلية رسمية مضطربة: فمنظمة السلام الأخضر تعاني من هيكلية رسمية مضطربة بسبب المحاولات البيروقراطية المبالغ فيها لتطبيق نظريات "الإدارة الجديدة" الرائجة والمتفادية للمخاطر، والاعتماد المتزايد على السفن الكبيرة والمكلفة والآليات المتطورة التي جعلت غرينبيس تبدو عملاقة أكثر من كونها مدافعة عن الحقوق.

3- عدم وجود ضمان لحماية ناشطيها: فالمنظمة لا تمتلك القدرة الكافية لحماية أعضائها أو نشطيها خلال قيامهم بالمهام، ففي سنة 1985 خطط أعضاء منظمة السلام الأخضر لاستخدام سفينتهم "رينبو ورير" (قوس قزح المحارب) للاحتجاج على التجارب النووية الفرنسية في جنوبي المحيط الهادئ غير أن انفجارًا أغرق السفينة في ميناء أوكلاند بنيوزيلندا، ولقي مصور تابع للسلام الأخضر مصرعه وهو البرتغالي "فرنادنو بيريرو"، كما يتعرض أعضائها يوميا لسجن والتهديد الجسدي والاضطهاد السياسي.

4- غير محايدة: فالعلاقة بين المكاتب الوطنية لمنظمة السلام الأخضر تشبه إلى حد كبير منطق السوق والمعاملات، هذا المنطق لا يتماشى مع الهدف العام للمنظمة والمتمثل في حماية البيئة، فحملات منظمة السلام الأخضر تباع كمنتجات سهلة تستوعب في أوروبا الشمالية وانجلترا لكن لا تستوعب في النرويج واليابان، مواطنو هذه البلدان مهملة من قبل منظمة السلام الأخضر، ولا تعترف إلا بالمكاتب الوطنية الغنية تستثني في ذلك الهيئات التي توجه وترشد المنظمة، وبالتالي فالنهج الذي تسلكه منظمة السلام الأخضر يشوبه التحيز الثقافي الذي لا يعطي للمنظمة شرعية فوق وطنية.

5- تشبه منظمة السلام الأخضر إلى حد كبير وكالات الإعلام حيث تركز في معظم حملاتها على وسائل الإعلام حتى في مواضيع دقيقة جدا، فهي تلتقط الصور، ونقوم بتحويل حملاتها إلى أفلام، وتوزيع أشرطة ولقطات فيديو على المحطات التلفزيونية عبر العالم.

6- منظمة السلام الأخضر تركز حصريا خلال حملاتها على مناهضة بعض الصناعات، وبعض أشكال الصيد أو الصيد البحري وتهمل الأنشطة البشرية التي تؤثر على البيئة، كما أنها لا تشجع خلال حملاتها مثلا السكك الحديدية، النقل البري، التسيير الجيد للمياه والطاقة.

7- منظمة السلام الأخضر تبسط المشاكل والتهديدات البيئية وتقدم حلول بطريقة مبالغ فيها فمثلا احتج المئات من أعضاء المنظمة والمتطوعين عراة رمزا لضعف الكتل الجليدية في ظل تغير المناخ.

8- تميل منظمة السلام الأخضر إلى السيطرة، واحتكار الخطاب الايكولوجي.

9- منظمة السلام الأخضر بعيدة عن استهداف تغيير سياسات الدول بحد ذاتها، إذ تكون موجهة بالأحرى نحو تغيير مواقف الجمهور.

خلاصة الفصل الثالث:

تعتبر منظمة السلام الأخضر من أهم المنظمات البيئية غير الحكومية التي تنشط على المستوى العالمي، تستخدم في ذلك العديد من السياسات والاستراتيجيات من أجل مواجهة التهديدات البيئية العالمية، وبناءا على ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- استطاعت منظمة السلام الأخضر تحقيق الكثير من الانجازات على المستوى العالمي حيث اعتمدت في حملاتها المختلفة على الوسيلة الإعلامية من أجل توجيه الرأي العام داخل كل دولة وعلى النطاق العالمي أيضا للضغط على رؤساء الدول لإعطاء الموضوع أولوية في برنامج العمل السياسي.

2- يتحرك النشطاء في منظمة السلام الأخضر عندما تكون البيئة في خطر وكمنظمة تكافح من أجل حماية البيئة فهي تولي اهتماما خاصا للحفاظ على طبيعة الأشياء وتقف ضد التجارب النووية وتلوث مياه البحار أو نقل النفايات السامة.

3- استطاعت منظمة السلام الأخضر إقناع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى بضرورة تغيير مواقفها علنيا تجاه العديد من القضايا منها القضايا المتعلقة باستنزاف طبقة الأوزون أو التغير المناخي والقضايا المتعلقة بالتجارب النووية، لكن في مقابل ذلك أيضا عجزت عن تغير سلوكات ومواقف بعض الدول والشركات المتعددة الجنسيات.

4- استطاعت منظمة السلام الأخضر المساهمة في عمل الأجهزة الدولية من خلال تقديم تقارير وشهادات خطية وشفوية، ومن خلال مراقبة مدى فعالية المبادئ وبالتالي تعتبر منظمة السلام الأخضر أداة تنفيذية داخل المنظمة الأممية.

الخاتمة

الخاتمة:

إن موضوع المنظمات غير الحكومية والتهديدات البيئية العالمية يكتسيان أهمية بالغة، حيث يعتبران أكثر المواضيع حداثة في الساحة الدولية، وذلك بسبب الأعداد المتزايدة للمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة سواء على المستوى العالمي مثل منظمة السلام الأخضر، منظمة أصدقاء الأرض العالمية، الصندوق العالمي للطبيعة، أو على المستوى الإقليمي مثل شبكة الأوروبية للعمل من أجل المناخ، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، لذلك يعتبر مؤتمر ستوكهولم البوابة التي فُتحت أمام هذا النوع من التنظيم خاصة مع تراجع دور الدولة حيث لم تعد هي الفاعل الوحيد على المسرح الدولي وأصبحنا نعيش ما يسمى بخصخصة العلاقات الدولية، بذلك تزايد عدد المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات والمعاهدات الدولية الخاصة بالبيئة حاولت هذه الأخيرة استعمال قوة مضاعفة عن بقية الفواعل الأخرى بهدف التصدي للتهديدات البيئية المختلفة.

ومن تم فموضوع البيئة والتهديدات التي تحيط بها انتقلت من نطاق الدوائر العلمية إلى نطاق اهتمام السياسة والاقتصاد، ويعود هذا الانتقال إلى تنامي الوعي العالمي بالتحديات والتهديدات البيئية العالمية والذي ترافق مع ظهور المنظمات البيئية غير الحكومية التي لعبت دورا بارزا في هذه القضية والدفع بها في مقدمة الأحداث.

بناءا على ذلك، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

1- أن المنظمات غير الحكومية أصبحت تلعب دورا رئيسيا في مسار العلاقات الدولية، استطاعت من خلالها خلق نسيج اجتماعي يزيد من فرص التعاون والتقارب الدولي، وذلك بسبب احترافية هذه المنظمات حيث لم تعد ترتكز فقط على قوتها التجنيدية على الصعيد الدولي بل أيضا على قدرتها على التحليل والتفكير والاقتراح الذي ازدادت أهميته بعد مؤتمر "ريو"، فبعد أن كانت مهمتها في السابق تنحصر على برامج المحافظة على الطبيعة ويغلب الطابع الاحتجاجي المحض على مواقفها، أصبحت اليوم تستثمر في كبريات المسائل السياسية والاقتصادية من أجل حماية البيئة، وانتقلت إلى موقف فعال خاصة داخل المنتظم الأممي.

2- أن أية معالجة لمسألة البيئة يفترض أن يكون لها أبعاد شمولية أي أن تكون موضع مسؤولية دولية تضامنية مشتركة، وأن تحظى برعاية وتعاون كل أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية حيث استطاعت من خلال أدوارها المختلفة وعلى الرغم من عدم تمتعها بقدرة إلزامية إلا أنها استطاعت أن تؤثر

بشكل كبير خلال المؤتمرات الدولية، وأن تحرك الرأي العام العالمي من أجل الضغط على الدول لتبني سياسات تخدم البيئة، كما استطاعت بناء قدرات المجتمعات المحلية وتحويل المشاكل والتهديدات البيئية من قضية عالمية إلى قضية محلية من أجل البحث عن الحلول.

3- أن هذا النوع من التهديدات (التهديدات البيئية) يدعو إلى توحيد المصالح عالميا، لكن بما أن الترابط جاء نتيجة الإهمال وليس نتيجة لتخطيط، فإنه لا تنتج عنه بصورة آلية الإرادة السياسية اللازمة لتعاون دولي أوسع، فالعالم لازال يتميز بتضارب المصالح، والتفاوت الهائل في القوة والثروة والقدرة على التأثير، فإما أن تكون المشكلات والتهديدات البيئية العالمية سببا حافزا يدفع مختلف الفواعل الدولية الرسمية وغير الرسمية إلى التغلب على انشقاقاتها وخلافاتها، وإما أن تكون سببا إضافيا لاستفحالها.

إذن فمسؤولية العمل في مواجهة التهديدات البيئية، وفي مجال إدارة تلك التهديدات على المستوى العالمي لا تقع على عاتق مجموعة واحدة من الدول أو الفواعل غير الدولاتية الأخرى فكل الأمم ستعاني من اختفاء الغابات المطرية، وفقدان أنواع النبات والحيوان والتغيرات المناخية التي تحدث في تغير أنماط هطول الأمطار، وقد تعاني جميع الدول من ثاني أكسيد الكربون والغازات التي تتفاعل مع ثاني أكسيد الكربون، ومن أي حرب قد تقع باستخدام الأسلحة النووية ومن تم فإن التحدي هو كيفية التعامل مع جميع هذه القضايا المتشابكة، فلم يعد ممكننا معالجة الأنشطة البشرية وآثارها في وحدات منعزلة بل أصبح من الضرورة بما كان توحيد المواقف والتعاون بين جميع الفواعل الدولية وغير الدولاتية من أجل مواجهة ومجابهة هذا النوع من التهديدات.

4- استطاعت المنظمات غير الحكومية أن تتدخل بصورة مباشرة في المؤتمرات الدولية سعيا لتأثير فيها، فمؤتمر ستوكهولم يمكن النظر إليه على أنه يمثل الحد الفاصل فيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة العالمية، ويؤشر على بداية بطيئة لكن ثابتة لتحرير مشاركة هذه المنظمات في العقدين اللاحقين.

أما مؤتمر ريو فقد أقر دور الفواعل العالمية كشركاء مع الدول في ترقية التنمية المستديمة حيث اظهر وعيا بأن الحكومات وحدها لا تستطيع مواجهة التهديدات البيئية أنتج أجندات بحث جديدة تركز على فهم قدرة المنظمات غير الحكومية على العمل ومدى مشاركتها في المؤتمرات الدولية.

أما مؤخرا، فإن الفواعل العالمية أصبحت تلعب دورا مركزيا في تشكيل الشراكات في إطار التنمية المستديمة، خاصة في قمة جوهانسبورغ عام 2002.

وفي إطار هذه المؤتمرات، فقد شاركت المنظمات غير الحكومية البيئية الدولية في مفاوضات المعاهدات المختلفة تحت مظلة الأمم المتحدة.

5- الشرعية المتزايدة للمنظمات البيئية غير الحكومية وذلك بسبب الخبرة المتزايدة ما يجعلها قادرة على إقناع الدول بسياسات وممارسات بيئية معينة، حيث استطاعت منظمة السلام الأخضر معارضة سياسية الحكومات ودفعتها إلى التغيير أو التعديل باقتراح سياسات وبدائل أخرى وإقناع الكثير منها بتبني هذه السياسات.

وبالتالي فمنظمة السلام الأخضر تلعب دورا رئيسيا في مواجهة التهديدات البيئية العالمية سواء من خلال الضغط أو الاحتجاج أو تحريك الرأي العام العالمي من خلال وسائل الإعلام، أو المشاركة في المؤتمرات والمفوضات الدولية الخاصة بالبيئة بهدف التأثير على صناع القرار من أجل صياغة سياسات تخدم البيئة.

6- يتحرك النشطاء في منظمة السلام الأخضر عندما تكون البيئة في خطر وكمنظمة تكافح من أجل حماية البيئة فهي تولي اهتماما خاصا للحفاظ على طبيعة الأشياء وتقف ضد التجارب النووية وتلوث مياه البحار أو نقل النفايات السامة.

7- استطاعت منظمة السلام الأخضر إقناع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى بضرورة تغيير مواقفها علنيا تجاه العديد من القضايا منها القضايا المتعلقة باستنزاف طبقة الأوزون أو التغير المناخي والقضايا المتعلقة بالتجارب النووية، لكن في مقابل ذلك أيضا عجزت عن تغير سلوكات ومواقف بعض الدول والشركات المتعددة الجنسيات.

8- استطاعت منظمة السلام الأخضر المساهمة في عمل الأجهزة الدولية من خلال تقديم تقارير وشهادات خطية وشفوية، ومن خلال مراقبة مدى فعالية المبادئ وبالتالي تعتبر منظمة السلام الأخضر أداة تنفيذية داخل المنظمة الأممية.

وفيما يلي سنقدم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساعد المنظمات غير الحكومية على القيام بأدوار حيوية وفعالة من أجل مواجهة التهديدات البيئية العالمية وحمايتها:

1- ضرورة إنهاء القيود التشريعية التي تضعها الدول على المنظمات غير الحكومية مما يعرقل حرية نشاطاتها ويقيدها خلال أدائها لمهامها.

2- منح المنظمات غير الحكومية حق التصويت خلال المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة.

3- تزويد المنظمات غير الحكومية بالمعلومات وتهيئة المناخ لدور أكثر فعالية لها خلال أدائها لمهامها.

4- ضرورة تفعيل التعاون الدولي بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية من أجل بناء قاعدة معلومات وهذا من شأنه أن يحرك بقوة الازدهار البيئي نتيجة لتكامل المعلوماتي.

5- خلق شبكة بيئية على المستوى العالمي بين مختلف المنظمات غير الحكومية مما يضمن الفعالية والاستمرارية بأعلى درجاتها.

6- منح مجال أوسع للمنظمات غير الحكومية خاصة أنها تتجاوز العراقيل البيروقراطية بسهولة كبيرة فهي لا تعاني من الثقل البيروقراطي التي تعاني منها مؤسسات الدولة حيث تتمتع بمرونة أكبر في أداء مهامها.

الملاحق

الملحق الأول:

الفصل ٢٧

تعزيز دور المنظمات غير الحكومية : شركاء في التنمية المستدامة

المجال البرنامجي

أساس العمل

٢٧ - ١ تقوم المنظمات غير الحكومية بدور حيوي في تحديد شكل ديمقراطية المشاركة وفي تنفيذها . وتكمن مصداقيتها في الدور المسؤول والبناء الذي تقوم به في المجتمع . ولذلك ينبغي الاعتراف بالمنظمات الرسمية وغير الرسمية ، فضلا عن الحركات الشعبية ، بوصفها شريكات في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وطابع الدور المستقل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في المجتمع يتطلب مشاركة حقيقية ، ولذلك يعتبر الاستقلال صفة رئيسية للمنظمات غير الحكومية وشرطا مسبقا للمشاركة الحقيقية .

٢٧ - ٢ إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع العالمي في سعيه للاستعاضة عن أنماط التنمية غير المستدامة بتنمية سليمة بيئيا ومستدامة يتمثل في ضرورة تنشيط الشعور بالهدف المشترك لمصلحة جميع قطاعات المجتمع . وفرص توليد هذا الشعور بالهدف ستتوقف على رغبة جميع القطاعات في المساهمة في مشاركة وحوار اجتماعيين حقيقيين ، مع الاعتراف بالدور المستقل والمسؤولية والقدرة الخاصة لكل منها .

٢٧ - ٣ ولدى المنظمات غير الحكومية ، بما فيها المنظمات التي لا تتوخى الربح والتي تمثل الجماعات المتناولة في هذا الباب من جدول أعمال القرن ٢١ ، تجارب وخبرات وقدرات راسخة ومتنوعة في ميادين ستكون لها أهمية خاصة لتنفيذ واستعراض التنمية المستدامة السليمة بيئيا والمسؤولة اجتماعيا ، على النحو المتوخى في جميع عناصر جدول أعمال القرن ٢١ . ولذا فإن مجتمع المنظمات غير الحكومية يقدم شبكة عالمية ينبغي الاستفادة منها وإكسابها القدرة وتقويتها دعما للجهود المبذولة لبلوغ هذه الأهداف المشتركة .

٢٧ - ٤ ولضمان تحقيق المساهمة الكاملة التي يمكن أن تقدمها المنظمات غير الحكومية ، ينبغي القيام ، في المؤسسات ذات الولاية وفي البرامج المصممة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، بتشجيع أقصى ما يمكن من الاتصال والتعاون فيما بين المنظمات الدولية والحكومات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية . كما تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى تعزيز التعاون والاتصال فيما بينها من أجل تقوية فعاليتها بوصفها من العاملين في تنفيذ التنمية المستدامة .

92-83653

الأهداف

٢٧ - ٥ ينبغي للمجتمع والحكومات والهيئات الدولية أن تضع آليات تتيح للمنظمات غير الحكومية أن تضطلع بدورها في المشاركة على نحو يتسم بالمسؤولية والفعالية في عملية التنمية السليمة بيئيا والمستدامة .

٢٧ - ٦ وبغية تعزيز دور المنظمات غير الحكومية بوصفها شركاء في المجتمع ، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة وللحكومات أن تبادر إلى القيام ، بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية ، بعملية استعراض للإجراءات والآليات الرسمية الرامية إلى اشتراك هذه المنظمات على جميع الأصعدة ، من رسم السياسات وصنع القرارات إلى التنفيذ .

٢٧ - ٧ وبحلول عام ١٩٩٥ ، ينبغي أن يقام حوار مثمر على نحو متبادل على الصعيد الوطني فيما بين جميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية وشبكاتها المنظمة ذاتيا بغية الاعتراف بدور كل منها في تنفيذ التنمية السليمة بيئيا والمستدامة وتعزيز هذه الأدوار .

٢٧ - ٨ ينبغي للحكومات والهيئات الدولية تشجيع وتيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية في تصميم وإنشاء وتقييم الآليات الحكومية والإجراءات الرسمية الرامية إلى استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على كافة الأصعدة .

الأنشطة

٢٧ - ٩ ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ، بما فيها الوكالات الإنمائية والتمويلية الدولية ، وجميع المنظمات والمحافل الحكومية الدولية أن تتخذ ، بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية ، تدابير تهدف إلى ما يلي :

(أ) استعراض سبل تعزيز الإجراءات والآليات القائمة التي تسهم عن طريقها المنظمات غير الحكومية في تصميم السياسات وصنع القرارات والتنفيذ والتقييم على صعيد الوكالات المنفردة ، وفي المناقشات المشتركة بين الوكالات وفي مؤتمرات الأمم المتحدة والإفادة عن هذه السبل ؛

(ب) وعلى أساس الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ، تعزيز الآليات والإجراءات القائمة في كل وكالة للاستفادة من خبرة وآراء المنظمات غير الحكومية في مجال تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها ، وفي حال عدم وجود مثل هذه الآليات ، القيام بإنشائها ؛

(ج) استعراض مستويات الدعم المالي والإداري المقدم للمنظمات غير الحكومية ومدى اشتراكها في تنفيذ المشاريع والبرامج وفعالية هذا الاشتراك ، بغية تعزيز دورها بوصفها شركاء اجتماعيين ؛

92-83653

(د) تصميم وسائل مفتوحة وفعالة لتحقيق مساهمة المنظمات غير الحكومية في العمليات المنشأة لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على جميع المستويات ؛

(هـ) تشجيع المنظمات غير الحكومية وشبكاتها المنظمة ذاتيا على الإسهام في استعراض وتقييم السياسات والبرامج الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، بما فيها الدعم المقدم للمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية ولشبكاتها المنظمة ذاتيا ، وإتاحة إجراء هذا الاستعراض والتقييم ؛

(و) مراعاة النتائج التي تتوصل إليها نظم الاستعراض وعمليات التقييم لدى المنظمات غير الحكومية في التقارير ذات الصلة التي يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة وإلى جميع منظمات الأمم المتحدة وسائر المنظمات والمحافل الحكومية الدولية بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وفقا لعملية استعراض جدول الأعمال المذكور ؛

(ز) إتاحة وصول المنظمات الحكومية الدولية الى البيانات والمعلومات الدقيقة في حينها لتعزيز فعالية برامج هذه المنظمات وأنشطتها وأدوارها في دعم التنمية القابلة للإدامة .

٢٧ - ١٠ وينبغي للحكومات أن تتخذ تدابير من أجل ما يلي :

(أ) إقامة حوار مع المنظمات غير الحكومية وشبكاتها المنظمة ذاتيا التي تمثل مختلف القطاعات ، أو تعزيز هذا الحوار ، مما يمكن أن يفيد في : '١' النظر في حقوق ومسؤوليات هذه المنظمات ؛ '٢' والتوجيه الفعال لمدخلات المنظمات غير الحكومية المدمجة في عملية وصنع السياسة الحكومية ؛ '٣' وتسهيل التنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية في تنفيذ السياسات الوطنية على مستوى البرنامج ؛

(ب) تشجيع وتيسير المشاركة والحوار فيما بين المنظمات غير الحكومية المحلية والسلطات المحلية في الأنشطة الرامية الى التنمية المستدامة ؛

(ج) إشراك المنظمات غير الحكومية في الآليات والإجراءات الوطنية المنشأة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، مع الاستفادة على أفضل وجه من قدراتها الخاصة ، ولاسيما في ميادين التعليم والتخفيف من الفقر وحماية البيئة وإصلاحها ؛

(د) مراعاة النتائج التي تتوصل اليها آليات الرصد والاستعراض لدى المنظمات غير الحكومية في تصميم وتقييم السياسات المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على جميع المستويات ؛

(هـ) استعراض نظم التعليم الحكومية بغية تحديد الوسائل اللازمة لإدراج وتوسيع اشتراك المنظمات غير الحكومية في ميدان التعليم النظامي وغير النظامي وفي التوعية العامة ؛

92-83653

(و) إتاحة وتيسير إمكانية وصول المنظمات غير الحكومية الى البيانات والمعلومات اللازمة للمساهمة الفعالة في البحث وفي تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها .

وسائل التنفيذ

(أ) التمويل وتقدير التكلفة

٢٧ - ١١ رهنا بما ستتمخض عنه عمليات الاستعراض وتطور وجهات النظر بالنسبة لأفضل طريقة لإقامة مشاركة وحوار بين المنظمات الرسمية ومجموعات المنظمات غير الحكومية ، سينطوي الأمر على تكاليف محددة نسبيا ، ولكنها غير قابلة للتنبؤ ، على الصعيدين الدولي والوطني في تعزيز الإجراءات والآليات الاستشارية . كما ستحتاج المنظمات غير الحكومية الى تمويل إضافي لدعم تأسيس وتحسين مساهمتها في نظم رصد جدول أعمال القرن ٢١ . وستكون هذه التكاليف كبيرة ولكن لا يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه على أساس المعلومات الموجودة .

(ب) بناء القدرات

٢٧ - ١٢ ستدعو الحاجة إلى قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمحافل الحكومية الدولية والبرامج الثنائية والقطاع الخاص ، حسب الاقتضاء ، بتقديم المزيد من الدعم المالي والإداري إلى المنظمات غير الحكومية وشبكاتها الذاتية التنظيم ، وخاصة تلك التي توجد مقارها في البلدان النامية ، والإسهام في رصد وتقييم برامج جدول أعمال القرن ٢١ ، وتوفير التدريب للمنظمات غير الحكومية (ومساعدتها على وضع البرامج التدريبية الخاصة بها) على الصعيدين الدولي والإقليمي تعزيزا لدورها في المشاركة في تصميم البرامج وتنفيذها .

٢٧ - ١٣ ويقتضي الأمر قيام الحكومات ، وفقا للظروف التي ينفرد بها كل بلد ، بسن أو تعزيز أية تدابير تشريعية لازمة للتمكين من قيام المنظمات غير الحكومية بإنشاء أفرقة استشارية وكفالة حق المنظمات غير الحكومية في حماية المصلحة العامة من خلال الإجراءات القانونية .

92-83653

الملحق الثاني:

CBD

UNEP

Distr.

GENERAL

UNEP/CBD/COP/8/30

28 February 2006

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي

الاجتماع الثامن
كوريتيبا، البرازيل، 20 -31 آذار/مارس 2006

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

مشروع سياسة اعتماد المنظمات غير الحكومية

لدى اتفاقية التنوع البيولوجي

مذكرة من الأمين التنفيذي

عندما عقد مكتب مؤتمر الأطراف اجتماعه في غرناطة باسبانيا في 3 شباط/فبراير 2006، نظر في مشروع النص المرفق الذي يخص سياسة اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى اتفاقية التنوع البيولوجي، ووافق على رفع هذا المشروع الى مؤتمر الأطراف لكي يستعرضه ويعتمده في اجتماعه الثامن.

* UNEP/CBD/COP/8/1

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخه الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

مشروع سياسة اعتماد المنظمات غير الحكومية

لدى اتفاقية التنوع البيولوجي

1- نصت الفقرة 5 من المادة 23 من الاتفاقية على أن أي هيئة أو وكالة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، مؤهلة في الميادين المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار، وتكون قد أبلغت الى الأمانة رغبتها في أن تكون ممثلة بصفة مراقب في أي اجتماع لمؤتمر الأطراف، يجوز السماح لها بالحضور ما لم يعترض عليها ثلث الأطراف الحاضرين على الأقل. ونصت أيضا على أن يكون حضور المراقبين ومشاركتهم يخضعان لقواعد النظام الداخلي الذي اعتمده مؤتمر الأطراف.

2- نصت المادة 7 من النظام الداخلي الذي اعتمده مؤتمر الأطراف بموجب المقرر 1/1 على أن أي هيئة أو وكالة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، مؤهلة في الميادين المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي، وأبلغت الى الأمانة رغبتها في أن تكون ممثلة بصفة مراقب في اجتماعات مؤتمر الأطراف، أن تحصل من الأمانة على إخطار حتى يتسنى لها الحضور بصفة مراقب.

3- منذ أول اجتماع لمؤتمر الأطراف وحتى الآن، تم قبول منظمات غير حكومية لحضور اجتماعات عملية الاتفاقية على أساس مؤقت وبناء على طلب يقدمه المراقبون للمشاركة في اجتماعات محددة. وتعد المنظمات غير الحكومية من أصحاب المصلحة الرئيسيين في الاتفاقية. وتحقيقا لهذه الغاية، ووفقا للممارسة المقررة في الأمم المتحدة والاجراءات التي تتبعها اتفاقيات ريو الأخرى، يتعين وضع اجراءات قائمة بذاتها لاعتماد المنظمات غير الحكومية لدى اتفاقية التنوع البيولوجي. ويوجز المرفق الأول أدناه الممارسة الجارية في عمليات الاتفاقيات الأخرى. ومن هذا المنطلق يوصي الأمين التنفيذي باجراءات اعتماد طبقا للمعايير والعمليات المذكورة في الفقرات اللاحقة. أما المرفق الثاني فيتضمن مشروع مقرر يمكن أن ينظر فيه مؤتمر الأطراف ليصدره في اجتماعه الثامن.

4- يتبين بوضوح من النصوص ذات الصلة أن التمثيل قاصر على الهيئات والوكالات الحكومية وغير الحكومية "المؤهلة في الميادين المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار". ويجب تفسير كلمة "المؤهلة" حسب معناها الواسع من منطلق طبيعة الاتفاقية وتنوع أصحاب المصلحة فيها. وبالفعل لا ينبغي تفسير كلمة "المؤهلة" حسب المعنى العلمي التقليدي، لأن هناك منظمات أهلية كثيرة. بالاضافة الى منظمات المجتمعات الأصلية والمجتمعات المحلية. تنفذ تدابير عملية للحفظ واستدامة الاستخدام على المستوى المحلي دون أن تكون بالضرورة "مؤهلة" بذلك المعنى.

5- بناء على ما تقدم ينبغي أن يكون باب الاعتماد مفتوحا أمام جميع المنظمات الوطنية والاقليمية والدولية المعنية بالتربية والعلم والثقافة والبحث، وأمام منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية، وأمام منظمات القطاع الخاص المؤهلة أو العاملة في مجالي حفظ واستدامة استخدام التنوع البيولوجي، بشرط أن تقدم طلبا رسميا بالاعتماد الى الاتفاقية وصكوكها القانونية ذات الصلة.

6- يجب أن يوجه الأمين التنفيذي إخطارا الى جميع الهيئات أو الوكالات المعنية يطلب فيه منها أن تقدم طلبا رسميا لاعتمادها بصفة مراقب في اجتماعات مؤتمر الأطراف أو اجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الأحيائية. وينبغي أن يشترط في ذلك الإخطار أن تحدد هذه الهيئات أو الوكالات

مؤهلاتها واهتماماتها بالعمل في مجال حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته، والتبادل العادل والمنصف للمنافع الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية.

7- ينبغي لتلك الهيئات والمنظمات أن ترسل الى الأمين التنفيذي أنظمتها الأساسية وقواعدها ولوائحها، أو قائمة صلاحياتها، بالاضافة الى أي معلومات ذات صلة مثل النشرات وخطط الأعمال أو غيرها من المعلومات عن أنشطتها المرتبطة بحفظ واستدامة استخدام التنوع البيولوجي والتبادل العادل والمنصف للمنافع الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية.

8- سيعد الأمين العام قائمة بأسماء المنظمات التي قدمت طلبات الاعتماد، وسيرفعها الى مكتب مؤتمر الأطراف ليستعرضها ويقدم توصية بشأنها الى مؤتمر الأطراف ليعتمدها.

9- ما أن يتم الاعتماد لا تصبح المنظمة المعنية بحاجة الى تقديم طلب آخر لاعتمادها في الدورات اللاحقة. اذ يجب أن يكون اعتمادها لدى مؤتمر الأطراف أو لدى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الأحيائية صالحا أيضا لدى الهيئات الفرعية المنبثقة عن اتفاقية التنوع البيولوجي. وستعرض بصفة منتظمة على مؤتمر الأطراف، أو على مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، قائمة محدثة بالمنظمات غير الحكومية المعتمدة.

المرفق الأول

الممارسة المتبعة ازاء الاعتماد في العمليات الدولية الأخرى

1- وضعت عدة منظمات، ومن بينها اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، اجراءات لاعتماد المنظمات غير الحكومية.

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ

2- أي منظمة ترغب في الاعتماد الرسمي لدى اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المتعلقة بتغير المناخ تقدم طلبا بذلك الى أمانة تلك الاتفاقية وتقدم اليها الوثائق الرسمية التي تثبت أنها منظمة غير حكومية معترف بها قانونا ومختصة بمسائل تغير المناخ. ويستعرض مكتب مؤتمر الأطراف قائمة المنظمات الطالبة، ثم يقدم توصية الى مؤتمر الأطراف ليوافق عليها. وما أن يتم اعتماد المنظمة المعنية لا تعد بحاجة الى تكرار طلب الاعتماد لحضور الدورات اللاحقة لمؤتمر الأطراف. وكل اجتماع يعقده مؤتمر الأطراف يحصل على قائمة المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية ليوافق عليها (انظر مثلا FCCC/CP/2000/2/Add.1).

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

3- يقضي نظام الاعتماد لدى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بتوجيه طلبات الاعتماد الى الأمين التنفيذي ليقوم بتقييمها. ثم يعد الأمين التنفيذي قائمة بالمنظمات مع توصية منه الى مؤتمر الأطراف باعتمادها للحضور بصفة مراقبين (انظر ICCD/COP(4)/9/Add.1). وينظر مؤتمر الأطراف في هذا القائمة ويصدر مقررا باعتماد المنظمات المختصة منها (انظر مثلا المقرر 26/COP.1).

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

4- نقح برنامج الأمم المتحدة للبيئة سياسته واجراءاته في مجال اعتماد المنظمات غير الحكومية بناء على المقرر دإ 5/7 الصادر عن الدورة الاستثنائية التي نظمها مجلس الادارة للمحفل الوزاري العالمي للبيئة، وهو المقرر الذي طالب بتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبموجب الممارسة الراهنة تقدم المنظمة غير الحكومية رسالة تطلب فيها الاعتماد وترفق بها اثباتا بأنها منظمة لغير أغراض الربح ومهتمة بالبيئة، وشرحا تفصيليا للنطاق العالمي لأنشطتها، وصورة من موافقة هيئات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على اعتمادها. وينظر في هذا الطلب "فرع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة" التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويقدم توصيته بشأنه الى مكتب أمانة مجالس الادارة للبت في الاعتماد. وهذا المكتب هو الذي يخطر المنظمة غير الحكومية بقراره.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

5- يوسع المنظمات غير الحكومية أن تطلب التمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد وردت شروط الحصول على هذه الصفة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996. وللتمتع بهذه الصفة يجب أن تكون للمنظمة أهداف وأغراض مطابقة لروح وأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويعرض الطلب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي على اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، وهي لجنة تتكون من 19 دولة عضوا في الأمم المتحدة. وتقدم هذه اللجنة توصيتها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عندما يجتمع بكامل هيئته ليتخذ القرار الأخير.

المرفق الثاني

مشروع مقرر مقدم من مكتب مؤتمر الأطراف

ان مؤتمر الأطراف

اذ يشير الى المادة 23 من الاتفاقية والى المادة 7 من النظام الداخلي لاجتماعات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي،

1- *يقرر* اصدار سياسة اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى اتفاقية التنوع البيولوجي، بالصيغة الواردة في مذكرة الأمين التنفيذي بشأن هذا الموضوع (UNEP/CBD/COP/8/30) والمرفقة بهذا المقرر، واعتماد المنظمات غير الحكومية الواردة أسماؤها في مرفق هذا المقرر* لحضور الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف؛

2- *يقرر أيضا* أن يسري هذا الاعتماد على الاجتماعات اللاحقة التي سيعقدها مؤتمر الأطراف وكذلك على اجتماعات الهيئات الفرعية؛

3- *يرجو* من الأمين التنفيذي أن يعد قائمة بالمنظمات الجديدة التي تطلب الاعتماد وأن يعرضها على مكتب المؤتمر للنظر فيها في الاجتماعات المقبلة للأطراف في الاتفاقية.

---

* ستكتمل هذه القائمة وتوزع في أثناء انعقاد مؤتمر الأطراف

الملحق الثالث:

رمز منظمة السلام الأخضر

المصدر: موقع المنظمة www.grenpeace.org

قائمة المصادر والمراجع

1- قائمة المصادر:

القرآن الكريم.

1- سورة الأعراف.

2- سورة الحشر

2- قائمة المراجع:

أولا: الكتب.

1- باللغة العربية.

1- ابن منظور. **لسان العرب**. ج1، دون بلد نشر:دار التراب العربي، 1999.

2- أبو العطا، رياض صالح. **حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام**. القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2009.

3- أمين، سمير، أوتار فرنسوا. **مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم**. تر: سعد الطويل، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.

4- الأنصاري، نعيم محمد علي. **التلوث البيئي: مخاطر عصرية واستجابة علمية**. ط1، الأردن: دار دجلة، 2009.

5- الحفيظ، عماد محمد ذياب. **البيئة: حمايتها- تلوثها – مخاطرها**. ط1، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2009.

6- الخزرجي، ثامر كامل محمد. **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**. ط1، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.

7- الخفاف، عبد علي، خضير ثعبان كاظم. **الطاقة وتلوث البيئة**. ط1،الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007.

8- الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير. **تفسير الطبري: جامع البيان عن تفسير آي القرآن**. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، بدون سنة نشر، بدون سنة نشر.

9- الشعراوي جمعة، سلوى ، الدسوقي إيهاب ، وآخرون. **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**. القاهرة: مركز واستشارات الإدارة العامة، 2001.

10- الشعلان، سلافة طارق عبد الكريم. **الحماية الدولية للبيئة: من ظاهرة الاحتباس الحراري**. ط1،بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.

11- الشيخلي، عبد القادر. **حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام**. ط1، بيروت: منشورات الحبلي الحقوقية، 2009.

12- الرسول، أحمد أبو اليزيد. **التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج**. الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

13- الربضي، سلام. **المقاربات والمتغيرات العالمية: عصر الدولة وعصر السوق**. ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.

14- المنوفي، كمال. **قضايا البيئة في مصر بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية**. ط1، القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003.

15- الهزايمة، محمد عوض. **قضايا دولية تركت قرن مضى وحمولة قرن أتى**. ط1،عمان: المكتبة الوطنية، 2004.

16- برايار، فليب، جليلي محمد رضا. **العلاقات الدولية**. ط1، بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2009.

17- بن عامر، تونسي. **قانون المجتمع الدولي المعاصر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

18- بن عنتر، عبد النور . **البعد المتوسطي للأمن الجزائر: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

19- بيليس، جون ، سميث ستيف. **عولمة السياسة العالمية**. ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

20- تانزر، مايكل. **من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الدولي: دور الشركات متعددة الجنسيات**. ترجمة: عفيف الرزاز، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1981.

21- جويلي، سعيد سالم. **المنظمات غير الحكومية في النظام القانوني الدولي**. ط1،القاهرة: دار النهضة العربية، 2003.

22- جي، فرانك ، بولي ولتشنرو جون. **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**. ترجمة: فاضل جكتر، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

23- حسين، خليل. **قضايا دولية معاصرة**. ط1،بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007.

24- حسين، خليل. **النظرية العامة والمنظمات العالمية: البرامج والوكالات المتخصصة**. ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.

25- زياني، صالح، بن سعيد مراد. **الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات**. ط1، باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010.

26- زياني، صالح، بن سعيد مراد. **مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي**. ط1، باتنة: دار قانة، 2010.

27- سعد الله، عمر، بن ناصر احمد. **قانون المجتمع الدولي المعاصر**. ط5، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

28- سعد الله، عمر. **المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي: بين النظرية والتطور**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

29- سلامة، أحمد عبد الكريم. **قانون حماية البيئة: دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية**. الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1997.

30- سعيفان، أحمد. **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**. ط1، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 2004.

31- طراف، عمار. **التلوث البيئي والعلاقات الدولية**. ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.

32- عاكف، يوسف صوفان. **المنظمات الإقليمية والدولية**. القاهرة: دار الاحمدي للنشر، 2008.

33- عبو، عبد الله علي ، **المنظمات الدولية-الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة-**. ط1، عمان: دار قنديل للنشر والتوزيع، 2011.

34- غضبان، مبروك. **المدخل للعلاقات الدولية**. ط1، باتنة: باتنيت للتجهيز المكتبي، 2005.

35- فلوريني، آن. **القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية**، ترجمة: تانيا بشارة، ط1،بيروت: دار الساقي، 2005.

36- كاتوت، سحر أمين. **البيئة والمجتمع**. ط1، الأردن: دار دجلة، 2009.

37- كامل، خالد مصطفى. **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

38- كيك، مارغريت ، سكينك، كاثرين. **نشطاء بلا حدود: شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية**. ترجمة: البلاونة، لينا حمدان، شجراوي خالد محمد. عمان: دار البشير، 2005.

39- لحرش، عبد الرحمن. **المجتمع الدولي -التطور والأشخاص-**. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

40- محمد شرف، محمد إبراهيم. **المشكلات البيئية المعاصرة: الأسباب، الآثار، الحلول**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007.

41- مطاوع ابراهيم عصمت. **التربية البيئية**. ط1، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2005.

42- مقري، عبد الرزاق. **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**. ط1،الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.

43- ميرل، مارسيل. **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**. تر حسن نافعة، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.

44- ميهوبي، عبد الحكيم. **التغيرات المناخية: الأسباب، المخاطر، ومستقبل البيئة العالمي**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011.

45- هاموند .ل آلن. **موارد العالم دليل البيئة والتنمية المستدامة**. ط4،القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر والتوزيع، 1995/1994.

46- هريدي، صلاح. **العلاقات الدولية: مفهومها وتطورها**. ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007.

47- وايت برايان، ليتل ريتشارد، سميث مايكل. **قضايا في السياسة العالمية**. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، الإمارات: دار نشر بالغراف ماكملان، 2004.

48- وردم، باتر محمد علي. **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**. ط1، عمان: الوسام للخدمات المطبعية، 2003.

49- يحي وناس. **المجتمع المدني وحماية البيئية: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات**. وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004.

2- باللغة الفرنسية.

1- Batistella, Dario. **Théories Des Relations Internationales**. 2eme édition, France, Corelet Imprimeur, 2006.

2- Besset, Jean-Paul. **Amnesty International: La conspiration de l'espoir – Trente ans au service des droits de l'homme.** Paris: Edition du Félin, 1991.

3- Bettati, Mario. Dupuy Pierre-marie. **Les O.N.G et le droit international**. Paris: Economia, 1986.

4-Fontanel, Jacques. **Les organisations non gouvernementales**. Alger: OPU, 2005.

5- Guilhaudis, J.F. **Relations internationales contemporaines**. Paris: LITEC, 2003.

6- Merle, Marcel. **Sociologie des Relations Internationales**. Paris: Dalloz, 1983.

7- NCHAMA C.M.EYA. **Le rôle des ONG dans la promotion et la protection des droit de l'homme**. New York: Nation Unies, 1992.

3- باللغة الانجليزية.

1- Baylis, John, Smith Steve. **Globalization of world politics**. third edition, Network, Oxford university press,2001.

2- Casey, John. **Non-Government Organizations as Policy Actors: The Case of Immigration Policies in Spain**. . Universitat Autònoma de Barcelona, 1998.

3- Dauvergne, Peter. **Handbook of global Environmental Politics.** UK, Edward Elgar Publishing Limited. 2005.

4- M. Betsill, Michele, Corell Elisabeth. **NGO Diplomacy: The Influence of Nongovernmental Organizations in International**

Environmental Negotiations. Edition 1, London, Massachusetts Institute of Technology, 2008.

5- Mihaela Papa, Najam. **Global Environmental Governance: A Reform Agenda**. Canada: International Institute for Sustainable Development, 2006.

6- Moutinho, Paulo. **Tropical Deforestation and Climate Chang**. Brazil: Amazon Institute for Environmental Research, 2005.

7- Princen Thomas, Finger Matthias. **Environmental NGOs in World Politics: Linking the local and the global**. Canada, Routledge, 1994.

8- Timmer Vanessa. **International Organizations in Global Environmental Governance**. First published, London: Routledge Research in Environmental Politics, 2009.

ثانيا: المجالات والدوريات والملتقيات

1- باللغة العربية.

1- أليوث، لورين. "السياسة العالمية للبيئة". تر: جاسم الحسن، مجلة عالم الفكر المجلد 30، العدد 01، (سبتمبر 2001).

2- الحربي، سليمان عبد الله. "مفهوم الأمن: مستوياته، صيغه، تهديداته- دراسة نظرية في المفاهيم والأطر". المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 19 (صيف 2008).

3- الشمنقي، محمد عبد الباسط ، حاجي محمد. " استشراف أولي لآثار تطبيق برونوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط". مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. العدد 114 (2006).

4- الغضبان، عبد النبي. "أثر التغيير المناخي أو الاحترار العالمي على الدول العربية". مجلة منظمة المدن العربية العدد 153، (ديسمبر 2011).

5- الهنتاتي، محمد عادل ، "حقيقة التغيرات المناخية: المواقف والإجراءات". مجلة الإذاعات العربية، العدد 07.

6- بشير، هشام. "مستقبل البيئة بعد مؤتمر كوبنهاجن". مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام العدد 182 (فيفري 2010).

7- رزيق، كمال ، "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية". مجلة الجندول، العدد 25 (2005).

8- شكراني، الحسين. "مؤتمر ديربان حول التغيرات المناخية". مجلة المستقبل العربي العدد 397 (2012).

9- طالبي، محمد. "أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة" –عرض تجربة ألمانيا. مجلة الباحث العدد 6 (2008).

10- عبد الله، عبد الخالق. "التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية". المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. العدد 167 (1993).

11- قنديل، أماني. "المجتمع المدني في مطلع الألفية الثالثة". مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام (2000).

12- وكولون، جيمس م بتون ، جونيور أ. براد فور ، "الحوكمة العالمية: قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة ". التمويل والتنمية (ديسمبر 2007).

13- يخلف، عبد السلام. "الرشادة في عصر العولمة بديل ممكن أو يوتوبيا؟". دراسات إستراتيجية العدد 06 (2006).

2- باللغة الفرنسية:

1- L'ONU. "Le système institutionnel". document d'étude, La documentation française, N°3.02.

2- Françoise, Marie, Copinschi Philipe. "Organisation Non Gouvernemental Plurielles". Atlas de la Mondialisation, 5eme édition.

3- Abdlmalki Lahsen, Colomb Valérie. **Les stratégies de communication des ONG environnementales: le cas de Greenpeace et de WWF**, Séminaire Economie du Développement Durable

3- باللغة الانجليزية:

1- Biermann, Frank. "Global Environmental Governance: Conceptualization and Examples". Global Governance Working Paper, No 12(November 2004).

2- G. Weiss, Tomas. "What happened to the idea of World Governance". International Studies Quarterly, New York, (February 2009).

ثالثا: المقالات من الروابط الالكترونية.

1- باللغة العربية:

1- الجبالي، حسام. **علم البيئة**، تم تصفح الموقع يوم: 06 مارس 2012.
http://www.alkherat.com/vb/showthread.php?1289

2- **الشعراوي**، حلمي، خليل، عزة – ما يتعلق بمصر والسودان-، حنان رمضان –ما يتعلق بالجزائر والمغرب- **دور المجتمع المدني وتنظيماته في التنمية والحكم الموسع حاله الشمال الإفريقي**. تم تصفح الموقع يوم: 2012/02/24.
http.www.humanitarianibh.net/index.htm

3- الزيدي، باسم حسين. **حروب المياه: ناقوس خطر ينذر بانهيار العالم المتحضر**، تم تصفح الموقع يوم: 2012/03/21.

http://www.annabaa.org/malefatalsite/indexqzaya.htm

4- الطائي، اياد عاشور. دور منظمات المجتمع المدني في زيادة الوعي البيئي والحفاظ على البيئة، جريدة المؤتمر، العدد 2620، سنة 2012، تم تصفح الموقع يوم: 2012/11/06.

http://www.almutmar.com/index.php?id=20085753

5- القيتدي، سلوى. تغيير المناخ يخلخل أنظمة مصائد الأسماك، تم تصفح الموقع يوم: 2012/03/21.

www. 4shared.com/results?q=+pdf

6- الطائي، اياد عاشور. دور منظمات المجتمع المدني في زيادة الوعي البيئي والحفاظ على البيئة، جريدة المؤتمر، العدد 2620، سنة 2012، تم تصفح الموقع يوم: 2012/11/06.

http://www.almutmar.com/index.php?id=20085753

7- جرعتلي، مجد. أصدقاء الأرض العالمية، مدونة البيئة والحياة، تم تصفح الموقع يوم: 2012/10/05.

http://theenvironment.maktoobblog.com/%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D9%82%D8% -friends-of-the-earth-international

8- دودار، أميمة. تقرير منظمة السلام الأخضر البيئية، تم تصفح الموقع يوم 2012/10/15.

http://queenegypt96.maktoobblog.com/11537/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D9%85%D9%86%

9- - رزيق، كمال. دور الدولة في حماية البيئة، تم تصفح الموقع يوم: 2011/12/10.

http://search.softonic.com /CT3031774/tb_v1?q=pdf

10- عبد القادر نصير، عبد الله ، "البيئة والتنمية المستدامة"، التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري، مجلة أبحاث ودراسات، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، عدد 7، (29 جويلية 2002)، تاريخ دخول الموقع: 2011/11/06.

http://search.softonic.com/ CT3031774/tb_v1?q=

11- عدلي، عماد الدين. بناء قدرات المجتمعات المهددة في مصر نتيجة لتغير ظاهرة المناخ، شركاء التنمية للبحوث والدراسات والتدريب، تم تصفح الموقع يوم: 2012/06/22.

http://www.pidegypt.org/download/climate%20changes/%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1%20%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%20Emad%20Adly.pdf

12- قاسم، أمجد. **قمة كوبنهاجن تحدد مستقبل الكرة الأرضية**، تم تصفح الموقع يوم: 2012/09/24.
http://amjad68.arabblogs.com/archive/2009/12/982060.html

13- قاسم، أمجد. **نتائج مؤتمر كوبنهاجن هل تنقد كوكب الأرض من عواقب الاحتباس الحراري؟**، تم تصفح الموقع يوم: 2012/09/24.
http://amjad68.arabblogs.com/archive/2009/12/988107.html

14- منصوري، كمال. **المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي**، تم تصفح الموقع يوم: 2012/02/07.
http://search.softonic.com/CT 3031774/tb_v1?q=2002

15- --------، التنمية والحوكمة الدولية، مركز أنباء الأمم المتحدة، تم تصفح الموقع يوم: 2011/08/15.
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=14210#.ULfVFWfMCAk

16- -------، **الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)**، تم تصفح الموقع يوم: 2012/11/30.
http://kenanaonline.com/users/aoye/posts/105062

17- ------، **السفن الخضراء: منظمة السلام الأخضر**، جريدة الشرق الأوسط، تم تصفح الموقع يوم: 2012/10/13.
http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_103680.html

18- ------، **مبادئ منظمة السلام الأخضر**، تم تصفح الموقع يوم: 2012/09/25.
http://www.greenpeace.org/arabic/about/Our-Mission

19- ------، **منظمة السلام الأخضر تفضح مدى هشاشة التدابير الأمنية في المنشآت النووية الفرنسية**، تم تصفح الموقع يوم: 2012/07/05 .
www.greenpeace-breaks-into-french-nuclear-sites.htm

20- -------، **منظمة السلام الأخضر تكافح ضد النووي**، تم تصفح الموقع يوم: 2012/10/15.
http://www.greenpeace.org/arabic/photosvideos/slideshows/Greenpeace-19-countries-fukushima-anniversary/

21- ------، **الصندوق العالمي للطبيعة**، الموسوعة المعرفية الشاملة، تم تصفح الموقع يوم: 2012/11/06.

http://ency.kacemb.com/page/649

22- -------، "السلام الأخضر: ثلاثون عاما على صحوة الضمير البيئي في العالم". جريدة العرب الدولية، تم تصفح الموقع يوم: 2012/12/13.

http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=8070&article=57421

23- تقرير منظمة السلام الأخضر: حادثة فوكوشيما، تم تصفح الموقع: 2012/10/20.

http://www.greenpeace.org/arabic/greenpeace-fukushima-nuclear-report

24- مؤتمر الرأي العام والبيئة، تم تصفح الموقع يوم: 2012/11/08

http://www.arabrenewal.info/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9.pdf

25- غرينبيس العالم العربي، تم تصفح الموقع يوم: 2012/12/13

http://www.greenpeace.org/arabic/photosvideos/photos/greenpeace-activists-climbed-o2/

2- باللغة الانجليزية:

1- Christine Ammer. **The American Heritage Dictionary of the English language**, Visited in March, 07, 2012.
http://www.ahdictionary.com/word/search.html?q=THREAT

2- Gemmill Barbara, Abimbola Bamidele-Izu. **The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental Governance**. Visited in March 20, 2012.
http://environment.research.yale.edu/documents/downloads/a-g/gemmill.pdf

3- Lawry Lynn. **Guide to Nongovernmental Organizations for the Military**. (2009), p 30. Visited in November, 11, 2011.
http://www.fas.org/irp/doddir/dod/ngo-guide.pdf

4- Park Jacob. **The World Wide Fund For Nature: Financing a New Noah's Ark**. Visited in November 09, 2012.
http://www.fni.no/ybiced/97_05_park.pdf

5- S. Finkelstein Lawrence, "what is Global Governance", Global Governance (Winter 1995). Visited in June, 22, 2012.
http://upeaceap.org/hando_upfiles/GGPD_RM_05-2.pdf

6- Arab Network for Environment and Development. Visited in November, 01, 2012.
http://www.raednetwork.org/EnglishNew/GetLink.aspx?PageID=2

7- Climate Action Network- Europe. Visited in November, 18, 2012.
http://www.climatenetwork.org/profile/member/climate-action-network-europe

8- Climate Action Network Europe. Visited in November, 18, 2012.
http://www.citizensforeurope.eu/org-442_en.html

9- Management Structure. Visited in October, 17, 2012.
http://www.greenpeace.org/international/en/about/how-is-greenpeace structured/management

10- United Nations Environment Programme, environment for development. Visited in December, 04, 2012.
http://www.unep.org/dtie

11- 40 Years of Greenpeace Victories. Visited in December, 13, 2012.
http://www.greenpeace.org/usa/en/campaigns/victoies/

12- Energy Victories. Visited in October, 22, 2012.
http://www.greenpeace.org/usa/en/campaigns/victories/energy-victories/

12- Nuclear Victories. Visited in October, 22, 2012.
http://www.greenpeace.org/usa/en/campaigns/victories/nuclear-victories/

13- Forests Victories. Visited in October, 22, 2012.

http://www.greenpeace.org/usa/en/campaigns/victories/forests-victories/

رابعا: الرسائل والمذكرات

1- بحري، دلال. أثر الندرة المائية في العلاقات الدولية، دراسة منطقة الشرق الأوسط. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008/2007.

2- درغوم، أسماء. البعد البيئي في الأمن الإنساني: مقاربة معرفية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009.

خامسا: التقارير والملتقيات.

1- باللغة الانجليزية:

1- UNDP, Public sector in developing countries: issues, lessons and future directions: Ottawa Institute on Governance, (December 2000).

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال والجداول:

الشكل أو الجدول	رقم الصفحة
تمثيل بياني رقم 01: يوضح تطور عدد المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية منذ سنة 1990 إلى غاية 2004.	ص 17
الشكل رقم 01: يوضح دائرة العلاقات والتفاعلات بين المنظمات غير حكومية والمنظمات الحكومية والدول.	ص 25
تمثيل بياني رقم 02: يوضح عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة.	ص 31
الخريطة رقم 01: يوضح مناطق التوترات المحلية في العالم بسبب المياه.	ص 51
تمثيل بياني رقم 03: يوضح هذا المخطط البياني مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة.	ص 95
الجدول رقم 01: وظائف، نشاطات وقنوات تأثير ومشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية	ص 113
المخطط رقم 01: الهيكل التنظيمي لمنظمة السلام الأخضر يوضح كيفية توزيع المهام والمسؤوليات داخل منظمة السلام الأخضر	ص 125
الجدول رقم 02: المستويات الثلاث التي تمنح فيها الأمم المتحدة الوضعية الاستشارية للمنظمات غير الحكومية.	ص 137
الخريطة رقم 02: مكاتب منظمة السلام الأخضر عبر العالم	ص 138
تمثيل بياني رقم 04: يوضح أعداد المفاعلات النووية العاملة وأماكن تواجدها في العالم.	ص 151

مختصرات البحث باللغة الانجليزية

المختصرات (Acronymes):

الاختصار	العبارة بالغة الانجليزية	العبارة بالغة العربية
NGO	Nongovernmental Organization	المنظمات غير الحكومية
Quakers	Religious Society of Friends	الكويكرز
ESCWA	Economic and Social Commission for Western Asia	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
CBO	Community-Based Organizations	المنظمات المرتكزة على الجماعة
/	Networks	الشبكات
/	Social Movement	الحركات الاجتماعية
/	Henley Centre	مركز الاستشارات البريطانية لعلم المستقبل
ICG	International Crisis Group	مجموعة الأزمة الدولية
/	GLOBAL WITNESS	الشاهد العالمي
NCVO	national Council for voluntary organization	المجلس الوطني للمنظمات التطوعية
FAO	Food and Agriculture Organization of the United Nations	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
REN21	Renewable Energy Policy Network for the 21st Century	الشبكة السياسية لطاقة المتجددة للقرن 21
GW	Global Warming	الاحتباس الحراري
IPCC	Intergovernmental Panel on Climate Change	هيئة مستشاري تغيرات المناخ
FOEI	Friends of the Earth International	منظمة أصدقاء الأرض العالمية
WWF	World Wide Fund for Nature	الصندوق العالمي للطبيعة

RAED	Arab Network for Environment and Development	الشبكة العربية للبيئة والتنمية
CAN-E	Climate Action Network Europe	الشبكة الأوروبية للعمل من اجل المناخ
UNEP	The United Nations Environment Programme	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
WCED	World Commission on Environment and Development	لجنة بورنتلاند
UICN	International Union for Conservation of Nature	الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة
GP	Green Peace	منظمة السلام الأخضر
WRI	World Resources Institute	مؤسسة الموارد العالمية

فهرس المحتويات

الفهرس

العنوان	الصفحة
خطة البحث	
مقدمة	10-1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمنظمات غير الحكومية والمسألة البيئية.	15
المبحث الأول: ماهية المنظمات غير الحكومية	17-16
المطلب الأول: تعريف المنظمات غير الحكومية وأهم خصائصها	18
الفرع الأول: تعريف المنظمات غير الحكومية	22-18
الفرع الثاني: الخصائص المميزة للمنظمات غير الحكومية	24-22
المطلب الثاني: علاقة المنظمات غير الحكومية بالفواعل الدولية الأخرى	25-24
الفرع الأول: العلاقة مع الدول	28-25
الفرع الثاني: العلاقة مع المنظمات الدولية الحكومية (اكتساب الشرعية الدولية)	31-28
الفرع الثالث: علاقات المنظمات غير الحكومية فيما بينها	32-31
المطلب الثالث: مجال نشاط وتأثير المنظمات غير الحكومية	37-32
المبحث الثاني: التهديدات البيئية العالمية	38-37
المطلب الأول: مفهوم البيئة والنظام البيئي	38
الفرع الأول: مفهوم البيئة	41-38
الفرع الثاني: مفهوم النظام البيئي Ecosystem	42
المطلب الثاني: تعريف التهديد والتهديد البيئي	42
الفرع الأول: تعريف التهديد	45-42
الفرع الثاني:تعريف التهديد البيئي	46
المطلب الثالث: أهم المشاكل والتهديدات البيئية العالمية	47
الفرع الأول: التهديدات البيئية العالمية المتعلقة باستنزاف الموارد الطبيعية	54-47
الفرع الثاني: التهديدات البيئية العالمية المتعلقة بقضايا الغلاف الجوي والتغير المناخي	59-55
المبحث الثالث: المنظمات غير الحكومية والحوكمة البيئية العالمية: المفهوم والعلاقة	60-59

المطلب الأول: المنظمات غير الحكومية والحوكمة العالمية	60
الفرع الأول: تعريف الحوكمة العالمية	62-60
الفرع الثاني: تحديات الحوكمة العالمية	63-62
المطلب الثالث: الحوكمة البيئية العالمية	65-63
خلاصة الفصل الأول	66-65
الفصل الثاني:سياسات وآليات عمل المنظمات غير حكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية.	68
المبحث الأول: المنظمات غير الحكومية وقضايا البيئة	69
المطلب الأول: تطور المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة	71-69
المطلب الثاني: أهم المنظمات البيئية غير الحكومية ودورها في حماية البيئة	71
الفرع الأول: على المستوى العالمي	71
أ- دور منظمة أصدقاء الأرض العالمية	73-71
ب- دور الصندوق العالمي للطبيعة	74-73
الفرع الثاني: على المستوى الإقليمي	75
أ- الشبكة الأوروبية للعمل من اجل المناخ	76-75
ب- الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)	78-76
المبحث الثاني: إستراتيجية المنظمات البيئية غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية	78
المطلب الأول: مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة	78
الفرع الأول: أهم المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة	78
أ- مؤتمر ستوكهولم (مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية)1972	81-78
ب- مؤتمر ريو دي جانيرو (مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية) 1992	88-81
ج- مؤتمر جوهانسبورغ (المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المستدامة) 2002	91-89
د- مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية 2009	94-91
الفرع الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية البيئية	100-95
المطلب الثاني: المنظمات البيئية غير الحكومية ودورها في بناء قدرات المجتمعات المحلية لمواجهة التهديدات البيئية العالمية.	103-100

المطلب الثالث: دور المنظمات البيئية غير الحكومية في توجيه الرأي العام وممارسة الضغوط على الحكومات للحصول على تنازلات من أجل حماية البيئة	106-103
المبحث الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في تجسيد الحوكمة البيئية العالمية	106
المطلب الأول: رؤية حول مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية	108-106
المطلب الثاني: أشكال مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية	114-106
المطلب الثالث: أهم التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئة العالمية	115-114
الفرع الأول: التحديات القانونية والسياسية	115-114
الفرع الثاني: التحديات المادية	115
خلاصة الفصل الثاني	116
الفصل الثالث: دور منظمة السلام الأخضر في مواجهة التهديدات البيئية العالمية	118
المبحث الأول: الإطار العام ألمفاهيمي لمنظمة السلام الأخضر	119
المطلب الأول: منظمة السلام الأخضر (التعريف، النشأة والتطور)	120
الفرع الأول: تعريف منظمة السلام الأخضر Greenpeace	120-119
الفرع الثاني: نشأة منظمة السلام الأخضر	122-120
الفرع الثالث: تطور منظمة السلام الأخضر	122
المطلب الثاني: البنية التنظيمية لمنظمة السلام الأخضر	128-123
المطلب الثالث: الأهداف والمراحل التي تعتمد عليها منظمة السلام الأخضر في قيادة حملة ما	129-128
الفرع الأول: أهداف منظمة السلام الأخضر	130-129
الفرع الثاني: المراحل والخطوات التي تعتمد عليها منظمة السلام الأخضر في قيادة حملة ما	130-129
المبحث الثاني: آليات عمل منظمة السلام الأخضر في مواجهة التهديدات البيئية العالمية.	130
المطلب الأول: الاستراتيجيات السياسية لمنظمة السلام الأخضر	130
الفرع الأول: مشاركة منظمة السلام الأخضر في السياسات البيئية	132-131

الفرع الثاني: الوسائل المستخدمة في التأثير على الهيئات الرسمية وصناع القرار	134-132
المطلب الثاني: علاقة منظمة السلام الأخضر بالفاعلين في السياسة الدولية	134
الفرع الأول: الفاعلين الرسميين	138-134
الفرع الثاني: الفاعلين غير الرسميين	143-140
المطلب الثالث: إسهامات منظمة السلام الأخضر في الحد من استخدام التجارب النووية من أجل حماية البيئة	143
الفرع الأول: نموذج تدخل منظمة السلام الأخضر في التجارب النووية الفرنسية	146-143
الفرع الثاني: موقف منظمة السلام الأخضر من التجارب النووية الأخرى عبر أنحاء العالم	152-146
المبحث الثالث: تقييم نشاط منظمة السلام الأخضر	152
المطلب الأول: انجازات منظمة السلام الأخضر	159-153
المطلب الثاني: ايجابيات وسلبيات منظمة السلام الأخضر	159
الفرع الأول: الايجابيات	163-160
الفرع الثاني: السلبيات	164-163
خلاصة الفصل الثالث	165
الخاتمة	170-166
الملاحق	181-171
قائمة المصادر والمراجع	196-182
فهرس الأشكال والجداول	198-197
المختصرات (Acronymes)	201-199